وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي
عنوان المذكرة

مساهمة التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر
دراسة حالة بلدية بن عبد المالك رمضان 2018-2022

من إعداد الطالبين:
- بوعمرة عبدالقادر
- بوكروش نور الدين

الاستاذة :
- د هني أمينة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	جلولي سهام	أستاذ محاضر "أ"	مستغانم
مقررا	هني أمينة	أستاذ محاضر "أ"	مستغانم
مناقشا	شاشوة فضلون	أستاذ محاضر "ب"	مستغانم

السنة الجامعية: 2023/2022

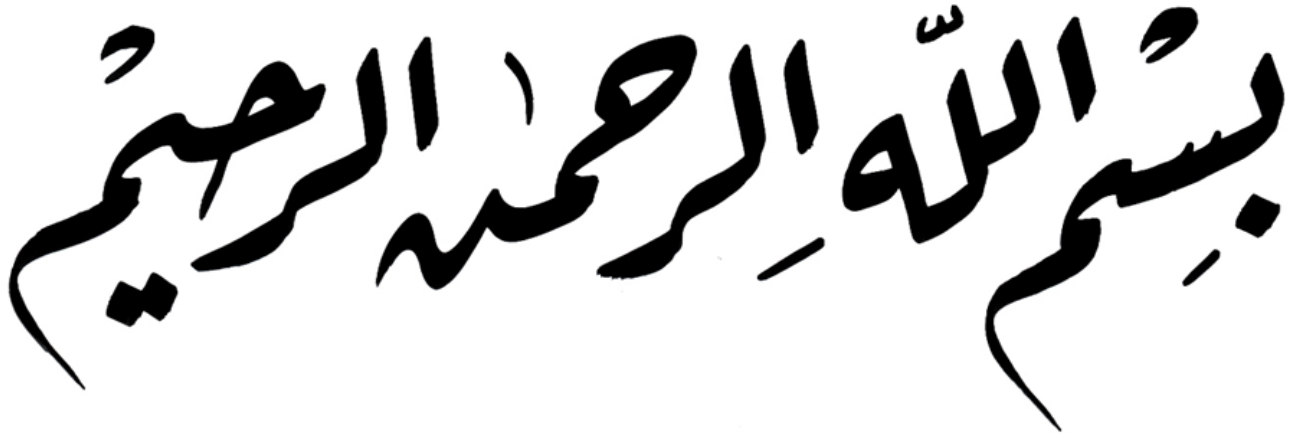
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الإهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه
إلى أمي التي جاهدت الحياة لأجلنا وقهرت الظروف والمحن لتهدي لنا بسمة الأمل ،
إلى زوجتي وأبنائي...إلى كل أفراد عائلتي،
إلى أهلي وأقاربي...أصدقائي وزملائي

إلى كل من جمعتني بهم المحبة والصداقة والأخوة
إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم والعمل إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع هذا.

عبد القادر بوعمرة

الإهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى روح أمي الطاهرة رحمة الله عليها
إلى أبي قدم لي كل الدعم والتحفيزات في حياتي ومشواري الدراسي ،
إلى أهلي وأقاربي ...أصدقائي وزملائي

إلى كل من جمعتني بهم الحياة ومجالس العلم والعمل إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا.

نور الدين بوكروش

شكر وتقدير

.

نحمد الله تعالى على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، كما نتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة هني أمينة التي تفضلت بإشرافها على هذه المذكرة، والتي لم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات القيمة.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع طلبة وأساتذة عمال جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

ع. بوعمرة ،ن. بوكروش

فـهـرس المحتويات

المـوضوع	الصفحة
الإهداء	/
التشكرات	/
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	-I-
قائمة الكلمات المختصرة	-II-
جدول الملاحق	-III-
مقـدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل والتمويل المحلي.	02
تمهـيد	03
المبحث الاول: ماهية التمويل والتمويل المحلي.	03
المطلب الأول : مفهوم التمويل وأهميته .	03
المطلب الثاني :تعريف التمويل المحلي وشروطه.	04
المطلب الثالث : أهمية التمويل المحلي للتنمية المحلية.	06
المبحث الثاني : الخدمات المحددة لأنواع ومصادر التمويل المحلي	06
المطلب الاول : الخدمات المحددة لأنواع التمويل المحلي .	06
المطلب الثاني : مصادر التمويل المحلي .	08
المطلب الثالث: نماذج التمويل المحلي .	10
المبحث الثالث : عوامل ضعف التمويل المحلي .	12
المطلب الأول : العوامل المرتبطة بالتنظيم والتسيير المحاسبي .	12
المطلب الثاني : الفساد الإداري في الجماعات المحلية .	12
المطلب الثالث : سوء تسيير الجماعات المحلية .	13
خلاصة الفصل الأول :	13

الفصل الثاني : النمية المستدامة و التنمية المحلية المستدامة.	14
تمهيد :	15
المبحث الأول : التطور التاريخي لظهور فكرة التنمية المستدامة.	15
المطلب الأول : الجذور التاريخية لظهور فكرة التنمية المستدامة.	15
المطلب الثاني: الظروف الدولية التي أدت إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة .	16
المطلب الثالث : أهم القمم المنعقدة حول التنمية المستدامة .	17
المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية المستدامة.	19
المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية المستدامة ومؤشرات قياسها .	19
المطلب الثاني : خصائص وأهداف التنمية المحلية المستدامة .	28
المطلب الثالث : أبعاد التنمية المحلية المستدامة ومدى تكاملها.	30
المبحث الثالث : مقومات التنمية المحلية المستدامة ومتطلباتها.	35
المطلب الأول :مقومات وأسس التنمية المحلية المستدامة .	35
المطلب الثاني: تحديات وصعوبات التنمية المحلية المستدامة.	38
المطلب الثالث : ضوابط ومجالات تحقيق التنمية المحلية المستدامة .	41
خلاصة الفصل الثاني:	46
الفصل الثالث: دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.	47
تمهيد :	48
المبحث الأول: مصادر التمويل المحلي في الجزائر .	48
المطلب الأول: مصادر التمويل المحلي الداخلية.	48
المطلب الثاني: مصادر التمويل المحلي الخارجية .	52
المطلب الثالث : الإعانات المقدمة للجماعات المحلية. .	52
المبحث الثاني : التنمية المحلية المستدامة و دور التمويل المحلي في تحقيقها. .	53
المطلب الأول : آليات مساهمة التمويل المحلي في التنمية المحلية المستدامة بالجزائر.	53
المطلب الثاني :. معوقات تمويل التنمية المحلية المستدامة .	54
المطلب الثالث: آفاق إصلاح تمويل التنمية المحلية المستدامة	55
المبحث الثالث : دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. - حالة بلدية بن عبد المالك رمضان (2018-2022).	56
المطلب الأول :مساهمة مصادر التمويل المحلي الداخلية للبلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.	57
المطلب الثاني : :مساهمة مصادر التمويل المحلي الخارجية للبلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة	59
المطلب الثالث :. دراسة مقارنة بين مساهمة مصادر التمويل المحلي الداخلية والخارجية للبلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة	60

خلاصة الفصل الثالث:	61
خاتمـــــة	62
المـــصادر والمراجع	66
الملاحق	73

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أهم المؤتمرات المنعقدة حول التنمية المستدامة	18
02	مؤشرات قياس الاستدامة	27
03	قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة.	51
04	مصادر التمويل المحلي لبلدية بن عبد المالك رمضان	57
05	حوصلة مساهمة التمويل الذاتي في التنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبد المالك رمضان	58
06	حوصلة مساهمة إعانات الدولة في التنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبد المالك رمضان	59
07	مقارنة بين مساهمة التمويل الذاتي و إعانات الدولة في التنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبد المالك رمضان	60

قـائمة الأشـــكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مصادر التمويل المحلي	10
02	خطوات إعداد المؤشرات لتقييم التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة	25
03	تكامل أبعاد التنمية المحلية المستدامة	31
04	ترابط أبعاد عملية التنمية المستديمة	34

قائمة الكلمات المختصرة

الاختصار/الرمز	الدلالــة	الترجمة
UNCSD	لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	COMMISSION DES NATIONS UNIES SUR LE DEVLOPPEMENT DURABLE
UICN	الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة	UNION INTERNATIONALE POUR LA CONSERVATION DE LA NATURE
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	LE PRODUIT GLOBALE
PENU	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR L ENVERONNEMENT
PCD	المخططات البلدية للتنمية	Plans de Développement Communale
PSD	المخططات القطاعية للتنمية	Plans de Développement Sectoriels
PSC	المخططات القطاعية الممركزة للتنمية	Plans de Développement sectoriels CONCENTRES
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	AGENCE NATIONALE DE SOUTIEN ET L 'EMPLOI DES JEUNES
TAP	الرسم على النشاط المهني	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE
TF	الرسم العقاري	TAXE FONCIERE
TA	الرسم التطهيري	TAXE DE LASSINISSEMENT
TVA	الرسم على القيمة المضافة	TAXE SUR LA VALEUR AJOUTE
IFU	الرسم الجزافي الوحيد	IMPOT UNIQUE FORFAITAIRE

قائمة الملاحق:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الموازنة العامة لسنة 2018 للبلدية	74
02	حوصلة الإيرادات المحلية لسنة 2018	75
03	نفقات مشاريع التنمية المحلية المستدامة لسنة 2018	76
04	الموازنة العامة لسنة 2019 للبلدية	77
05	حوصلة الإيرادات المحلية لسنة 2019	78
06	نفقات مشاريع التنمية المحلية المستدامة لسنة 2019	79
07	الموازنة العامة لسنة 2020 للبلدية	80
08	حوصلة الإيرادات المحلية لسنة 2020	81
09	نفقات مشاريع التنمية المحلية المستدامة لسنة 2020	82
10	الموازنة العامة لسنة 2021 للبلدية	83
11	حوصلة الإيرادات المحلية لسنة 2021	84
12	نفقات مشاريع التنمية المحلية المستدامة لسنة 2021	85
13	حوصلة الإيرادات المحلية لسنة 2022 لبلدية	86
14	نفقات مشاريع التنمية المحلية المستدامة لسنة 2022	87
15	الموازنة العامة لسنة 2022 لبلدية بن عبد المالك رمضان	88

مـقدمة عـامة

مقد مة عامة :

تعتبر الموارد الذاتية للجماعات الإقليمية من أهم مصادر التمويل المحلي وهي المحرك الأساسي في التمويل المحلي المستدام والتنمية المحلية المستدامة وذلك لما تحمله من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني، بحيث تعتبر من أهم مصادر التمويل لمالية الجماعات الإقليمية،حيث تلجأ الدولة أثناء تمويل مشاريعها ونفقاتها العامة ناتجة عن المعاملات التجارية والمالية عن طريق فرض ضرائب ورسوم على هذه الأخيرة بغرض الحصول على التمويل والمتكون من الجباية المحلية وغيرها من الموارد المالية ،فالجباية المحلية جزء لا يتجزأ من المالية المحلية ، والضرائب من أنجح الوسائل التي تسير التمويل المحلي نحو الاستدامة وهذا الأخير يعتبر عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية المستدامة ما دام هناك نشاط تجاري وصناعي تقتطع منه حصص مالية يوجه منها جزء لتمويل نفقات مشاريع التنمية المحلية المستدامة، والتكفل بالمشاريع الإستثمارية والخدمات ذات الطبيعة الإجتماعية حفاظا على احتياجات الأجيال المستقبلية ، وتحقيقا لمصطلح التنمية المحلية المستدامة الذي يربط بين البيئة والتنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية قابلة للإستمرار، وبما أن الجماعات المحلية في الجزائر (البلدية) تمثل الجهاز المسؤول عن تحديد احتياجات السكان وبلورة السياسات التنموية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الملائمة لخصوصيات المنطقة والعمل على تحقيقها وبمستويات عالية، وجب عليها التحصيل الواسع والمتنوع والمتجدد للموارد المالية المحلية لزيادة نسبة التمويل المحلي الذي بدوره يؤدي إلى تحقيق تنمية محلية ومستدامة.

وبما أن التنمية المحلية المستدامة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة الشاملة والتي تسعى الدولة لتحقيقها على المستوى الوطني، فالتنمية المحلية المستدامة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تعتبر منهج ضروري للنهوض بالمجتمعات وتطويرها،ولتحقيق التنمية المحلية المستدامة انتهجت الدولة سياسة اللامركزية الإدارية، من خلال تخلي السلطة المركزية لبعض اختصاصاتها للجماعات المحلية (الإدارة المحلية) ،والتي بدورها تسعى تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني من خلال ماتقوم به من أدوار في مجال تلبية حاجات المجتمع المحلي عن طريق دمج الجهود الحكومية والمشاركة الشعبية بغرض استغلال الموارد المحلية المتاحة للوصول إلى تنمية محلية فعالةومستدامة تراعي البعد البيئي والأجيال المستقبلية بهدف الوصول إلى تنمية متواصلة ومستمرة على المدى البعيد، وباعتبار التنمية المحلية جزءا من التنمية الشاملة، تطلب الأمر كذلك إعادة النظر في مفهوم التنمية المحلية ،من المفهوم التقليدي الذي يعالج النواحي الاقتصادية والاجتماعية إلى المفهوم الحديث الذي يأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاستدامة والاستمرارية من خلال استغلال الموارد الطبيعية المحلية والمحافظة عليها.

ومن هنا جاء بحثنا هذا والذي سنحاول من خلاله البحث عن مساهمة التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

الإشكالية :

إن مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمنهج تنموي حديث ومتكامل الأبعاد يهدف إلى تحقيق نهضة تنموية متوازنة بالمناطق المحلية وفق ما يتطلبه النظام البيئي لها دون الإخلال بالأهداف

مقدمة عامة:

الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق ،وعلى ضوء ذلك تبرز إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يساهم التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

ولمعالجة هذا التساؤل يستدعي الأمر طرح بعض الأسئلة الفرعية وهي كالآتي :

1-ما هي مصادر التمويل التي تعتمد عليها الجزائر في تمويلها للتنمية المحلية المستدامة ؟

2-ماهي أسباب ضعف التمويل المحلي؟ و بالأحرى ماهي أهم المشاكل ومعوقات تمويل التنمية المحلية المستدامة ؟

3-ماهي مقومات التنمية المحلية المستدامة ؟ ما هو دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ؟

4-كيف يتم إصلاح إختلالات جهاز تمويل التنمية المحلية المستدامة ؟

2-**فرضيات البحث:** للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية :

الفرضية 1: التمويل المحلي هو من بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة شريطة إستعماله الصحيح بعيدا عن أي شكل من أشكال الفساد الذي يعرقل التنمية.

الفرضية 2:التمويل المحلي في الجزائر يعتمد بنسبة كبيرة على الإعانات لتحقيق عملية التنمية المحلية المستدامة .

الفرضية3: الجزائر كغيرها من دول العالم أعطت أهمية كبيرة للتنمية المحلية المستدامة من خلال الإنجازات التي قامت بها من مجهودات ودعمها في مكافحة التلوث البيئي والبطالة .

3 –أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من خلال توفيره عرضا حول الإطار النظري للتمويل و التمويل المحلي في الجزائر والدور الهام الذي يلعبه التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة،

-التأكيد على أهميته التنموية من خلال تبيان تأثيره المباشر على مالية الجماعات الإقليمية،ومساهمته في تمويل مشاريع التنمية المحلية المستدامة تحقيقا لمصطلح التنمية المحلية المستدامة التي تربط بين التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية القابلة للاستمرار.

4-أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة من خلال هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

1- الوصول إلى فهم مصطلح التنمية المستدامة والوقوف على أهم المحطات الدولية لظهوره و توضيح الأبعاد المختلفة للتنمية المحلية المستدامة ومدى ترابطها وتكاملها،

2--معرفة عوامل ضعف التمويل المحلي ،

3 معرفة دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

5-**هيكل الدراسة :** للإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى العناصر التالية :

أولا : الإطار النظري التمويل والتمويل المحلي.

ثانيا : االتنمية المستدامة والتنمية المحلية المستدامة.

مقدمة عامة:

ثالثا : - توضيح دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة **(دراسة حالة بلدية بن عبد المالك رمضان 2018-2022)**

أسباب إختيار الموضوع :

تكمن أسباب إختيار الموضوع في العوامل التالية :

-نظرا للأهمية التي يحظى بها موضوع التنمية المحلية المستدامة في الوقت الحالي جعلت من أسباب إختياره وهي كالآتي :

-تزايد الإهتمام بمعالجة قضايا ومعضلات التنمية المحلية المستدامة خاصة موضوع تمويل التنمية المحلية المستدامة ومعوقاتها .

تجديد المواضيع البحثية، وبذل الجهود لدراسة موضوع لم يتناول بالقدر الكافي.

-الرغبة في التعرف على الموضوع محل الدراسة بإعتباره موضوع مهم لدى الفرد والمجتمع .

-الرغبة في معرفة الدور الحقيقي الذي يمكن للتمويل المحلي أن يلعبه في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر .

-ربط بعض المفاهيم بما يحدث في محيطنا.

- منهج الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث ومختلف التساؤلات المطوحة ومن أجل إختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه فقد تم إختيار المنهج الوصفي التحليلي ،حيث تم إستخدام المنهج الوصفي من خلال التطرق لمختلف الجوانب النضرية للموضوع ،من أهمها المفاهيم المتعلقة بالتمويل ،التمويل المحلي و التنمية المحلية المستدامة ودور التمويل المحلي في تحقيقها ،أما المنهج التحليلي فقد تم التطرق إليه في الدراسة التطبيقية .

كما أعتمنا على المنهج التاريخي في التطرق لمختلف المحطات التي مرت بها التنمية المستدامة وكذا الإصلاحات المتعلقة بقوانين الضرائب والرسوم الخاصة بمصادر التمويل المحلي .

-الدراسات السابقة:

من أجل إثراء الحقل المعرفي ، قمنا بالاطلاع على مجموعة من الدراسات وهي كالآتي:

1-دراسة خنفر خيضر :تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق أطروحة دكتوراه فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،سنة2011،حيث تدور إشكالية البحث حول فعالية نظام تمويل التنمية المحلية ،وماهي استراتيجية المثلى التي يجب إتباعها من أجل تجديد هذا النظام ؟حيث توصل الباحث إلى حتمية تجديد جهاز تمويل التنمية المحلية وهذا من خلال تبني إستراتيجية تتمثل في القطيعة مع الممارسات والأساليب القديمة وتبني إستراتيجية إصلاح شاملة تشمل كافة عناصر جهاز تمويل التنمية المحلية الداخلية والخارجية .

2-الباحث عبد المطلب عبد الحميد بعنوان ،التمويل المحلي والتنمية المحلية حيث إعتبرت هذه الدراسة أن التنمية المحلية تعتبر الدعامة الرئيسية للتنمية الكلية وبالتالي فإن دعم التمويل المحلي عن طريق توفير الموارد المالية المحلية الذاتية مما يساعد الحكومات المركزية على تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية على المستوى القومي .

3-الباحث مشري محمد الناصر بعنوان دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)مذكرة الماجيستر ،جامعة سطيف سنة 2011،إشكالية البحث: ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وما مدى تقييم الاستراتيجية الوطنية التي اتبعتها الجزائر لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة ؟ توصل إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة من خلال البعد البيئي وتحقيق متطلبات العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية والتقليل من الانبعاثات الغازية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة واستخدام تكنولوجية

بديلة تكون موافقة للمحافظة على البيئة ...الخ.

ويأتي بحثنا هذا لإظهار دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر .

تقديم خطة الدراسة :

- بناءا على الإشكالية وأهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بما فيهم دراسة حالة بلدية بن عبد المالك رمضان(2018-2022)، إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتمويل والتمويل المحلي بحيث تم التركيز على ماهية التمويل عموما من حيث المفهوم وأهميته ومفهوم التمويل المحلي ومصادر التمويل المحلي وكذلك معوقات تمويل التنمية المحلية المستدامة .

أما الفصل الثاني المعنون ب :التنمية المستدامة والتنمية المحلية المستدامة، فتناولنا من خلاله شرح التطور التاريخي ومعظم الظروف الدولية التي أدت إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة .

أما الفصل الثالث جاء تحت عنوان: دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال ، المبحث الأول: مصادر التمويل المحلي في الجزائر، المبحث الثاني: التنمية المحلية المستدامة ودور التمويل المحلي في تحقيقها. أما المبحث الثالث: دراسة حالة تطبيقية لبلدية بن عبد المالك رمضان (2018-2022).

-صعوبات الدراسة :

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء الدراسة ،وذلك راجع إلى ما يلي :

-قلة المراجع والدراسات التي تتناول موضوع التنمية المحلية المستدامة لأن أغلبها باللغة الفرنسية والتي تحتاج وقت طويل لترجمتها وفهمها.

الفـصل الأول: الإطار النظري للتمويل والتمويل المحلي

تمهيد:

انطلاقا من أن التنمية المحلية هي العملية التي من خلالها يتم النهوض بالمجتمعات والوحدات المحلية ، وتطويرها والتعبير عن حاجات أفرادها ، ولتحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة التي تسعى إليها الجزائر ،لابد من البحث عن مصادر مالية لتمويل هذه التنمية ، فالتمويل ما هو في الواقع سوى عملية اقتصادية ضرورية لعملية التنمية المحلية المستدامة لأنه يعني البحث وتوفير الاحتياجات الضرورية من الأموال لهذه العملية .

فالوسائل المالية التي تحوزها الجماعات المحلية يمكن أن توفر موارد مالية إضافية أو تعمل على تقليص وتحكم أكبر في نفقاتها العمومية ،كما أن تحليل وسائل تمويل التنمية المحلية المستدامة يحمل أهمية ذات بعدين :حيث أن البعد الأول يسمح بتحديد هذه الوسائل ، أما البعد الثاني فيسمح بتقييم مدى فاعلية هذه الوسائل في تحقيق الأهداف المنتظرة منها،

و سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الاول :ماهية التمويل والتمويل المحلي.
- المبحث الثاني: الخدمات المحددة لأنواع ومصادر التمويل المحلي.
- المبحث الثالث : عوامل ضعف التمويل المحلي.

المبحث الاول: ماهية التمويل والتمويل المحلي.

يعتبر توفر قدر كاف من الحيوية المالية أحد المتطلبات الضرورية لتقوية وتدعيم الجماعات المحلية في التنمية المحلية ومحددا أساسا لتكوين الثروة ،ولأن الجماعات المحلية تعد نظاما مفتوحا ،حيث تتحصل على مجموعة من المدخلات تستمدها من المحيط بمتغيراته المتسارعة التي تجسد مزيجا متفاعلا من التغيرات الاقتصادية ،الإجتماعية ،السياسية ،التكنولوجية ،الإيكولوجية ،التشريعية والثقافية ...الخ ،ومن ضمن هذه المدخلات :موارد طبيعية ،بشرية ،مالية ،قانونية وتشريعية .

المطلب الأول:مفهوم التمويل وأهميته.

يعتبر التمويل النواة الأساسية إذ يعتمد عليه في توفير مستلزمات وحاجيات المشاريع في مختلف مراحل نشاطها لأي هيئة سواء كانت أفراد، مؤسسات أو جماعات.

1-مفهوم التمويل:

يعتبر علم التمويل من العلوم الحديثة نسبيا ،حيث انبثق عن علم الاقتصاد بعد أزمة الكساد العالمي ،وظهرت معه عدة موضوعات مثل هيكل التمويل ،السيولة ،الإفلاس والتحليل المالي .ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية للتنمية

عموما ،يمكن أن نعرف التمويل على أنه :توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الإستثمارية ،تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات ،أو

هو عبارة عن البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال ، إختيار وتقييم تلك الطرق ،والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية المنشأة المالية[1].

كما يوجد تعريف آخر للتمويل وهو : التمويل يعني تحديد احتياجات الأفراد ،المنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها و استخدامها ، مع الأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم [2].

إذا مصطلح التمويل يجمع بين التالي :

دراسة النقود وغيره من الأصول .

إدارة هذه الأصول و رقابتها .

تحديد مخاطر المشاريع و إدارتها .

علم إدارة المال .

إن التعريفين السابقين يشيران إلى أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة فنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام .

2-أهمية التمويل :

تتجسد أهمية التمويل من خلال استثمارات الخطة التمويلية ،إذ أن الموارد التمويلية تتحدد من خلال مستوى الزيادة المستهدفة من الناتج الوطني ،والمستوى العام للإنتاجية الحدية لرأس المال ، وتطور أسعار عناصر ومستلزمات إنتاج السلع وخدمات الاستثمار خلال فترة التنفيذ ، وبالتالي فإن التمويل يوفر الموارد والأموال اللازمة لإنفاقها على

كما تحتاج المشروعات الإستثمارية إلى التمويل في مرحلة الإعداد للمشروع ،تمويل عملية الاستثمار ،مرحلة الإنتاج وفي مرحلة التسويق ،وبالتالي فإن العملية الإنتاجية والتمويلية مرتبطة بدورة النقود في الاقتصاد بحيث تتحول هذه النقود خلال المراحل الأربعة السابقة الذكر إلى سلع وخدمات ، ثم تعود هذه بدورها مرة ثانية إلى نقود بعد تسويقها .ومن هنا تبرز أهمية التمويل في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الإقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الإقتصادية ذات العجز المالي ، ولكن حتى يؤدي التمويل هذا الدور لابد من استخدام الموارد استخداما كفؤا حتى تضمن أعلى معدل لنمو الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني .[3]

المطلب الثاني: تعريف التمويل المحلي وشروطه.

1-تعريف التمويل المحلي:

[1] محفوظ جبار ،أسواق رؤوس الأموال (الهياكل، الأدوات ،و الإستراتيجيات)،مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية وآفاق تطويرها في ظل العولمة ،الجزء الثاني ،جامعة سطيف 2011،ص413.

[2] هواري معراج ،عمر حاج سعيد ،**التمويل التأجيري(المفاهيم والأسس)**،كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى ،2013،ص.15.

[3] عبداللطيف مصطيفى،عبالرحمان سانية،دراسات في التنمية الإقتصادية ،مكتبة حسن العصرية بيروت ص.210.

يعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المنشودة .[1]

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن التمويل المحلي يعتبر الدعامة الرئيسية لإتخاذالقرارات بعيدا عن تأثير الحكومة المركزية وبين توافر الموارد المالية الذاتية للمحليات ،من أجل إحداث المزيد من التنمية المحلية .

ولتنمية الموارد فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية ،وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على المستوى المحلي ،بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين ،وإعداد الدراسات الفنية والإقتصادية وتهيئة المناخ للاستثمار ،وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية .[2]

2-شروط التمويل المحلي:

هناك عدد من الشروط يجب توفرها في المورد المالي المحلي ،وهي :

-**محلية المورد:** يقصد بمحلية المورد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلته ،وأن يكون متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الضرائب المركزية ،ومثال الموارد المحلية الضريبة على العقارات .

-**ذاتية المورد :** يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا ،وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.[3]

ويقصد بها تيسير تقدير المورد وتخفيض تكلفة تحصيله ،أي:

- **سهولة إدارة المورد:** محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة ،وفي نفس الوقت ضرورة وفرة حصيلة المورد نسبيا .[4]

---

[1] حياة بن سماعين وسيلة السبتي ،التمويل المحلي للتنمية المحلية(نماذج من اقتصاديات الدول النامية)،ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية)،22/21نوفمبر 2006،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،ص.2.

[2] خيضر خنفري ،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)**،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية،2011/2010،ص32.

[3] --خالد سمارة الزغبي ،**التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية** ،المنظمة العربية للعلوم الإدارية ،الأردن ،1985،ص12.

[4] عبد المطلب عبدالحميد،**مرجع سابق**،ص62-63.

المطلب الثالث: أهمية التمويل المحلي للتنمية المحلية المستدامة.

إن الدراسات حول التنمية المحلية أثبتت العلاقة بين التنمية المحلية المستدامة والتمويل المحلي ،حيث تتطلب عملية التنمية المحلية بطبيعتها تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية.

1-التنمية المحلية وضرورة تو افر الموارد المالية المتاحة لتحقيق تنمية المجتمعات المحلية :لا يمكن تحقيق تنمية محلية مستدامة دون تمويل محلي قوي ،لذلك فالحاجة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد ،وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية ،الإجتماعية والسياسية ...الخ،إذ ترتبط بمجموعة الحاجات التي لابد من إشباعها لذلك كلما زادت القدرة المالية الذاتية للوحدة المحلية قل اعتمادها على الحكومة .

2-تزايد الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي وتقليل الاعتماد على الإعانات الحكومية:

إن الأهداف المختلفة للتنمية المحلية تسعى من جهة إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية من خلال إقامة المشاريع التنموية الإقتصادية ،الخدماتية والثقافية التي تؤدي إلى توفير السلع والخدمات على المستوى المحلي ،ومن جهة أخرى تسعى إلى تقريب الفوارق الإقتصادية والاجتماعية ،وهو ما يتطلب المزيد من الموارد المالية المحلية ،حيث أن توفرها يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بأكبر كفاءة ممكنة ،مما يعمق التنمية المحلية واستدامتها ويزيد من معدلاتها ،وهذا يعني أنه كلما كانت معدلات التمويل المحلي أكبر ساهمت بنسبة أكبر في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ولتنمية الموارد المحلية يجب مراعاة ما يلي :

- تحقيق اللامركزية في الإنفاق العام ،
- تطوير القدرات الفنية والإقتصادية للمشروعات ،وإعداد الدراسات الفنية،
- التخلص من المخزونات الراكدة ،وإفادة وحدات محلية أخرى بها ،
- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار ،
- تنظيم وتشجيع الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد ورجال الأعمال،
- الإهتمام بالسياحة كمصدر للتمويل الذاتي ،
- تفعيل آليات المشاركة الشعبية في المشروعات والوحدات المحلية ،

المبحث الثاني : الخدمات المحددة لأنواع ومصادر التمويل المحلي .

تلعب الجماعات المحلية دورا أساسيا في النهوض بأعباء التنمية المحلية على مستوى أقاليمها ،وتعتمد في ذلك على مواردها الخاصة ،بالإضافة إلى مساعدات الدولة فما هي الخدمات والأسس المحددة لأنواع ومصادر التمويل المحلي؟

المطلب الأول :الخدمات المحددة لأنواع التمويل المحلي :

تتعدد وتتنوع الأسس المحددة لأنواع ومصادر التمويل المحلي بسبب اختلاف طبيعة الخدمات والمشروعات التي تؤديها وتديرها الإدارة المحلية والتي يمكن تصنيفها كما يلي :

-خدمات ضرورية لبقاء المجتمع مثل الخدمات التعليمية والصحية وهي خدمات يتوجب أداؤها لأفراد الوحدات المحلية مهما ارتفعت تكلفتها وبحكم ضرورة هذه الخدمات للمجتمع يتعين على جموع الأهالي مستفيدين وغير مستفيدين تحمل أعبائها كلا تبعا ليسره ،ومثل هذه الخدمات تمول من حصيلة الضرائب المحلية المختلفة ،فالضرائب تؤدى وتقرر لتحقيق منفعة عامة من غير أن يكون دفعها نظير مقابل معين .

-خدمات ضرورية لأهالي الوحدات المحلية أو لقطاعات معينة منهم مثل خدمات النقل العام والإنارة والمياه والغاز وغيرها وهي الخدمات التي يتعين عليهم تدبيرها لأنفسهم عن طريق مؤسساتهم الخاصة أي عن طريق المشروعات ،فإذا اضطلعت بها السلطات المحلية فإنها تفعل ذلك لتحميهم من استغلال رجال الأعمال أو القائمين على القطاع الخاص ،وأهم ما يلاحظ على هذه الخدمات أنها تتعرض للمنافسة من جانب المشروعات الخاصة وتتعين إدارتها على أسس تجارية ،حيث تقاس كفايتها تبعا لما تحققه من أرباح أو من كفاية في أسلوب الأداء أي يطبق عليها المعايير الإقتصادية ،مثل هذه الخدمات الإقتصادية السليمة أو معايير الربحية التجارية ،مثل هذه الخدمات يعرف ما يدفع في مقابلها بالأثمان وهذا من خلال تحديد الأسعار أو الأثمان الإقتصادية يتحدد مقابل تلك الخدمات توجد خدمات ذات منفعة اجتماعية أو ثقافية يستفيد منها فئة معينة فقط من الأفراد ويعم نفعها المجتمع بأسره مثل المكتبات العامة والمتاحف والحدائق العامة وغيرها ،فهذه الخدمات لا يجب أن يكون مقابلها مرتفعا حتى يعزف الأفراد عنها كما لا يفترض في هذا المقابل أن يغطي الخدمة المؤداة بالكامل ويعرف هذا المقابل بالرسم.

- يوجد نوع من الخدمات الضرورية للأهالي ولكنها ذات طبيعة اجتماعية، ونظرا لأن القصور في تأدية هذا النوع من الخدمات على وجه الأكمل يعرض سلامة
المجتمع وأمنه وصحة أفراده، فغالبا ما تتدخل السلطات العامة في أدائها للأهالي
بحكم طبيعتها الإجتماعية مثل خدمات الإسكان ،فعدم توفير المساكن الملائمة يؤدي
إلى تكدس السكان في منازل غير صحية وبالتالي انتشار الأمراض والجرائم ،ومثل هذه
الخدمات يجب أن لا تترك كلية لحرية التعاقد ،ولذا أخذت الكثير من الدول بإيراد بعض القيود على حرية التعاقد في هذا المجال ودخلت السلطات المحلية مجال تشييد المساكن
وتأجيرها لمحدودي الدخل ،وتوسعت في تخطيط المدة وتحديدها استجابة لمقتضيات التقدم العلمي .بحيث أصبحت هذه المساكن تدر دخلا يشكل موردا من مواردها الذاتية ويعرف هذا المورد بالإيجارات [1].

[1] -عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق،ص62-ص63.

-خدمات اقتصادية مكلفة لا تدخل في نطاق الوحدات المحلية الأساسية أو تدخل في نطاقها ولكن مواردها تقتصر دون الوغاء بها مثل خدمات إنشاء الطرق الرئيسية والتغذية المدرسية والإسكان وغيرها مثل هذه الخدمات يجب أن تعاون الهيئات المحلية على أدائها من الموارد المركزية ولذا تسمى بالإعانات.

المطلب الثاني : مصادر التمويل المحلي .

تنقسم موارد تمويل التنمية المحلية إلى قسمين رئيسيين هما :الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية ،فالموارد الذاتية هي تلك الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم القومية إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة .أما الموارد الخارجية فهي الناتجة عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لوحداتها المحلية لدعم ميزانياتها إضافة إلى القروض والهبات والتبرعات، وستظهر هذه الموارد بالشكل التالي:[1]

1-الموارد المالية المحلية (الداخلية):تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها النظم المحلية ذاتيا في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه وبحكم الأنظمة الإقتصادية المتبعة ،على أن هذه الموارد هي :

أ-الضريبة المحلية :تعرف الضريبة العامة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء دون مقابل دفع الضريبة ،أما الضرائب المحلية فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة .

ب- الرسوم المحلية :يتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم ،وتشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية.

ج- إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية : يوجد أنواع من الإيرادات التي تتولد منها أملاك الهيئات العامة مثل الإيجارات التي تحصل عن طريق تقويم خدمة السكن لمحدودي الدخل في شكل إقامة أو تشييد مساكن وتأجيرها بإيجارات ملائمة لمحدودي الدخل فأصبحت بذلك هذه الإيجارات موردا هاما للمحليات ،سواء كانت ناتجة عن تأجير المرافق العامة المحلية أو إدارتها مباشرتها .[2]

-التمويل الذاتي : وفقا للمادة 161والمادة 136من قانون البلدية والولاية على التوالي ،فإنه يتعين على كل من البلدية والولاية ضرورة اقتطاع نسبة 10%على الأقل من إيرادات التسيير وتحويله لقسم التجهيز والاستثمار[3]

2 الموارد الخارجية :

إن التأكيد على أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الاستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية لأن ذلك قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية مثل :

---

[1] خالدة سمارة الزغبي ،**التمويل المحلي للوحدات المحلية الإدارية** ،الأردن ،المنظمة العربية للعلوم الإدارية،1985،ص22.

[2] -عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق،ص82.

[3] قرار وزاري مشترك ،مؤرخ في 2023/01/26.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 15،ص23.

أ- الإعانات الحكومية .

ب- القروض .

ج- التبرعات والهبات .

الشكل رقم(01)يبين مصادر التمويل المحلي .

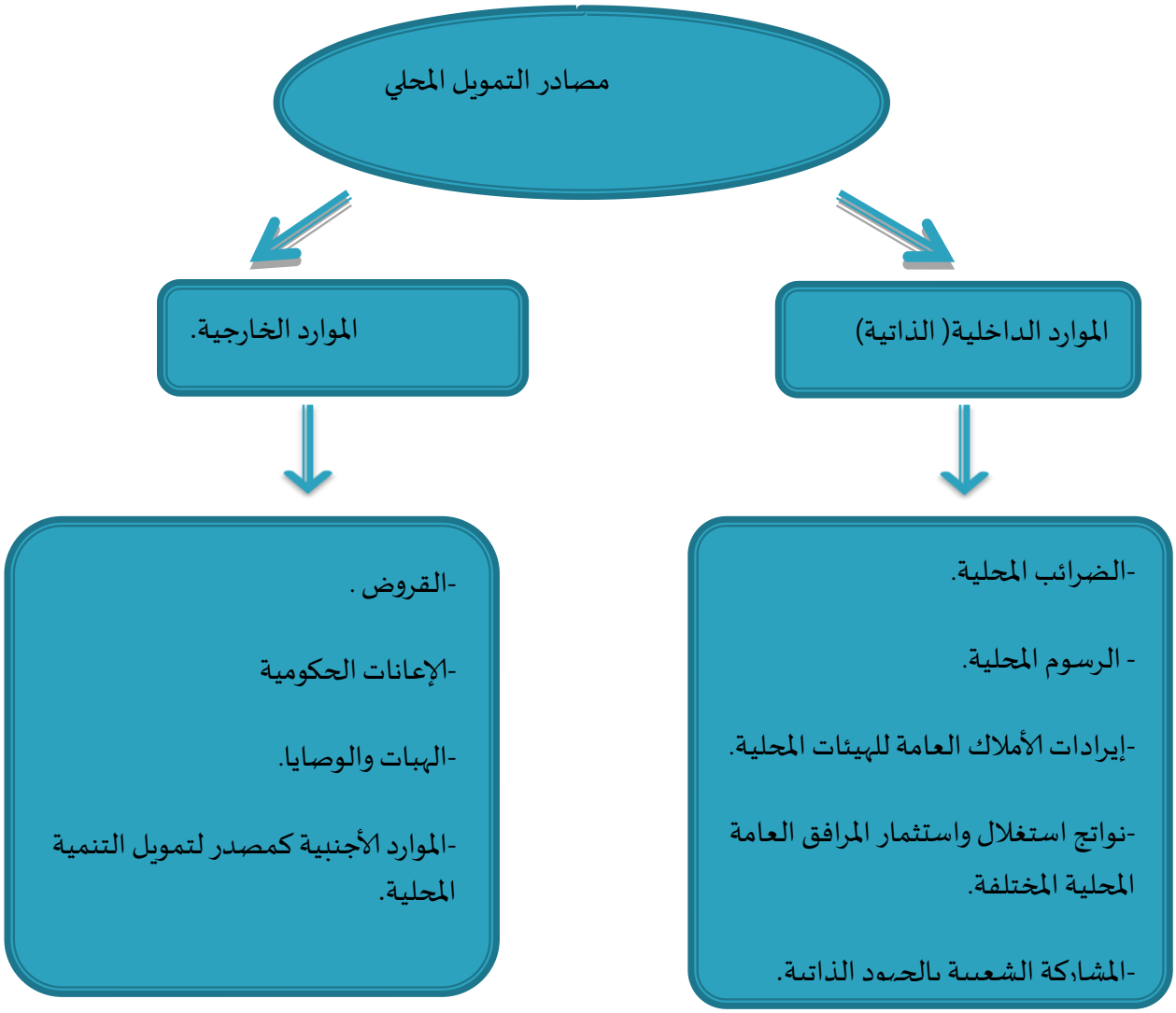

المصدر: من إعداد الطالب على:

- بركاهم عدة ،أطروحة دكتوراه ،إشكالية تمويل التنمية المحلية في الجزائر في ظل تراجع أسعار موارد الطاقة –دراسة تقييمية من 2001إلى 2019 ،سنة 2020،ص51.

المطلب الثالث :نماذج التمويل المحلي.

يمكن أن نميز نموذجين، وهما كالتالي:

1-النموذج الأول : يقوم على التمويل المركزي ،حيث تعتمد الهيئات المحلية على الإعانات والتحويلات من الإدارة المركزية ،وغالبا ما يكون التمويل المركزي مرفقا بشروط مسبقة هو ما يحد من فعالية التمويل المحلي ومن مسؤولية المنتخبين المحليين أمام مواطنيهم.

2-النموذج الثاني : يعتمد هذا النموذج على الموارد المالية المحلية ،وبالتالي ضرورة منح استقلالية مالية أكبر للجماعات المحلية حيث تمنح صلاحيات واسعة في تحصيل الإيرادات وخاصة الموارد الجبائية ،وهو ما يعرف باللامركزية الجبائية ،وصلاحيات مماثلة في مجال الإنفاق وهو ما يسمح بتقديم الخدمات بأكثر فعالية ،باعتبار أن المسؤولين المحليين يتوفرون على أحسن المعطيات التي تتعلق بالطلب المحلي للخدمات العامة

المبحث الثالث: عوامل ضعف التمويل المحلي.

بالرغم من تنوع الموارد المالية للجماعات المحلية ،إلا أنها تبقى ضعيفة وذو مردودية قليلة بسبب عدم تحكمها في مواردها المالية ،وكذا اعتمادها على وسائل التمويل التقليدية التي لم تستطع أن تواكب التطورات الإقتصادية والإجتماعية .
هذا الضعف أدى إلى بروز تفاوت في الإيرادات التي تحصل عليها الجماعات المحلية حتى الإعانات لم تستطع تغطية العجز ،إذ نرى أن التمويل المحلي وضعفه يتأثر بعدة عوامل سنتناوله في المطالب الثلاث .

المطلب الأول: العوامل المرتبطة بالتنظيم والتسيير المحاسبي.
لقد أصبحت معظم البلديات بعد الحقبة الاستعمارية في عجز كبير وجمود شبه تام وهذا راجع لانخفاض الموارد المالية وغياب العنصر البشري الكفء من جهة وارتفاع النفقات من جهة أخرى وذلك راجع لعوامل كثيرة منها:
العوامل المرتبطة بسوء التنظيم وسوء التخطيط الإقليمي :تعد البلدية منطلقا قاعديا للتخطيط ووسيلة لتحقيق أهداف التنمية المحلية ،إلا أن سوء التخطيط وعدم العمل بالقواعد الإدارية الحديثة وضعف أجهزتها أدى إلى إهدار مواردها على المستوى المحلي والمركزي وتعميق الأزمة الإقتصادية بها التي تتحلى في عدم استقطاب الإدارة المحلية خريجي الجامعات والكفاءات المالكة للخبرة والمعرفة للعمل بها ،بل صارت محطة لغير القادرين على العمل في مناصب أخرى يوضعون بحكم ضرورة لا غير ،لذلك تبرز معوقات إدارية واجتماعية وأخرى متعلقة بالهيئات المحلية واختصاصاتها وهي:
*المعوقات الإدارية مثل ضعف عوامل التحفيز التي تفتقر إليها أجهزة الإدارة المحلية.
*المعوقات الإجتماعية مثل زيادة النمو الديمغرافي السريع في الجزائر .

المطلب الثاني: الفساد الإداري في الجماعات المحلية.
يعد الفساد الاداري أحد المعوقات الرئيسية التي تقف عائقا أمام تحقيق التنمية عامة و المحلية خاصة لما لها من آثار سلبية على المجتمعات سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي و الاجتماعي .
الفساد في حد ذاته لا يعد ظاهرة جديدة، تفاقمها وانتشارها في جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية خاصة وفي سنة2009 أين انتشر فيها الفساد بشكل كبير لأكثر من ثلثي هذه البلدان وأغلبيتها البلدان النامية التي عجزت على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي .
والجزائر على غرار بقية الدول النامية ليس بمعزل عن مظاهر الفساد الذي يتعدد صوره وتتعمق داخل مختلف الهيئات الإدارية بما فيها الجماعات المحلية ،المتمثلة في أهداف شخصية والغش والتسيب ونهب المال العام والتحايل على القوانين وأخذ الرشوة والعمولات وغير ذلك من أنواع الفساد.
ومن أهم مظاهر الفساد في الجزائر ما يلي:
* عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

* ضعف الكفاءات العاملة للجماعات المحلية .

المطلب الثالث: سوء تسيير الجماعات المحلية.

إن عجز الجماعات المحلية من إدارة المرافق المحلية وفقدها التأييد الشعبي ساعد عجز الوحدات المحلية في إدارة وتشغيل المرافق المحلية بكفاءة وقدرة عالية في وجود أزمة اللامركزية ،وساعد على ذلك زيادة الطابع الفني لإدارة المرافق الحديثة ،الأمر الذي أدى إلى عجز الأعضاء المنتخبين من متابعة إدارة مرافقهم المحلية والإشراف عليها إشرافا جديا ،وعليه فإن سوء تسيير الجماعات المحلية يتمثل في النقاط التالية :

1-تدهور الوضعية المالية المحلية.

تعاني الجماعات المحلية من مشاكل عديدة ولعل أهمها الصعوبات المالية ،خصوصا منها الجبائية مع عدم تثمينها بالإضافة إلى المشاكل التنظيمية ومشاكل التسيير ،وبناءا على ذلك على الجماعات المحلية البحث عن موارد تمويلية ذاتية تمكنها من التكفل بمهامها وذلك باستغلالها العقلاني لمواردها المالية وممتلكاتها العقارية ،إلا أن هناك عدة أسباب أدت إلى تدهور الوضعية المالية المحلية عامة والجبائية خاصة ونذكر منها :

*الغش والتهرب الضريبي.

*ضعف التحصيل الضريبي.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث أساسية تناولنا في المبحث الأول ماهية التمويل والتمويل المحلي بحيث قمنا بتقديم تعريف كل من التمويل والتمويل المحلي إضافة إلى ذلك حددنا أهميته وشروطه أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الخدمات المحددة لأنواع ومصادر التمويل المحلي الداخلية والخارجية وكذلك الإعانات المخصصة للجماعات المحلية أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى عوامل ضعف التمويل المحلي .

أما في الفصل القادم سنقوم بالتطرق إلى التنمية المستدامة والتنمية المحلية المستدامة.

• الفصل الثاني : التنمية المستدامة والتنمية المحلية المستدامة.

تمـــهيد :

تسعى كل الدول والمجتمعات إلى تحقيق التنمية سواء كانت هذه الدول متطورة أو متخلفة ذلك أن التنمية هي تغيير للأوضاع السائدة للأفضل وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية وخاصة بعد تطور مفهوم التنمية من التنمية الإقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تستغل الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وعقلانية والتي أدت بدورها إلى تغيير جميع المفاهيم بطريقة جديدة لضمان الاستدامة ومن هذه التغيرات نجد تطور مفهوم التنمية المحلية إلى التنمية المحلية المستدامة قد أصبح يحتل مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الإجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الإجتماعية والبيئية ،ذلك على أنها عملية، ومنهجا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى مجتمع متقدم وقوي يسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين ،ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول :التطور التاريخي لظهور فكرة التنمية المستدامة .

المبحث الثاني :ماهية التنمية المحلية المستدامة .

المبحث الثالث : مقومات التنمية المحلية المستدامة ومتطلباتها .

المبحث الأول : التطور التاريخي لظهور فكرة التنمية المستدامة.

المطلب الأول : الجذور التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة اهتمام جديدة، حيث أن الاهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد وتنميتها كان من الأهداف التي سعى إليها الناس في الحضارات القديمة، وخير شاهد على ذلك أنماط الزراعة والري التي كانت سائدة في بلاد ما بين النهرين) العراق حالياً(، وفي الحضارة المصرية القديمة، وكانت بارزة أيضاً في كتابات الفلاسفة الإغريق من أمثال أرسطو وأفلاطون، فضلاً عن وجود إشارات في الكتب السماوية تحث على العلاقة السوية بين النشاط الإنساني والمحيط الطبيعي الذي يعيش في كنفه الإنسان، حيث يلاحظ المتأمل لخطاب القرآن الكريم مدى الاهتمام بالطبيعة وعناصرها وتوازنها، وبالأرض وكائناتها الحية، فضلاً عن الأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو إلى التعامل الرشيد مع موارد الأرض، من قبيل الماء والمراعي، وتنبذ الهدر والتبذير.

غير أن هذا الاهتمام لم يكن يأخذ أطراً منهجية إلا في النصف الثاني من القرن الماضي، حيث اهتمت جماعات البحث، بالتوازي مع انبثاق الطلب الاجتماعي لصالح المحافظة على البيئة، بالعلاقة القائمة بين الأنشطة الإنسانية والمحيط الطبيعي([1]).

إن مسألة نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة قد ظهرت بقوة في بداية القرن العشرين، حيث أن اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة قد أشارت إلى هذه المسألة في عام 1915 م.

وأصدر الاتحاد الدولي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي تأسس عام 1948 م تقريراً حول" بيان عن المحافظة على الطبيعة عبر العالم في عام 1950 م"، وقد اعتبر هذا التقرير رائداً في مجال المقاربة

[1]-نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، مرجع سابق، ص 11-12

الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين البيئة والاقتصاد. وقد ركزت الوثيقة على المحافظة على الطبيعة لكنها أعطت الأفضلية لرسالة جديدة تعين التغيير الذي طرأ على دعاة المحافظة، حيث زال التناقض بين المحافظة على الطبيعة وبين التنمية الاقتصادية .فتأسس مفهوم التنمية المستدامة انطلاقاً من هذا التحليل الذي يقر بوجود علاقة وطيدة توحد الاقتصاد بالبيئة .وهكذا فقد تقدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما والمعنون" كفى من النمو "في عام 1970 م، بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي مثيراً ضجة بين المناضلين البيئيين أنصار النمو في درجة الصفر وبين دعاة النمو مهما كان الثمن. وكانت أول محاولة للتوفيق بين النزعتين قد تم بحثها في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي عقد بستوكهولم عام 1972 م، حيث شهد المؤتمر انبثاق مفهوم **التنمية الملائمة للبيئة** المصاغ من قبل العالمين إينياسي صاش وموريس سترونغ وآخرين .ويضع هؤلاء في مقدمة اهتمامهم نموذجاً للتنمية يحترم البيئة، ويولي عناية خاصة بالتسيير الفعال للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية ولحماية البيئة.

وفي مطلع عقد الثمانينات وتحديداً في عام 1981 م برز الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والمعنون" الاستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة"، حيث تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة والتي هي" السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته"، كما تم في التقرير توضيح أهم مقومات التنمية المستدامة وشروطها.

ولكن بالرغم من أهمية ما جاء في تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، غير أن الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة جاءت مع إعلان اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لتقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك " Our Common Future الصادر عام 1987 م، والتي عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته([1]).

المطلب الثاني: الظروف الدولية التي أدت الى ظهورفكرة التنمية المستدامة

النموذج الأول للتنمية المستدامة أقترح من طرف الاقتصادي توماس ما لتيس (Thomas Malthus)، الذي حلل في عام 1798 في كتابه بعنوان (*Essai sur le principe de population*) استدامة المجتمع، وسلط الضوء على العلاقة بين توفر الغذاء والنمو السكاني([2]).

أدت مشاريع التنمية التي قام بها الانسان في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الى احداث الكثير من التغيرات والانجازات التي صاحبها الاضرار بالبيئة، وازاء هذه المشكلات والمخاطر البيئية عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 في مدينة ري ودي جانيرو بالبرازيل، وقدحضره العديد من كبير من رؤساء الدول وأطلق عليه "مؤتمر قمة الأرض"، وأصدر المؤتمر خطة عمل شاملة، سماها أجندة القرن الحادي والعشرين اذ تأسست لجنة الأمم المتحدة

[1]-نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، مرجع سابق، ص 12

[2]- SAFER KHADIDJA ,cours en environnement et développement durable, Université des Sciences et de la Technologie d'Oran,2015, page N° 08

للتنمية المستدامة (UNCSD) وتضمنت اتفاقيات دولية تشمل : صون التنوع الاحيائي (البيولوجي)، وقضايا تغير المناخ، وصون الغابات، ومكافحة التصحر، ولفت المؤتمر الانتباه الى أهمية معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظا على مستقبل الانسان، ومنه ظهرت فكرة التنمية المستدامة التي تحفظ حقوق الأجيال كافة في الموارد الطبيعية([1]).

المطلب الثالث: أهم القمم المنعقدة حول التنمية المستدامة

لقد مر تاريخ التنمية المستدامة ([2])بعدة محطات مهمة كانت سببا مباشرا في تطورها حيث قامت العديد من المنظمات الدولية و الهيئات و المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتنظيم عدة لقاءات وقمم و مؤتمرات تبحث وتناقش من خلالها أهم التطورات و التغيرات الحاصلة على المستوى البيئي وفي ما يلي عرض لأهم

هذه القمم و المؤتمرات المنعقدة حول البيئة و التنمية المستدامة:

في سنة 1951، الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ([3]UICN) نشر تقريره الأول على حالة البيئة في العالم، وقد أشار في مقدمة البحث الى التصالح بين الاقتصادي الايكولوجي([4]).

- مؤتمر روما "CLUB DE ROM" و المنعقد سنة 1970 تحت عنوان "كفى من النمو" حيث ندد وحذر من الخطر الناجم عن التطور الاقتصادي و النمو الديموغرافي و إنهاك الموارد الطبيعية و دعا المجتمع الدولي إلى توقيف عملية النمو وجعلها مساوية للصفر .

أعمال نادي روما، في نهاية الستينات، وغالبا ما يشار اليه باعتباره نقطة الانطلاق، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (Massachusetts Institute of Technology)، ندد في تقرير نشر في 1972 بعنوان "حدود النمو"، خطر النمو الاقتصادي وعدد السكان الهائل من منظور استنزاف الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى التلوث والاستغلال المفرط للنظم الطبيعية([5]).

- مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة الإنسانية :يعتبر هذا المؤتمر أكبر تجمع دولي لبحث مشاكل البيئة و قد تم الإعداد له تنفيذا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اتخذته عام 1967 في ضوء الدراسة التي أعدها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة و قد عقد المؤتمر في مدينة ستوكهولم بالسويد في الفترة من 05 إلى 16 جوان 1972 و اشتركت فيه 114 دولة و حضره ممثلون لعدد ضخم من المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية وقد كان لمؤتمر ستوكهولم الفضل في الأخذ بنظرة شاملة في معالجة البيئة و من أهم التوصيات التي خرج بها هذا المؤتمر ما يلي:

-دعوة الحكومات إلى بذل الجهود لحماية البيئة من التلوث

---

[1]-المجلس الأعلى للتعليم، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002، قطر، ص59

[2]-علي العرنان عماد، قطاع التعليم وأثره على التنمية المستدامة، مذكرة تخرج ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة،2013، ص5-6-7

[3] **-UICN:** International Union for Conservation of Nature

[4]- Sommet mondial sur le développement durable 2002, Ministère des Affaires Etrangères Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l' Environnement, la France.

[5]- article intitulé : le concept de développement durable.

-دعوة لمنظمات الأمم المتحدة خصوصا اليونسكو لاتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء برنامج دولي للتربية البيئية يوجه إلى الجمهور ويغطي جميع مراحل التعليم داخل المدرسة و خارجها
-إنشاء صندوق خاص لتكميل مشروعات حماية البيئة.
-ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية واستخدام الموارد الطبيعية بشكل يضمن بقائها واستمرارها للأجيال القادمة.

أما في سنة 1987 فقد قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" و يعرف بتقرير <BRUNDTLAND> حيث أظهر التقرير فصل كامل عن التنمية المستدامة و توجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة و يدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة و التنمية.

 مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية " قمة الأرض "بريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 وجاءت بعد ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة عند عامة الناس و انبثقت عنها ما يسمى 21AGENDA.

كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول KYOTO الذي انعقد في اليابان ويهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة و التحكم في استخدام نظم الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظام الطاقة الجديدة و المتجددة.

من جانب أخر انعقد في أفريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا يهدف إلى التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:
- .تأكيد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن21
-استعراض التحديات و الفرص التي يمكن أن توثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة.
-اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها و الترتيبات المؤسسية و المالية اللازمة لتنفيذها ([1]).

جدول رقم (1) :أهم المؤتمرات المنعقدة حول التنمية المستدامة

السنة	المنظمة، الهيئة، المؤتمرات	أهم ما جاء فيها
1915	اللجنة الكندية للمحافظة على الطبيعة	وجوب نقل الرأسمال الطبيعي للأجيال القادمة
1923	المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة بباريس	إلزامية الحفاظ على الطبيعة والاستعمال العقلاني للموارد
1972	المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية WWF	حماية الحياة الطبيعية و الحفاظ على التنوع البيئي
1980	مؤتمر دولي حول البيئة و الاقتصاد	يجب الاهتمام بالاقتصاد و البيئة بصفة متساوية
1987	اللجنة الدولية للتنمية و البيئة" تقرير برونتلاند"	إصدار تقرير مستقبلنا المشترك و بروز مفهوم التنمية المستدامة

[1]-علي العرنان عماد، قطاع التعليم وأثره على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 7

1992	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية" قمة الأرض "بالبرازيل	-تحديد الوسائل اللازمة لوقف التدهور البيئي. -الأجندة21
1997	بروتوكول كيوتو باليابان	العمل على تخفيض الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.
2002	المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة" قمة جوهانزبورغ"	-زيادة كفاءة الطاقة و استخدام الطاقة النظيفة -إعادة التأكيد على المقررات الخاصة بتمويل التنمية و محاربة الفقر
2007	المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية	-تم وضع طريق لمفاوضات تهدف إلى تمديد بروتوكول كيوتو إلى ما بعد 2012

المصدر: علي العرنان عماد، قطاع التعليم وأثره على التنمية المستدامة، مذكرة تخرج ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة،2013، ص8

المبحث الثاني :ماهية التنمية المحلية المستدامة .

يعد العجز الكبير الذي عرفته التنمية الإقتصادية في مجال حماية البيئة ،وبعدما أدمج مصطلح الاستدامة كمفهوم جديد على الصعيد العالمي ،مما أدى هذا المفهوم إلى تطور كبير في المنهج التنموي هنا أصبح من الضروري تطوير جميع المفاهيم المتعلقة بالمجال الاقتصادي عامة والمجال التنموي خاصة فتحولت التنمية من اتجاه اقتصادي اجتماعي إلى تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار للبعد البيئي والأجيال المستقبلية ،وتحولت كذلك التنمية المحلية من دمج للجهود الحكومية والمشاركات الشعبية إلى تنمية محلية مستدامة تعالج مواضيع التنمية المحلية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات ومفاهيم التنمية المستدامة وسنحاول في هذا المبحث إبراز ما يلي: -مفهوم التنمية المحلية المستدامة ومؤشرات قياسها.

-خصائص وأهداف التنمية المحلية المستدامة.

-أبعاد التنمية المحلية المستدامة ومدى تكاملها .

المطلب الأول :مفهوم التنمية المحلية المستدامة ومؤشرات قياسها .

1-مفهوم التنمية المحلية المستدامة : لقد برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمصطلح حديث النشأة ليعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة ،حيث أنه يقوم على أساس تقاسم الدولة للأعباء التنموية الإقتصادية منها والاجتماعية مع الأقاليم المشكلة لها والمشاركات الشعبية من أجل تحقيق أكبر قدر كاف من الأهداف المسطرة مع الأخذ بعين الاعتبار الإدارة المثلى لاستغلال الموارد

الطبيعية ،ويمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها ،مع إدراك الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر.

2-مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة:تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية، كما أم مؤشر التنمية المستدامة هو مقياس موجز و معد بسهولة لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية رغباتهم([1])، وتكتسي مؤشرات التنمية المستدامة أهمية بالغة حيث تسمح لمتخذي القرارات وواضعي السياسات معرفة ما اذا كانوا على الطريق الصحيح، كما تساعد على قياس التقدم المحقق نحو التنمية المستدامة([2]).

وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة الفرن الحدي والعشرين التي حددتها الأمم المتحدة وهي :

-المؤشرات الاجتماعية:

وتعني توفير للدول والبشر حتى يتمكنوا من تحقيق :

1- المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر، وتم اختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول العدالة الاجتماعية هما : (نسبة عدد السكان تحت خط الفقر، ومقدار التفاوت بين الفئة الأغنى في المجتمع والافقر فيه)[3].

ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضية مكافحة الفقر، والعمل وتوزيع الدخل، والوصول إلى الموارد المالية وعدالة الفرص بين الأجيال.

وقد عالج جدول أعمال القرن الواحد والعشرين (Agenda 21) المساواة الاجتماعية في الفصول الخاصة بالفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والمرأة والأطفال والشباب، وكذلك المجتمعات المحلية وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقيق([4]).

2- الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع، والمؤشرات هي : (العمر المتوقع عن الولادة ، معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرعاية الصحية الأولية)[5].

وقد وضع جدول أعمال القرن الحادي والعشرين بعض الأهداف الخاصة بالصحة أهمها ما يلي:

* تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في مناطق الأرياف.
* السيطرة على الأمراض السارية المعدية وحماية الأطفال وكبار السن.
* تقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي.

3- التعليم الذي يعد أهم حقوق الانسان، ومن مؤشرات قياس مدى تقد التعليم في الدول: (نسبة الأمية ومدى استمرار الطلبة في مسيرة التعليم، ونسبة انفاق الدول على التعليم والبحث العلمي).

---

[1]- Bruno Kestemont, Les indicateurs de développement durable Fondements et applications, Thèse Doctorat , Centre d'Etude du Développement Durable, Université Libre de Bruxelles, 2010, page 39

[2]-ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009، ص 113

[3]-المجلس الأعلى للتعليم، مرجع سابق ص63

[4]-نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، مرجع سابق، ص 22

[5]-المجلس الأعلى للتعليم، مرجع سابق ص64

ويتركز التعليم في وثيقة جدول أعمال القرن 21 حول الأهداف التالية:

* إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة.

* زيادة فرص التدريب.

* زيادة التوعية العامة.

وقد حققت الكثير من الدول نجاحات ملموسة في التعليم وفي تدريب سكانها على التعامل مع المعلومات الحديثة، ولايزال هناك كثير من الجهد الذي يجب القيام به في هذا المجال.

4- السكن والسكان، يعد توفير السكن الملائم للمواطن من أهم احتياجات التنمية المستدامة، وتتأثر شروط الحياة في الحواضر الكبرى دائما بكل من الحالة الاقتصادية، ومعدل نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك حالة ونوعية التخطيط العمراني والحضري. وتشكل الهجرة من الأرياف إلى الحواضر أحد أهم أسباب زيادة الاستيطان البشري العشوائي ونسبة المتشردين، وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون السكن المتناسب مع حقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل.

وتم اعتماد مؤشرين: (معدل النمو السكاني، ونصيب الفرد من الأبنية العمرانية).

5- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، يقصد بالأمن في التنمية المستدامة الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد كلها على وجود نظام للإدارة الأمنية متطور وعادل يحمي المواطنين من الجريمة، إلا أنه ينبغي في الوقت ذاته ألا تثير هذه الإدارة القلق الاجتماعي، أوتمارس سلطاتها من خلال الإساءة إلى الأفراد، والتعدي على حقوق الإنسان. ومن المسائل المتعلقة بالأمن والتي ركز عليها جدول أعمال القرن : 21 العنف والجرائم ضد الأطفال والمرأة، وجرائم المخدرات، وغيرها مما يقع ضمن بنود الأمن الاجتماعي ، ويتم قياس ذلك بمؤشر معدل نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع([1]).

-المؤشرات الاقتصادية:

وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الانتاج والاستهلاك في الدول، ومنها:

- البنية الاقتصادية: حيث تقييم أداء الدول الاقتصادي من خلال: معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، والميزان التجاري للدول، ونسبة المديونية الخارجية والمحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة، ومدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية.

وتتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية بما يلي:

* الأداء الاقتصادي :ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، ونسبة الاستثمار فيه.

* التجارة :تقاس بالميزان التجاري للسلع والخدمات.

* الوضع المالي :يقاس عادة من خلال احتساب نسبة المديونية الخارجية أو الداخلية إلى الناتج القومي الإجمالي، وكذلك من خلال نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

[1]-نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، مرجع سابق، ص 23

- أنماط الانتاج والاستهلاك : تعد أنماط الإنتاج والاستهلاك من أهم القضايا الاقتصادية الرئيسة في التنمية المستدامة، إذ أن العالم يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في الدول المتقدمة صناعياً، وأنماط الإنتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية .وعليه لا مناص من إحداث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للمحافظة على الموارد وجعلها متاحة لجميع سكان العالم بصورة متساوية، شريطة أن تبقى متوفرة للأجيال المقبلة. وتقاس بمؤشرات : (مدى كثافة استخدام الموارد في الانتاج، ومعدل استهلاك الفرد للطاقة، وكميات النفايات وتدويرها، ومدى توافر المواصلات).

-المؤشرات البيئية:

كانت الدراسة التي أعدتها جامعة بيل، لمصلحة المنتدى الاقتصادي العالمي، تمثل أول دراسة مقارنة على مستوى العالم للاستدامة البيئية، حيث شملت الدراسة 182 دولة، وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك العديد من الانتقادات حول هذه المؤشرات، وأهمها عدم احتساب كلفة التأثيرات البيئية للدول خارج حدودها، وهذا ما وضع دولا كثيرة من المعروف أنها ذات تأثيرات ملوثة وضارة بيئيًا على الموارد الطبيعية خارج حدودها مثل :كندا والولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية في مراكز متقدمة في قائمة الدول ذات الاستدامة العالية،كما توضح العلاقات بين الإنسان وبيئته الطبيعية: أنه يقيس الحمل المفروض الموارد المتجددة عدد معين من السكان، ويرتبط مع نمط الحياة، ولكن أيضا إنتاجها من النفايات([1])، وتشمل المؤشرات البيئية ما يلي([2]):

1- الغلاف الجوي: تندرج ضمنه عدة نقاط منها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وتأثير ذلك على صحة الانسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، وهناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي هي: - التغير المناخي، ترقق طبقة الأوزون، ونوعية الهواء([3]).

2- الأراضي :إن طرق استخدام الأراضي هي التي تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض و التلوث الذي يصيبها و طرق العناية بها حيث يلاحظ عدم وجود منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية بغرض حماية الأراضي من التلوث و التصحر وعدم استنزاف الموارد الطبيعية([4])،

3- **المياه :**من خلال المحافظة على هذا المورد والعمل على تطهير المياه وإتاحتها لأكبر عدد ممكن من السكان في القرى والأرياف النارية.

*النفايات :العمل على خفض النفايات المنزلية والصناعية من خلال تهيئة المكبات والمفارغ والعمل على تقليلها.

*استخدام المواد المشعة والمضرة وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج([1]).

([1]) M. Philippe Le Clézio, LES INDICATEURS DU DÉVELOPPEMENT DURABLE ET L'EMPREINTE ECOLOGIQUE,Conseil Economique, Social et Environnemental, République Française, 2009, page 37

([2])راشي طارق، الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية(الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة - SOMIPHOS-، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011، ص 41

(3)عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015، ص 91

([4])علي العرنان عماد، مرجع سابق، ص 30

*البحار والمحيطات والمناطق الساحلية :وذلك بغرض حمايتها من التلوث المتعدد، ويكتسب حماية السواحل من التلوث أهمية خاصة للحفاظ على القدرة الإنتاجية للمصائد السمكية، والإضرار بالنشاط السياحي، وأهم المؤشرات القياسية لها هي :المناطق الساحلية، وكمية الأسماك المنتجة([2]).

-المؤشرات المؤسسية:

1- الإطار المؤسسي : من الامور اللازمة توافر الصكوك الملائمة على صعيدي القانون والسياسات، بوصفها اطارا مؤسسيا، لتشجيع التنمية المستدامة وتنفيذها.

ان تنفيذ الدول استراتيجيات سليمة ومعاهدات دولية للتنمية المستدامة يسهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتشير المؤشرات الأساسية المشمولة في موضوع الاطار المؤسسي الى مدى استعداد الدولة والتزامها بالتحول الى عن اتباع نهج قطاعي مجزأ الى عملية متكاملة للتنمية المستدامة ، والمؤشران المختاران هما:

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- تنفيذ الاتفاقيات العالمية المصادق عليها.

2- القدرة المؤسسية([3]): قدرة الدولة على التقدم نحو التنمية المستدامة تحددها الى حد كبير قدرة شعب هذه الدولة وقدرة مؤسساتها، ويمكن ان تقاس الدولة بإمكانياتها البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية من حيث الموارد، وتتمثل المؤشرات الخاصة بالقدرة المؤسسية في :

1- عدد أجهزة الراديو أو حسابات الانترنيت لكل 1000 فرد.
2- خطوط الهاتف الثابت وأجهزة الهاتف المتحرك لكل 1000 فرد.
3- الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
4- الخسائر البشرية والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.

-معايير اختيار مؤشرات التنمية المستدامة:

يجب وضع المؤشرات واختيارها بما يتفق مع معايير الأمم المتحدة للتنمية المحلية المستدامة والتي يجب أن تكون:

-قومية في المقام الأول من حيث المدى والحجم.
-ترتبط بالهدف الرئيسي لتقييم التقدم نحو التنمية المستدامة.
-قابلة للفهم، بمعنى أن تكون واضحة وبسيطة وغير غامضة إلى أقصى درجة ممكنة.
-في إطار قدرات الحكومات الوطنية.
-محدودة من حيث العدد، ويمكن تكييفها طبقًا للتنمية المستقبلية.

- [1]-زواوية أحلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية –دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس-، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013، ص 137

[2]-نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2012، ص 35

[3]- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية-حالة الجزائر-، مذكرة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص 107.

-متسعة لتشمل أجندة أعمال القرن الحادي والعشرين والتنمية المستدامة.
-تمثل الاتفاق الجماعي العالمي إلى أقصى درجة ممكنة.
-تعتمد على البيانات المتاحة أو المتاحة بتكلفة معقولة، وموثقة وبجودة معلومة ويمكن تحديثها بانتظام.

إن عملية تصميم نظام مؤشرات التنمية المستدامة تنقسم إلى مراحل كالآتي([1]):

المرحلة الأولى-:

مرحلة الإعداد :والتي يتم خلالها تكوين مجموعات عمل متخصصة للقيام بعملية تصميم المؤشرات.

المرحلة الثانية:-

مرحلة اختيار وتحديد مؤشرات التنمية المستدامة :وتتضمن تحديد واختيار أنسب أنواع المؤشرات لتقييم مدى استدامة أنماط التنمية الراهنة .هذا ويتم تحديد المؤشرات الخاصة بمعايير الاستدامة المختلفة والتي تتوافق مع المتطلبات الوطنية ويتوافر لها البيانات والمعلومات .بالإضافة إلى ذلك تتضمن هذه المرحلة تحديد قيم مرجعية وقيم مستهدفة لتلك المؤشرات تمكن من متابعة وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المرحلة الثالثة:

-مرحلة التقييم :وهى المرحلة التي يتم خلالها تقييم الوضع الراهن من حيث مدى استدامة أنماط التنمية الراهنة .هذا وفى نهاية مرحلة التقييم يتم التعرف على العلاقات ما بين أنماط التنمية غير المستدامة والإخفاقات في السياسات والنواحي المؤسساتية التي أدت إلى ذلك.

ومن الضروري أن يتم تحديد مؤشرات التنمية المستدامة بتوافق الآراء بين القطاعات المختلفة لضمان تبنى تلك القطاعات لمجموعة المؤشرات المقترحة وكذا لنتائج عملية التقييم.

[1]-نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة،جمهورية مصر العربية،ص30

شكل رقم 2: خطوات إعداد المؤشرات لتقييم التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة

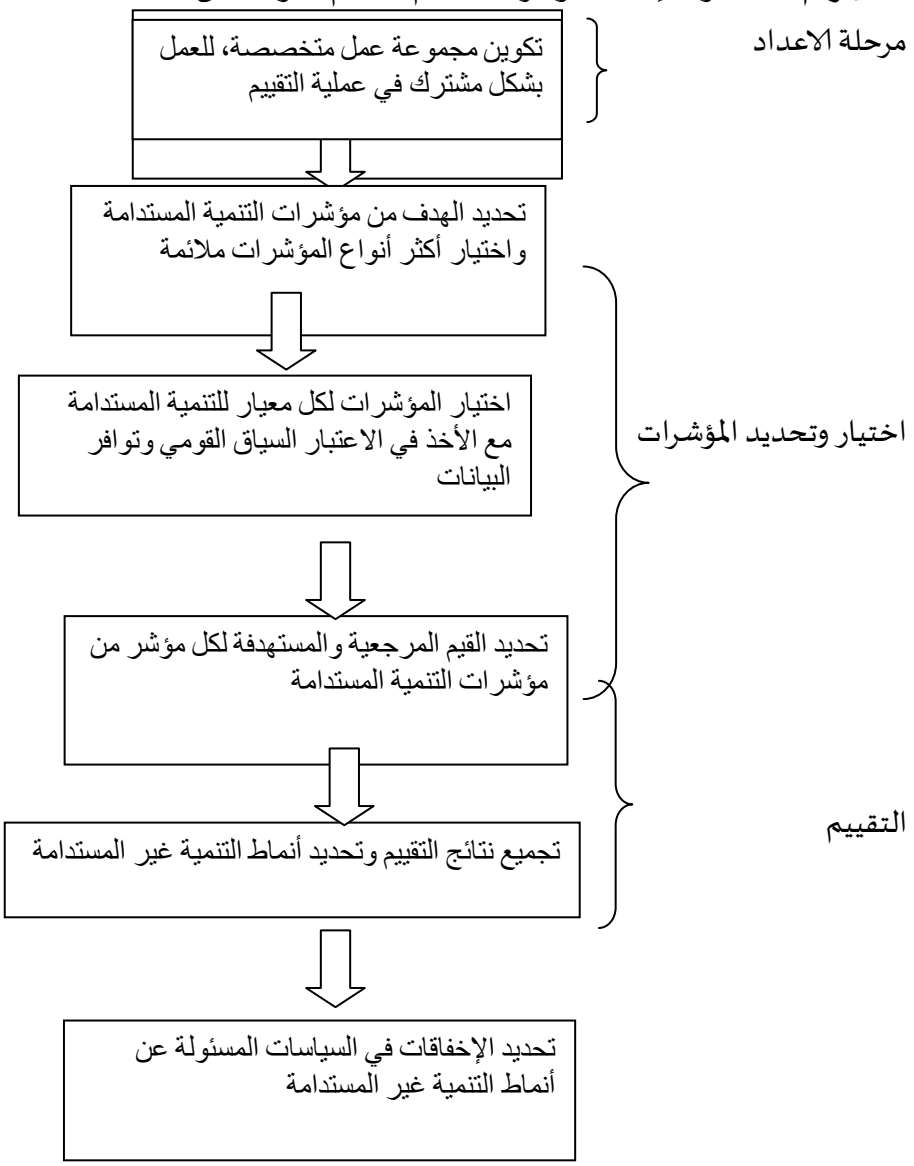

المصدر : نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة،جمهورية مصر العربية، ص 31

-قائمة مؤشرات التنمية المستدامة التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD([1])).

تتمثل المؤشرات التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يلي([2]):

أولا: المؤشرات الاجتماعية

-النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر.

-مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخول.

-معدل البطالة.

-نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور.

[1]UNCSD: united nations commission on sustainable development

[2]-نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، مرجع سابق، ص 165-167

-معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
-العمر المتوقع عند الولادة.
-النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي.
-النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة.
-التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية.
-معدل انتشار وسائل الحمل.
-الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من المرحلة الابتدائية.
-مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية.
-معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين
-المساحة الأرضية للشخص الواحد.
-عدد الجرائم المسجلة لكل ألف نسمة من السكان.
-معدل النمو السكاني.
-سكان المستوطنات الحضرية النظامية وغير النظامي.

ثانيا :المؤشرات الاقتصادية:

-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
-حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي.
-الميزان التجاري للسلع والخدمات.
-نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي.
-نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
-كثافة استخدام المواد.
-نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة.
-حصة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة.
-كثافة استخدام الطاقة.
-توليد النفايات الصلبة.
-توليد النفايات المشعة.
-تدوير النفايات وإعادة استخدامها.
-نصيب الفرد من المسافة المقطوعة حسب وسيلة النقل.

ثالثا :المؤشرات البيئية:

-انبعاثات غازات الدفيئة.
-استهلاك المواد المستنفدة للأوزن.
-درجة تركز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.
-مساحة الأرض القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة.
-استعمال مبيدات الآفات الزراعية.
-مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي.

-كثافة حصد الأخشاب.
-درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.
-النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الساحلية.
-الحصيلة السنوية للصيد حسب الأنواع الرئيسة للسمك.
-السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من مجموع المياه المتاحة.
-الطلب البيولوجي الكيميائي على الأوكسجين في الكتل المائية.
-تركز البكتريا القولونية الغاطئية في المياه العذبة.
-مساحة النظم الايكولوجية الرئيسية.
-المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية.
-انتشار بعض الأنواع الرئيسية من الأحياء.

رابعا -المؤشرات المؤسسية:

-الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
-تنفيذ الاتفاقيات الدولية المصدق عليها.
-عدد أجهزة الراديو لكل 1000 نسمة من السكان.
-خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة من السكان.
-عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة من السكان.
-عدد مشتركي الانترنت لكل 1000 نسمة من السكان.
-الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أوجدت المنظمة تصنيفا آخر قائم على ضم ودمج المؤشرات في 3 فئات رئيسية تعرف بمؤشرات الضغط و الحالة و الاستجابة حيث تشير مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة إلى الأنشطة و العمليات و الأنماط ، أما مؤشرات الحالة فتعطي صورة واضحة عن الحالة في الوقت الراهن، في حين تمتد مؤشرات الاستجابة إلى وضع و توضيح التدابير التي يمكن اعتمادها للوصول غلى التنمية الخسائر الاقتصادية والبشرية بفعل الكوارث الطبيعية([1])

الجدول رقم 2 :مؤشرات قياس الاستدامة

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعة	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي

[1]- لطرش زهية، مقالة بعنوان: متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، المؤتمر العلمي الدولي" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 08/07 أفريل 2008، ص 7

	الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير	الأمن الغذائي المنزلي	والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية	ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: العايب عبد الرحمن ،التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011، ص 36

المطلب الثاني :خصائص وأهداف التنمية المحلية المستدامة

الفرع الأول: خصائص التنمية المحلية المستدامة

من أهم خصائص التنمية المحلية المستدامة ما يلي([1]) :

1- تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، حيث تعتمد على تقدير امكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

2- تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

3- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية الأخرى.

4- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر.

5- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل جميعا بانتظام داخل المنظومة البيئية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية المستدامة

تسعى التنمية المحلية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها في ثلاث مجموعات وهي كمايلي :

1)-أهداف اقتصادية : تهدف التنمية المحلية المستدامة بمنظورها الاقتصادي إلى قيام إقتصاد محلي مستدام متعدد الأطراف مفتوح وغير تميزي ومنصف يمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية و إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من اجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

2)- أهداف إجتماعية : :تهدف التنمية المحلية المستدامة في منظورها الإجتماعي إلى إحداث تغييرات على الصعيد الإجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد.([2])

3)-أهداف بيئية : إحترام البيئة الطبيعية

---

[1]-ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر)، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009، ص24

[2]- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 ،2009، المركز الجامعي خنشلة ، أبحاث إقتصادية وإدارية ، العدد السابع ، جوان 2010، ص09.

إن التنمية المحلية المستدامة تركز على العلاقات بين نشاط السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وإنسجام .
البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للصحة.

4)- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :

تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

5)- تحقيق إستغلال وإستخدام عقلاني للموارد:

تتعامل التنمية المستديمة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون إستنزافها أو تدميرها وتعمل على إستخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني .

6)- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية إستخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق الأهداف المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئة سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

7)- إحداث تغيير مناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية، والسيطرة على جميع مشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.([1])

المطلب الثالث : أبعاد التنمية المحلية المستدامة ومدى تكاملها.

من أهم خصائص مفهوم التنمية المحلية المستدامة، هو أنه ربط بين ثلاثة أبعاد اعتبرت في أحيان كثيرة منفصلة عن بعضها البعض وفي أحيان أخرى متناقضة، فالإقتصاد والإنسان والبيئة لا يمكن النظر إلى أي منها على إنفراد من منظور التنمية المستدامة، وبالمقابل فإن وصف الإستدامة لا يمكن أن يتحقق للتنمية إلا إذا كانت هذه الأخيرة وفي آن الوقت فعالة إقتصاديا، عادلة إجتماعيا ومستدامة بيئيا.

1- الأبعاد الإجتماعية :

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار بشفافية .

ويشير هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة و البشر وتحقيق الرفاهية و تحسين سبل العيش و يعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره التالية([2]):

---

[1]-عثمان محمد غنيم ، ماجدة ابو زنط ، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان ، دار صفاء للنشر 2009، ص29.

[2]-على العرنان عماد، مرجع سابق، ص44.

1- تثبيت النمو السكاني : حيث معدلات نمو السكان في العالم في زيادة مستمرة و رهيبة على عكس الموارد الطبيعية التي هي في تناقص مستمر لدرجة أنها أصبحت أو ستصبح غير قادرة على تلبية حاجات السكان بالإضافة إلى ما يسببه تزايد السكان من تدمير للمساحات الخضراء و الموارد الطبيعية بأنواعها المختلفة لذا يجب وضع إستراتيجية تعمل على التقليص من النموالسكاني الكبير.

2- **أهمية توزيع السكان :** أي العمل على خلق التوازن بين المناطق الحضارية و الريفية.

3- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية : فالتنمية المستدامة تسعى إلى ضمان الحاجات الأساسية للإنسان من تعليم، صحة وغيرها اضافة إلى حماية التنوع الثقافي و الاستثمار في رأس المال البشري و تطويره.

1- **حرية الاختيار و المشاركة** : اذ تعد السياسة جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية حيث أن الحكم الراشد يشكل القاعدة الأساسية لتنمية البشرية المستدامة فعدم إشراك الجماعات المحلية في قرارات التخطيط و الإدارة سيؤدي حتما الى اخفاق جهود التنمية.

شكل رقم (3): تكامل أبعاد عملية التنمية المستديمة

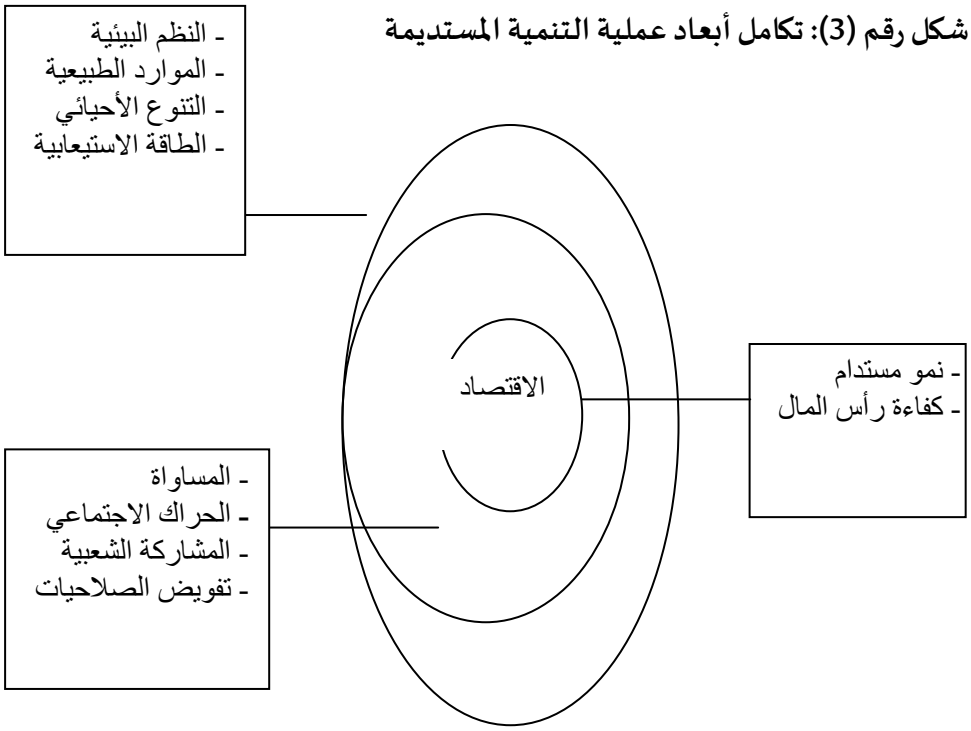

المصدر: ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، بحث حول التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى

نشر يوم : تاريخ قبوله للنشر: 2005/05/09

2-الأبعاد الإقتصادية :

يشكل هذا البعد مجموعة العوامل التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وفي نفس الوقت المحافظة والإستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد وهي :

1- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: إن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فالمعدل الفردي لإستهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز، والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى من هو في الهند ب33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان لنامية مجتمعة.

2- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية :** تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للدول الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الإستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية ، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وتغيير أسلوب في الحياة، ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية على البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الإستهلاك التي تخدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى، كإستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهدد للإنقراض .

3- تقليص تبعية الدول النامية : في ظل الروابط التجارية بين الدول المتقدمة والنامية، فإن أي إنخفاض في إستهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية سيؤدي حتما إلى إنخفاض صادرات الدول النامية من هذه المنتجات وتخفيض أسعارها بدرجة اكبر، مما يحرمها من إيرادات هي في امس الحاجة إليها للإنطلاق في إستراتيجة تنموية تقوم على الإعتماد على الذات([1]).

3-الأبعاد البيئية والتكنولوجية :

يكمن جوهر البعد البيئي في الإهتمام بالإستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة وإقتصاد الموارد غير المتجددة (بترول غاز، فحم، معادن) والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية (المناخ، التنوع البيولوجي، المحيطات، الغابات) جراء التنمية للإحيتياط والوقاية حيث أن كل الأنشطة الإقتصادية بصورة رئيسية يجب أن تأخذ في الحسبان كمية ونوعية المصادر الطبيعية المتاحة على الكرة الأرضية وكيفية عقلنة إستخدامها لأن عامل الإستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستديمة، ويمكن إجمال الأبعاد البيئية فيما يلي([2]):

1 – إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد:

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

---

[1]-عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة ماجستير في علوم التسيير
جامعة فرحات عباس سطيف1، 2015، ص79.

[2]-معاوية أحمد حسين، البعد البيئي في خطط التنمية الإقتصادية، مقال ، جامعة ظفار، كلية التجارة وإدارة الأعمال.

2 – حماية الموارد الطبيعية :

والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود –ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

3- عقلنة إستخدام المحروقات: كما ترمي التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالي لانبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من إستخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد عملية التنمية الإقتصادية والهياكل الصناعية ، وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من إنبعاث ثاني أكسيد الكربون، وإستحداث تكنولوجيا متجددة وأكثر كفاءة.

5-تشجيع إستعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية : تتعارض التنمية المستدامة مع التكنولوجيا الملوثة ، وعليه لتحقيق التنمية المستدامة لابد من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة بما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة وذات إستخدام أقل للموارد وتولد أقل قدر من التلوث والنفايات، لذا يتعين على الدول النامية أن تستورد تكنولوجيا نظفية ملائمة لبيئتها المحلية خاصة عند إستقطابها للإستثمارات الأجنبية المباشرة، وان تعمل بإستمرار على تطوير قدراتها الذاتية فيما يتعلق مع التكنولوجيا مما يجعلها تكسب قدرات ومهارات تقنية تؤمن لها في نهاية المطاف القدرة على تطوير تكنولوجيا نظيفة .([1])

[1]- على العرنان عماد، مرجع سابق، ص44.

شكل رقم 4: ترابط أبعاد عملية التنمية المستديمة[1]

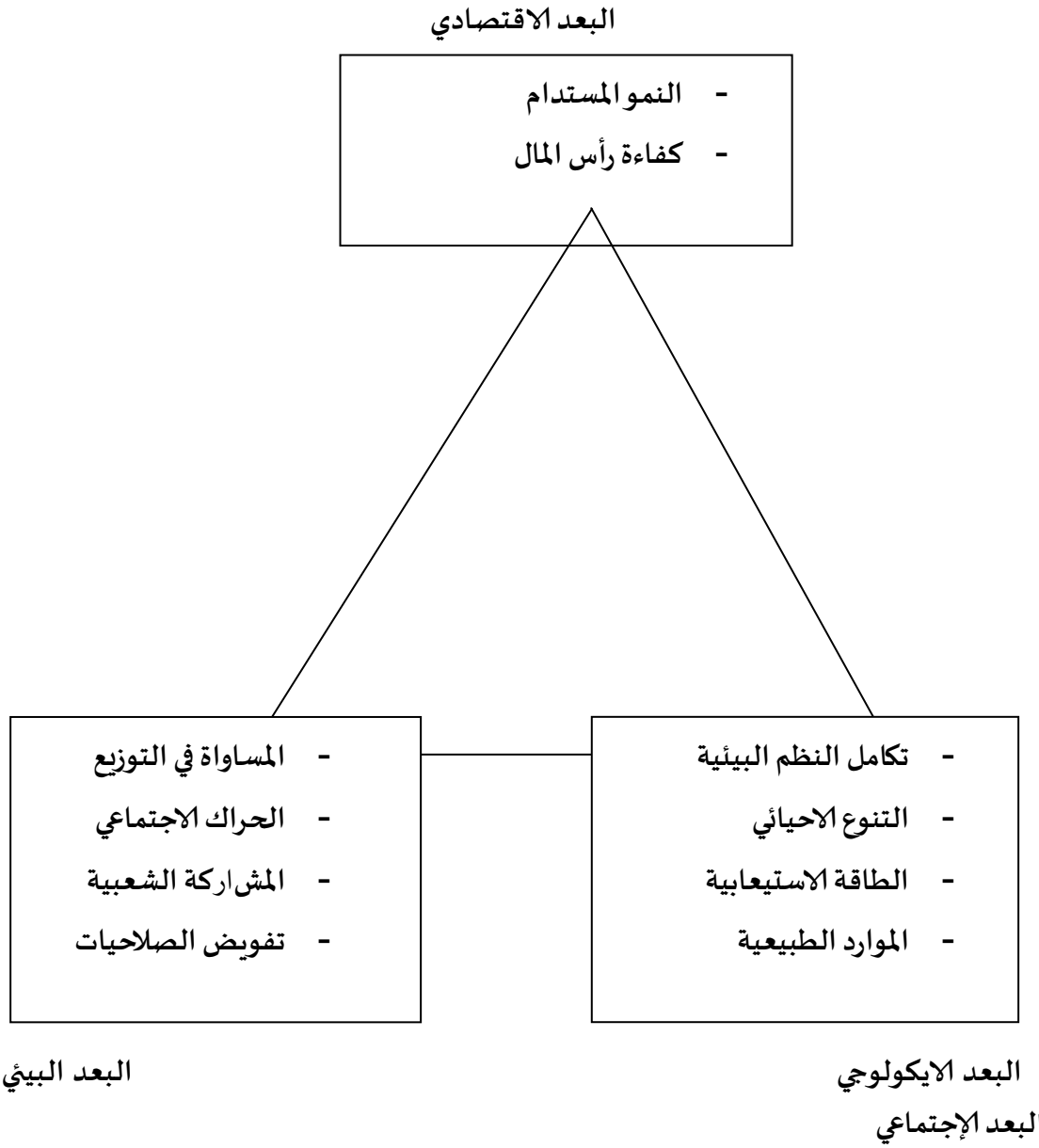

المصدر: ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، بحث حول التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى

نشر يوم : تاريخ قبوله للنشر: 2005/05/09

[1] ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، بحث حول التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى تاريخ النشر 2005/05/09.

المبحث الثالث : مقومات التنمية المحلية المستدامة ومتطلباتها

المطلب الأول : مقومات وأسس التنمية المحلية المستدامة.

الفرع الأول: مقومات وأسس التنمية المستدامة

أهم المقومات والأسس التي تتبناها التنمية المستدامة كالآتي:

أ) الإنسان : وهو المسؤول وحامل الأمانة، وتوضح أجندة القرن الحادي والعشرين أنه نتيجة للنمو السريع في عدد سكان العالم فإن أنماط استهلاكهم تتزايد على الأرض والماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، لقد كان عدد سكان العالم أقل من 5,5 بليون عام 1993م ومن المتوقع أن يصل إلى 8 بليون عام 2025 وينبغي على استراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني، وصحة النظام البيئي، ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة، كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية محاربة الفقر، وتأمين الحياة البشرية، والسعي لنوعية حياة جديدة متضمنة تحسين أوضاع المرأة، وتأمين الحاجات الأساس مثل الغذاء والمأوى، والخدمات الأساس مثل التعليم وصحة الأسرة، وإعادة تشجير الغابات، وتوفير فرص العمل، والرعاية البيئية([1]).

وتطالب أجندة القرن الحادي والعشرين من الدول أن يتعرفوا على القدرات الاحتمالية لمواردهم، مع إعطاء اهتمام خاص للموارد الحرجة مثل المياه والأرض، والعوامل البيئية الأخرى، كصحة النظام البيئي، والتنوع الأحيائي (والقدرة الاحتمالية تعني مقدرة الموارد على إعالة وتقديم احتياجات البشر بدون إهدارها أو استنزافها)، ونظرا لأهمية العنصر البشري في عملية التنمية رقد تم إدراج مؤشرات التنمية البشرية كأحد مؤشرات التنمية المستدامة، وأصبحت تأتي في مقدمة اهتمامات التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة([2]).

ويقدر الخبراء أنه من الخطأ اعتبار الزيادة السريعة في عدد السكان نعمة مطلقة، أو نقمة مطلقة، فبالتحليل الموضوعي نجد أن تأثير الزيادة يختلف من بلد لآخر حسب الظروف المحلية، واحتياجاته، وموارده وتطلعاته، فهناك دول تحتاج إلى الزيادة السكانية، وعندها من الموارد الكافية لاستيعابها، وهناك بلاد قد تؤدي الزيادة السكانية فيها إلى آثار سلبية، لقلة الموارد. والمهم أن يكون للدولة سياسة سكانية ولايترك النمو السكاني فيها بدون تخطيط، ولكن يجب أن يكون ذلك في إطار (لانقصان لعدد المسلمين).

ب) الطبيعة :

المحيط الحيوي، وهو خزانة الموارد المجددة وغير المتجددة.

الموارد المتجددة : مثل الغابات . مصائد الأسماك . المزارع، ويعد الإنسان عنصراً رئيساً من عناصر استهلاك تلك الموارد، وإنتاج الموارد السابقة هو إنتاج متجدد ما استمرت صحة النظام البيئي.

الموارد غير المتجددة : وهي مواد مختزنة في باطن الأرض تكونت وتجمعت في عصور سابقة وسحيقة، ما يؤخذ منها لا يعوض ولايتجدد، وتضم هذه المجموعة خامات البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب المعادن وتكوينات المحاجر غالبية المياه الجوفية. وترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير

---

[1] -العالم الاسلامي وتحديات التنمية المستدامة، منظمة الايسيكو، ص29-33

[2] -سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة: مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015، ص 113

المتجددة نقيض استنزافها، أي تجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء، وهذا الترشيد هو التنمية المتواصلة أو المستدامة أو المطردة. وحالياً في عهد الثورة العلمية الثالثة بعد أن كانت مقومات الاقتصاد في عهد الثورة الصناعية هي الأرض بمواردها: العمالة ورأس المال والآلات، أصبحت حالياً في عهد الثورة الثالثة هي الفكر والعلم والابتكار ." فقد أصبحنا نتكلم الآن عن زراعة بلا زراع وبلا مزارع".

ج) التكنولوجيا :

لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسباً في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية، وذلك لأن الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التقنية ليس لها حل، إلا البحث عن تقنيات تصوب الأخطاء.

قد تبدو بعض الوسائل التكنولوجية عظيمة النفع أول الأمر، بريئة الضرر، ومع تطور المعارف العلمية والتكنولوجية تبين أن لها أضراراً جسيمة خفيت علينا مثل مركبات الفريون (الكلوروفلوروكربون) والتي اكتشفت عام 1928م، وطبقت عام 1930م، كبديل لمركبات الأمونيا وثاني أكسيد الكبريت والتي كانت تستخدم في صناعة التبريد، وسرعان ما اكتشفت لها استعمالات عديدة باعتبارها مركبات آمنة، وبعد خمسين عاماً علمنا أن هذه المركبات قد تكون سبباً في واحدة من قضيا البيئة العالمية وهي تضر بطبقة الأوزون في الأستراتوسفير.

سادت في الزمن الحديث فكرة الحلول التكنولوجية لسائر المشكلات الصناعية والبيئية والاجتماعية، ولكن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، وأن الحلول المؤقتة قد تكون عبر الوسائل التكنولوجية، والحل الشامل لهذا الخلل يعتمد على إصلاح التفاعل وإيجاد طرائق تتصل بالعناصر الثلاثة لتحقيق الاتزان في تفاعلاتها، والسبيل إلى ذلك حزمة متكاملة تجمع بين الوسائل التقنية والوسائل الاقتصادية والوسائل الاجتماعية، بما في ذلك التشريعات والإجراءات الإدارية، كما أن استخدام بعض هذه الحزمة دون جملة العناصر يعد قصوراً لايؤدي إلى الطريق الناجح .

و الأهم أن هذه المقومات لا تنفك عن بعضها البعض وهي :التنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، والتنمية الاجتماعية.

أولا :التنمية الاقتصادية

ويقصد بالتنمية الاقتصادية استدامة الاقتصاد وترشيد ، وتوسعة الأسواق لتوفير الأرباح وإفادة المجتمعات، باستخدامه رأس المال والممتلكات العينية، لتحقيق أكبر قده من العدالة في توزيع الثروة، والهدف من مقوم التنمية الاقتصادية هو تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية ,وبناء علاقات اقتصادية خارجية متينة.

ثانيا :التنمية البيئة

ونقصد بالبيئة مفهومها العام هي الوسط والإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه الاجتماعي والإنتاجي، وهي مستودع موارد الثروات غير المتجددة من معادن والبترول وغيرهما، والموارد المتجددة من زراعة والرعي وغيرهما، وتشمل هذه الموارد الأراضي وما تحويه من خامات ومياه بحار وأنهار ومياه جوفية، والهواء والرياح وكلها عرضة للتغيير والفناء مع الزمن كماً ونوتاً ووقفاً للأنشطة الاقتصادية.

ثالثا :التنمية الاجتماعية

التنمية المستدامة ويقصد بالتنمية المجتمعية بناء الشخصية الإنسانية التنموية وذلك بالاعتماد على الذات مع الاستفادة من تلوم التنمية البشرية، ا ولوسائل العصرية؛ كالتكنولوجية وغيرها، وتكون بإعمال القوى البشرية وتطويرها وتنميتها وحمايتها واحترامها لأن منها سوق العمال وبها يمكن ترشيد الاستهلاك([1]).

الفرع الثاني : متطلبات التنمية المحلية المستدامة

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي([2]):

- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد في من موارد مستقبلية.
- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولياتها.
- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية.
- ال**تنمية الاقتصادية الرشيدة:** تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة.
- **الحفاظ على البيئة:** الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة.
- الشراكة في العلاقات الخارجية و الداخلية: توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المشابهة.

تلك المتطلبات تمثل الإطار العام لعملية التنمية المستدامة، ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجرى فيها جهود التنمية.

الفرع الثالث : استراتيجيات التنمية المحلية المستدامة

تركز دراسة موضوع استراتيجيات التنمية المستدامة من منظورين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، وذلك من خلال الجوانب التالية([3]):

أولا: الحاجة الى التغيير في الفكر الانمائي، ذلك أننا نعيش في عالم متغير أصبح كالقرية الصغيرة بفعل ثورة الاتصالات والتقنيات الحديثة، ومع ازدياد وعي الانسان بالبيئة التي تعوله، باتت هناك حاجة ملحة الى تطبيق استراتيجيات التنمية المتوافقة مع البيئة من أجل استدامة الموارد وزيادة مستويات التنمية البشرية.

ثانيا: التنمية المستدامة ليست وصفة جاهزة، بل هو الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة التي تطبق استراتيجية التنمية المستدامة الذي يحدد نجاحها.

---

[1]- مصطفى ياحي، مقالة بعنوان: قيمة العمل في الاسلام ودوره في التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول :مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03و 04 ديسمبر 2012، ص74-75

[2]-التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول،مركز الانتاج العالمي، مرجع سابق، ص40-41

[3]-محمد سمير مصطفى، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، بيروت، 2005، ص 13-14

ثالثا: الوعي العام بأهمية التنمية المستدامة، يعد أهم محددات الاحساس بالجمال والولاء للمجتمع ومبادئ الأخلاق والقيم والتعليم والثقافة والخبرة المكتسبة ومن ثم فان تشكيل الوعي العام بضرورة التنمية المستدامة يتطلب توعية المواطنين بأبعاد التدخلات المدمرة للبيئة التي يعيشون في قلبها.

رابعا: عناصر استراتيجيات التنمية المستدامة، والتي تتشكل من: - ثبات عدد السكان- تطبيق أشكال جديدة من التقنية والنقل الرشيد للتكنولوجيا – الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية – الادارة المتكاملة للنظم البيئية – تحديد الطاقة الاستيعابية للنظم البيئية- تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها – التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات.

خامسا: قياس استدامة التنمية، بحسبان أن عملية الاستدامة هي عملية مركبة وبطيئة، فلا مناص من متابعة تقدم الاستدامة من خلال مؤشرات سهلة وواضحة يمكن تطبيقها، وذلك من للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للتنمية الحديثة.

المطلب الثاني : تحديات وصعوبات التنمية المحلية المستدامة

الفرع الأول : التغلب على العقبات العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية

ونحن في منعطف حاسم في تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية. وعلى الرغم من التقدم الملموس، فإننا نواجه التأخيرات في بلوغ الأهداف، مقترنة بتحديات جديدة، تتطلب الكثير منها اهتماما عاجلا وعملا

جماعيا، لذا يجب التركيز على أربعة من أكثر التحديات إلحاحا التي نواجهها([1]):.

أولا، إن الحالة الهشة لاقتصاد السوق المتقدمة النمو الرئيسية، والاختلالات العالمية المستمرة، وارتفاع أسعار النفط والسلع غير النفطية تتباطأ نمو الاقتصاد العالمي. فالاضطراب المالي الذي شهدته السنة الماضية ليس عرضيا، بل انعكاسا لنقاط الضعف النظامية في الأسواق المالية العالمية. وتهدد هذه الظروف بتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

وثانيا، فإن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة يصعب بشدة على سبل معيشة الفقراء والضعفاء. ويمكن بسهولة عكس التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق أهدافنا الإنمائية إذا لم نعثر على حلول عملية للأزمتين التوأمين في أسواق الأغذية والطاقة.

ثالثا، إننا نواجه التهديد العميق بتغير المناخ وتدهور بيئتنا الطبيعية. وأعتقد أنه إذا لم يتم التصدي لهذا التهديد في الوقت المناسب وعلى النحو الملائم، فإن هذا التهديد يمكن أن يجلب جميع جهودنا الإنمائية. وسيؤثر ذلك على حياة أطفالنا وأحفادنا، وستكون الآثار الخبيثة عميقة ومتفشية.

وأخيرا، لا تزال هناك شكوك بشأن العولمة. لقد كان هناك قلق لبعض الوقت من أن العولمة تترك وراءها المجتمعات الضعيفة والأشد فقرا، والقلق الإضافي الآن هو أن الطبقات الوسطى بدأت تشعر بآثار عالم أكثر أمنا بكثير. ولا يوجد نظام اجتماعي أو اقتصادي آمن إذا فشلت في الاستفادة من أغلبية من يعيشون فيها. ومن هذا المنظور، ينبغي لنا جميعا أن نشعر بقلق بالغ إزاء نظام يقوم فيه أغنى 400 مواطن، كمجموعة. ومع ذلك، علينا أيضا أن نحرص على مخاطر رد فعل شديد ضد العولمة، الأمر الذي يمكن أن يحد كثيرا من فرص وفوائد عالم أكثر تكاملا.

---

[1]- Achieving Sustainable Development and Promoting Development Cooperation, Dialogues at the Economic and Social Council, United Nations Publications, 2008, page 11

كذلك نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية، فإن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا، حيث لم يعد بقاء المؤسسات الإقتصادية واستمرارها متوقفًا على تقديم السلع والخدمات التي تحقق إشباع الحاجات والرغبات للمستهلكين، ولكن أيضا من خلال تقليل الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة أنشطتها .ولعل من أبرزها مشكلة التلوث البيئي التي أصبحت من القضايا الأساسية المعقدة في العصر الحالي والمدمجة ضمن تحديات التنمية المستدامة، والتي يجب على المؤسسة الإقتصادية معالجتها لأنها الطرف الأول المسبب لها .وخير مثال على ذلك كارثة الكوارث النفطية 2010 التي حدثت في خليج المكسيك قرابة السواحل الأمريكية (تسببت في حدوثها شركة بيتش بتروليوم البريطانية)([1]).

أصبح تلوث البيئة يعد من أهم مشاكل القرن، ومن القضايا الأساسية المعقدة في العصر الحالي، والمدمجة ضمن تحديات التنمية المستدامة .إذ أن الدلائل كافة تشير إلى تعاظم المشكلة واستفحالها، وندرة الإمكانيات المتاحة للحد منها والسيطرة عليها في الوقت الراهن، مما يعني إستمرار بقائها في مقدمة المشاكل التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة. وبإعتبار المؤسسات الإقتصادية أحد الأطراف الرئيسية المتسببة في مشكلة التلوث البيئي، لذا وجب عليها التصدي لها بكافة الوسائل الممكنة، من خلال التوافق مع التشريعات المحلية والدولية اللازمة التي تحاول كبح ذلك، وتفعيل وتطوير نظام السوق ومحاولة التقييم النقدي للأضرار وتعويض المتضررين والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة أنشطتها وتحديد مستوياتها المثلى التي لا يجب تجاوزها، مع محاولة إدراج تلك الآثار السلبية ضمن تكاليف النشاط للحد من المشاكل البيئية والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة([2]).

الفرع الثاني: صعوبات التنمية المستدامة

رغم الجهود العالمية الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع مجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال هناك صعوبات كبيرة وذلك حسب من أبرزها[3]:

-الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة % 140 خلال 50 عاما الماضية;

-انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على الأقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو 1.1 مليار شخص لا تتوفر لديهم مياه للشرب وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو % 10 من جميع الأمراض في البلدان النامية;

-عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن;

-مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون، والاستغلال غير الرشيد للموارد;

-استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية، وتراكم النفايات;

---

[1]- راشي طارق، الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية(الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة - SOMIPHOS-، مرجع سابق، ص 62

[2]-محمد سمير مصطفى، مرجع سابق، ص 123

([3]) - عبد الرحمان محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ملتقى حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.

-تعرض مناطق من العالم لظروف مناخية قاسية، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف;

-محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم;

-عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية في بعض دول العالم النامي، ونقص الكفاءات القادرة على التعامل معها.

الفرع الثالث: معوقات التنمية المحلية المستدامة

هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبّني خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي([1]):

أ -الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق

الأكثر فقرًا، والأشد تخلفًا، والعمل على مكافحة الأمية.

ب -الديون التي تمّثل إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر -أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلبًا في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

ج -الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقًا للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

د-التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.

هـ -تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

و -عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

ي -نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية

ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

وتتمثل أهم معوقات التنمية المستدامة في الوطن العربي فيما يلي ([2]):

1- الفقر وتراكم الديون التي تستنزف أثر من نصف الدخل القومي لمعظم الدول العربية.

2- الحروب الداخلية وانعدام الاستقرار وغياب الامن وسباق التسلح مما يؤدي الى استنزاف أموال.

1-رحامنية سعيدة، مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى حول تحليل الواقع الجزائري، جامعة قسنطينة، 2009

2-المجلس الأعلى للتعليم، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002، قطر، ص64-65-

3- ضعف الامكانيات التقنية والخبرات الفنية بسبب هجرة القول العربية الى الدول المتقدمة، مما أثر سلبا على خطط التنمية، وسبب اتساع فجوة المعرفة بين الدول العربية النامية والدول المتقدمة.

4- تدني الأوضاع الاقتصادية، وانتشار البطالة، وضعف التنمية الاقتصادية، وهجرة أكثر من 900 مليار دولار من الدول العربية الى بنوك الدول الأجنبية.

5- النمو السكاني الكبير، والذي يزيد على 3% سنويا أي أكثر من 11 مليون نسمة، حيث تلتهم كل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

المطلب الثالث : ضوابط وأساليب تحقيق التنمية المحلية المستدامة

الفرع الأول: ضوابط التنمية المحلية المستدامة:

تتمثل ضوابط التنمية الإسلامية فيما يلي([1]):

أولا: الضوابط الإنسانية

من الناحية الانسانية، لابد أن تحافظ خطة التنمية على الملك في الإسلام، وتفعيل القيم التي تنزل بها الوحي على رسول الله ﷺ، قال الله تعالى(وَقَالَ لَهُمْ نِبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَآئِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ).(البقرة الآية 248).

والتابوت يمثل أدوات الحفظ من تراث ومناهج وبرامج وخطط في السياسة والاقتصاد والاجتماع التي تعظم الحفاظ على السكينة الاجتماعية وعلى القيم الخالدة التي تنزل بها الوحي، ومن ثم فان كل تنمية تضعف الأواصر الأسرية تنمية مرفوضة، كل تنمية تؤدي إلى شيوع الترف بين قلة وشيوع الفقر بين كثرة مسحوقة تنمية مرفوضة، وكل تنمية تؤدي الى هشاشة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي تنمية مرفوضة، وكل تنمية تدفع الناس بعيدا عن ربهم وعن شريعة دينهم تنمية مرفوضة.

ثانيا : الضوابط الكونية

أما من الناحية الكونية ففي الحضارة الاسلامية يتعامل المسلم مع البيئة المحيطة به بالقصد والاقتصاد، فالبيئة من خلق الله يحبها المسلم ويفهمها ويحترمها ويستخدمها في حدود ما سخرها الله للإنسان دون اسراف، ففي الحضارة الاسلامية ليس هناك كلمة قهر الطبيعة، فالإنسان لا يقهر خلقا من خلق الله ، وانما يعاملهم بالإحسان الذي أمر به الله في الأمر كله، ومن هذ المنطلق يصغي ملك عظيم كسليمان عليه السلام لصراخ نملة، يفهم منطقها، ويبتسم لصراخها، وسليمان وان وهبه الله هذا الأمر حقا عظيما له، فان الانسانية مطالبة بالعمل الدؤوب والصبر المبين حتى تصل الى هذا التناغم المعجز بين الإنسان والبيئة.

ان موقف الاسلام من البيئة المحيطة يتلخص في ثلاث كلمات: الفهم والحب وحسن الاستخدام، وان ضابط البيئة في الحضارة الاسلامية ضابط شديد البأس فنحن من أمة لا تقطع شجرة ولا تحرق نخلة ولا تقتل بهيمة، حتى ولو كانت في خضم معركة حربية.

ثالثا : ضوابط التنمية المستدامة بالنسبة للنظم البيئية الطبيعية

(1)التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول،مركز الانتاج العالمي، جامعة الملك عبد العزيز، 2006، ص58-59

قدمت وثيقة الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة 1980م، وتقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1978م وصورتها المعدلة والتي كانت حجر الزاوية في مداولات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992، ثلاثة مقاصد أساس فيما يتصل بالنظم البيئية الطبيعية وهي:

. المحافظة على العمليات البيئية الأساس التي هي أساس صحة النظم والتي تعتمد عليها الأحياء (خصوبة التربة .تدوير عناصر الغذاء .نقاء الماء .نقاء الهواء).

. صيانة الموارد الوراثية أي المكونات الوراثية الموجودة في كائنات العالم، (الأنواع والسلالات من نبات وحيوان)، وهو التنوع الذي تعتمد عليه برامج تربية الأنواع واستنباط السلالات المحسنة وتعتمد عليها فرص استكشاف مواد جديدة تدخل في التطور التكنولوجي بصفة عامة.

تأمين الاستخدام المتواصل للأنواع (الكائنات الحية) والنظم البيئية وخاصة مصايد الأسماك وغيرها من الكائنات البرية والغابات، أي لا يكون الحصاد أكبر من قدرة النظام على الإنتاج والعطاء.

وهذه الضوابط تنطبق على النظم الطبيعية وعلى النظم التي يديرها الإنسان، وتقضي التنمية المستدامة أن يراعي الإنسان هذه الضوابط، ويراعي أهمية صون النظام البيئي، بحيث يصبح صحيحاً قادراً على الإنتاج والعطاء، بأن يخطط معدلات استهلاكه في الحدود المرعية ليحافظ على التوازن بين الإنسان (عدداً واستهلاكاً) وبين طاقة النظم البيئية وقدرتها على التحمل...وهذا وجه رئيس من أوجه الضبط الاجتماعي.

الفرع الثاني: تحقيق التنمية المستدامة

إن تحقيق التنمية المستدامة[1] لا يمكن تحقيقه إلا بوضع الإعتبار للبعد البشري حسبما أوصى " الإتحاد العالمي لحفظ الطبيعة " حيث ذكر في هذا الإطار أن التنمية المستدامة بشريًا تعني تحقيق تقدم في تثبيت النمو السكاني، و إعادة تخصيص الموارد لضمان الوفاء أولا بالحاجات البشرية الأساسية ، إضافة إلى تحسين الرفاه الإجتماعي ، وحماية التنوع الثقافي ، و الإستثمار في رأس المال البشري . كما إن " الإتحاد " لم يغفل الجانب البيئي في تحقيق التنمية المستدامة و قد أكد على ضرورة حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية و وقود الطهو . ورفع كفاءة إستخدامهما ، مع تجنب الإسراف في إستخدام الأسمدة والكيمائيات و مبيدات الآفات، وكذلك التعامل مع النفايات الصناعية والزراعية و البشرية والإمدادات المائية، و صيانة التنوع الحيوي للأجيال المقبلة، و الحيلولة دون زعزعة إستقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان، كما أكد أيضًا على الجانب التقني وركز على وجوب التحول إلى تقنيات أنظف و أكفأ، تقلل من إستهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد و تمكين الدول النامية من التخلص من تقنياتها المدمرة للبيئة، و لكي يكون للعناصر التي مر ذكرها الفعالية الحقيقية في تحقيق التنمية المستدامة، لابد أن يكون هنالك إنخراط حقيقي للجماهير في عملية التنمية، ولا يتم ذلك إلا من خلال رفع الحس السياسي وتنميته لدى القطاعات الجماهيرية المختلفة حتى لا تكون خطط التنمية عمليات فوقية تتم بمعزل عن الجماهير وحتى يتحقق الوعي السياسي لابد من إستيفاء عاملين أساسيين الأول : فلسفة سياسية تصل ببساطتها وواقعيتها إلى مستوى القاعدة الجماهيرية، وتقنعها

[1] - محمد عبد الحميد محمد، مذكرة دكتوراه بعنوان: تحقيق التنمية المستدامة في اطار الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للوقف الاسلامي، معهد الدراسات البيئية، جامعة الخرطوم، السودان، 2012، ص 25

بجدواها وفعاليتها وقدرتها على تحقيق أهداف الشعب الكبرى في الحرية والمساواة والرفاه فيكون رد فعل الجماهير هو الإستجابة النشطة لهذه الفلسفة، والإستعداد الكامل للبذل و التضحية من أجل ترجمتها واقعًا ملموسًا، تعيشه القواعد الشعبية الممثلة لأغلب الشعب، والثاني : ممارسة عملية المشاركة السياسية تتضح في أثنائها الرؤية الصحيحة وتبرز الاحتياجات العملية ، وتحدد وسائلها.

الفرع الثالث: مجالات تحقيق التنمية المستدامة

تطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم، تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة، يطلب الأمر التركيز على ثلاث مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، وهي([1]):

1 - تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

2 - المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

3 - تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة. توالت الجهود العالمية ما بين عام 1972 وعام 2002 للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، من خلال عقد ثلاثة مؤتمرات أرض دولية مهمة .

الفرع الرابع: إمكانية تحقيق التنمية المستدامة

لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها ، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصوّر تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصوّر قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوّفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل . فلابد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة ، وهي[2] :

أولا: دور الفرد في التنمية المستدامة

---

[1] -عبد الرحمان محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ملتقى حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.

[2] -عبد الرحمان محمد الحسن، مرجع سابق، ص

إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده. فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان وتوفير الحياة الأفضل له وبالتالي فإن كل إنسان أيا كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدماته أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل. فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد واحتياجاته فإن الفرد أيضا هو الأساس في بناء هذه التنمية.

ثانيا: دورالأسرة في التنمية المستدامة

للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح .

ولعل الأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر فإذا كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئته فإن أفرادها سيكونون كذلك. فالأسرة هي المعلم الأول لمبادئ التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على آخرين كما نحرص على أنفسنا.

ثالثا: دور المجتمع

يؤدي المجتمع دوراً بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة ، فالمجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ علي بيئتها ومحيطها ، وتحرص علي أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة سليمة . ويقع علي المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل . وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في دور وقدرات ومشاركات تنظيمات المجتمع المدني ، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة أن تعمل الحكومات والمنظمات الدولية على تمكين وتعزيز مشاركة هذه التنظيمات في نشاطاتها في المسائل البيئية لتحقيق التنمية المستدامة ، و تفويض السلطة للمجتمع لكي ينمى نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهماً لكل جوانبها (ريحان،2002) .

توصل المجتمع المدني إلى أشكال جديدة وفعالة للتعبير عن المشاعر والاهتمامات الشعبية ، ومن هنا أصبح يعتبر أداة قوية لتعزيز القيم ومقاصد التنمية المستدامة . وينهض المجتمع المدني بدور هام يلفت أنظار السياسيين إلى القضايا البيئية الناشئة ، والتوعية الجماهيرية ، وترويج الأفكار والنهج الإبتكارية ، والدعوة إلى الشفافية والنشاطات غير الفاسدة في مجال صنع القرارات البيئية.

رابعا: دور القطاع الخاص

إن القطاع الخاص شريك أساسي وهو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية. فبالحديث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة. فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد.

فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي.

إن السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص يجب أن تكون الإنتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف أنواعه تؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات وتوفر الدعم الشعبي والرسمي ولا نختلف في أن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها بنية وركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها.

ظهر القطاع الخاص كطرف عالمي فاعل له تأثيره الهام على الاتجاهات البيئية من خلال ما يتخذ من مقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا ؛ وتستطيع الحكومات أن تؤدي ، في هذا الشأن، دوراً حاسماً في إيجاد البيئة المواتية. وينبغي زيادة القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تسمح للحكومات بالتفاعل مع القطاع الخاص. كما يتعين العمل على زيادة الالتزام من جانب القطاع الخاص بحيث تتولد عنه ثقافة جديدة تدل على مسؤوليته نحو البيئة من خلال تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، ومؤشرات الأداء البيئي ، والإبلاغ عن هذا الأداء ، وإتباع نهج تحوطي في اتخاذ المقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا. ويجب أن يرتبط هذا النهج بتنمية التكنولوجيات الأقل تلويثاً والأكثر ترشيداً ، لتسخير الموارد لخدمة الاقتصاد الذي يشمل دورة الحياة بأكملها وكذلك ببذل الجهود التي تيسر نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً.[1]

خامسا: الدور الحكومي

إن الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مراعاة لجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر. كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي كما هي العناية بالوضع الداخلي للتنمية أن يكون منسجم مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي ابتداءً من الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها .

[1] زيتوني أحمد،،شاري عبد القادر ،التنمية المستدامة ومكانتها في المنهج الإسلامي ،مذكرة ماستر غير منشورة،جامعة تيارت،2017،ص44.

سادسا: دور القانون في حماية التنمية المستدامة وتدعيمها

اجتمع في الفترة من 18 إلى 20 آب/أغسطس عام 2002 أعضاء الهيئات القضائية من جميع أنحاء العالم بالندوة العالمية للقضاة المعنية بالتنمية المستدامة ودور القانون، وذلك في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، لتأكيد الالتزام بتطبيق القوانين لحماية البيئة واستمرار التنمية المستدامة .

على الرغم من أن هذا الدور هو أيضا حكومي ولكن المقصود هنا وجود آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين عصرية تؤكد النهج الشمولي للتنمية. هذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود. كذلك يمثل تطبيق حملة القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد والمحتاجة لنفس طويل من قبل الجميع.[1]

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية التي تدور حولها التنمية المستدامة والتطور التاريخي لظهور فكرة التنمية المستدامة والظروف الدولية التي أدت إلى ظهورها،ثم قمنا بتسليط الضوء على التنمية المحلية المستدامة ووجدنا أنها أسلوب يتم من خلاله الدمج بين المشاركة الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف المرجوة مع مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية ووجدنا أيضا أنها تشمل ثلاث مجالات أساسية وهي الإقتصادية والإجتماعية والبيئية على عكس التنمية المحلية التي تعتمد على البعدين الأولين فقط ،ووجدنا أيضا أنها تعتمد على قياس مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية على مجموعة من المؤشرات المستمدة من مؤشرات التنمية المستدامة .

وكذلك أن التنمية المحلية المستدامة تقوم على مجموعة من المقومات تتمثل في التمويل المحلي وكذلك أنها تعاني من مجموعة من المعوقات .

أما في الفصل القادم فسوف سنتطرق إلى الدور الذي يلعبه التمويل المحلي في تحقيق المتطلبات الأساسية للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

[1] زيتوني أحمد،،شاري عبد القادر ،التنمية المستدامة ومكانتها في المنهج الإسلامي ،مرجع سابق.

الفصل الثالث : دورالتمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. دراسة حالة بلدية بن عبد المالك رمضان (2018-2022)

تمهيد: إنطلاقا من أن التنمية المحلية هي تلك العملية التي من خلالها يتم النهوض بالمجتمعات والوحدات المحلية ، وتطويرها والتعبير عن حاجات أفرادها ,و لتحقيق ذلك التي تسعى إليها الجزائر ،لا بد من البحث على مصادر لتمويل هذه العملية ،أي البحث وتوفير الإحتياجات الضرورية من أموال لهذه العملية .

من أجل الإحاطة قدر الإمكان بمختلف نواحي هذا الفصل ،ارتأينا تناوله في المباحث التالية:

المبحث الأول : : مصادر التمويل المحلي في الجزائر

المبحث الثاني : التنمية المحلية المستدامة ودور التمويل المحلي في تحقيقها.

المبحث الثالث : دراسة حالة تطبيقية لبلدية بن عبد المالك رمضان(2018-2022)

المبحث الأول :مصادر التمويل المحلي في الجزائر

تتعدد مصادر التمويل المحلي من موارد داخلية وموارد خارجية ،ووفقا للقانون الجزائري أكدت المادة 169من قانون البلدية على أن البلدية مسؤولة على تسيير وسائلهما المالية الخاصة بالإضافة إلى تعبئة مواردهما .

المطلب الأول : مصادر التمويل الداخلية

تنقسم الموارد المحلية الداخلية إلى عدد من الموارد الفرعية ،والتي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية ،هذه الموارد تختلف في تنوعها ومقدارها وعموما تتمثل في موارد جبائية وموارد غير جبائية .

الضرائب المباشرة المحصلة لفائدة الجماعات المحلية:

طبقا للمادة **197** من قانون الضرائب والرسوم المماثلة لسنة 2023تتوفر تتوفر الولايات والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية على الضرائب الآتية:[1]

الضرائب المحصلة لفائدة الولايات والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية:

-الرسم على النشاط المهني .

- الضرائب المحصلة لفائدة البلديات دون سواها:

-الرسم العقاري ،

- رسم التطهير .

-الموارد الجبائية:

1-الضرائب والرسوم المحلية الموجهة كليا لفائدة الجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية :قد خصص النظام الجبائي الجزائري الضرائب والرسوم التي تتحصل عليها كليا الجماعات المحلية في :

[1] المادة197:معدلة بموجب المادتين 18 من ق.م/1995و16من ق.م/2009و13من ق.م/2010.

1-1-الرسم على النشاط المهني TAP:يتم تطبيق هذا الرسم على المكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي ،في صنف الأرباح الصناعية و التجارية ،أو الضريبة على أرباح الشركات نشاطا غير ،وأنشئ هذا الرسم بموجب قانون المالية 1996،ويحدد معدل الرسم **1،5%** غير أنه يرفع إلى 3فيما يخص الأعمال الناتجة عن نشاط نفل المحروقات بواسطة الأنابيب حسب المادة 217،222 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة لسنة 2023 ويتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كمايأتي :[1]

-حصة البلدية **66%**

-حصة الولاية **29%**

-حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية **5%**

1-2-الرسم العقاري TF: يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية, مهما تكن وضعيتها القانونية ،الموجودة فوق التراب الوطني ،بإستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة.[2]

كما تخضع للرسم العقاري على الأملاك المبنية المذكورة في المادة 249 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة لسنة 2023.

-ويؤسس الرسم العقاري على الأملاك غير المبنية بجميع أنواعها المذكورة في المادة 249 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة لسنة بإستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة. .2023

1-3رسم التطهير TA : يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية. يكلف قابض الضرائب لمكان تواجد الملكية بتحصيل هذا الرسم.[3]

ويحدد مبلغ تعريفات الرسم كما يأتي:[4]

-2000دج،على كل محل ذات إستعمال سكني،

- 10.0000دج،على كل محل ذي إستعمال مهني أوتجاري أوحرفي أوماشابه،

-18.000دج،على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات،

-80.000دج،على كل محل ذي إستعمال صناعي أوتجاري،أوحرفي أو ما شابه ينتج كميات من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكورة أعلاه.

- تعفى من الرسم على رفع القمامات المنزلية الملكيات المبنية التي لا تستفيد من خدمات رفع القمامات المنزلية. حسب المادة 265من قانون الضرائب والرسوم المماثلة لسنة 2023.

1-4- الرسم على الإقامة: ينشأ الرسم على الإقامة لفائدة البلديات. حسب المادة 266مكرر من قانون الضرائب والرسوم المماثلة لسنة 2023.

يؤسس هذا الرسم بعنان إقامة أشخاص بالمؤسسات الفندقية المذكورة في المادة 266مكرر2.

-تطبق تعريفات الرسم على كل شخص ،عن كل يوم إقامة كما يأتي:[1]

---

[1] - المادة 222:معدلة بموجب المواد 6من ق.م.ت/2001و8من ق.م.ت/2008من ق.م.ت/2015و11من ق.م/2018و24من ق.م/2020و12من ق.م.ت/2020و59من ق.م/2022.

[2] -المادة 248معدلة بموجب المادة4من ق.م.ت/2015.

[3] -المادة 263معدلة بموجب المواد 67من ق.م/2022،و62،13من ق.//2023.

[4] -المادة 67من ق.م/2023.

-600دج ، بالنسبة للمؤسسات المصنفة ذات خمسة(5)نجوم،
-500دج، بالنسبة للمؤسسات المصنفة ذات أربع(4)نجوم،
-300دج، بالنسبة للمؤسسات المصنفة ذات ثلاث (3)نجوم،
-200دج، بالنسبة للمؤسسات المصنفة ذات نجمتين(2)،
-100دج، بالنسبة للمؤسسات المصنفة ذات نجمة (1)واحدة،

1-5- الرسم الخاص على رخص العقارات وعقود التعمير :هذا الرسم يطبق على رخص البناء والتجزئة والهدم كما يطبق على شهادة المطابقة وشهادة و شهادة التعمير وتحدد مبالغ هذا الرسم لكل صنف من الوثائق حسب المساحة المبنية ،أو القيمة التجارية للبناية أو عدد الأجزاء ويحصل بصفة كاملة **100%** لصالح البلديات .

1-6- الرسم على السكن : هورسم يفرض على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة ،ويحصل هذا الرسم من طرف مؤسسة سونلغاز عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز مقسم على أربعة فواتير خلال السنة .

1-7- حقوق الحفلات والأفراح: هو من أقدم الموارد الجبائي للهيئات المحلية ،حيث يعود تأسيسه إلى سنة **1965**،والذي يدفع للبلدية مقابل رخصة تمنحها لإقامة الحفلات والأفراح على إقليمها ،وتوجه موارده إلى ميزانيتها للتكفل بنفقات المساعدات الإجتماعية.[2]

2-الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا إلى الجماعات المحلية وإلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية :

2-1-الرسم على القيمة المضافة TVA:إن معدلي الرسم للقيمة المضافة حاليا هما 19 كمعدل عادي و 9 كمعدل مخفض,ان توزيع مداخيله كاتالي:

-75% لميز انية الدولة .
-10 %لميز انية البلدية .
-15 %

2-2-الضريبة الجز افية الوحيدة IFU :تؤسس حسب المادة 282 مكرر من قانون الضرائب والرسوم المماثلة لسنة 2023 ضريبة وحيدة جزافية تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي ،الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.

-يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة حسب المادة 282مكرر4 من ق،ض،ر،م لسنة 2023كما يأتي:
5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع،
12%بالنسبة للأنشطة الأخرى،
غير أنه تخضع لمعدل **5%** ،الأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي.
ويوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة حسب المادة 282مكرر5من ق،ض،ر،مكما يأتي:-البلديات **40،25%**
الولاية **5%**

---

[1] -المادة 266مكرر3.
[2] بوعفار عبد الحق،**التمويل المحلي والتنمية المحلية في الجزائر**،مذكرة ماستر غير منشورة،جامعة،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1520ص

-الصندوق المشترك للجماعات المحلية **5%** ...الخ.

2-3-الضريبة على الممتلكات : أنشأت بموجب قانون الملية لسنة 1993،وهي ضريبة سنوية تصريحية،يقوم المكلف بالضريبة في بداية كل سنة بتقديم تصريح حسب النماذج المقدمة من طرف مصلحة الضرائب ،ويخضع إجباريا كل الأشخاص الطبيعيين الذين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائرأو خارج الجزائر . ،حيث يتم تحديد نسبة الضريبة على الثروة حسب السلم التصاعدي الآتي .[1]

-**الجدول (3)** يبين قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة.

قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة بالدينار	النسبة(%)
يقل عن 100.000.000 دج	0 %
من 100.000.000 إلى 150.000.000 دج	0.15 %
من 150.000.001 إلى250.000.000 دج	0.25 %
من 250.000.001 إلى 350.000.000 دج	0.35 %
من 350.000.001 إلى 450.000.000 دج	0.5 %
ما يفوق 450.000.000 دج	1 %

المصدر:المادة 281مكرر8.من .قانون الضرائب والرسوم المماثلة لسنة 2023.ص104.

-يتم توزيع الضريبة على الثروة كمايأتي:

- **70 %** إلى ميزانية الدولة ،

-**30 %** إلى ميزانية البلديات ،[2]

2-4- المداخيل العقارية الناتجة عن إيجارالأملاك المبنية وغيرالمبنية :تندرج المداخيل الناتجة عن إيجار العقارات المبنية أو أجزاء منها و كذا إيجار كل المحلات التجارية أو الصناعية أو غير المجهزة بعتادها، إذ لم تكن مدرجة في أرباح مؤسسة صناعية أو تجارية أو حرفية أو مستثمرة فلاحية أو مهنية غير تجارية .

ويوزع حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الريوع العقارية كما يلي:[3]

***50%** لفائدة ميزانية الدولة.

***50%** لفائدة البلدية التي فيها العقار.

[1] المادة :281مكرر15معدلة بموجب المادة 13من ق.م.ت /2020 .من قانون الضرائب والرسوم المماثلة لسنة.2023 .ص105.
[2] المادة 281 مكرر14:محدثة بموجب المادة31من ق.م./1993ومعدلة بموجب المادتين 26من ق.م/2020و13منق.م.ت/2020.
[3] المادة:42 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة ،سنة،2021،ص13-14.

2-5- قسيمة السيارات :

2-6- رسم تكميلي على تلويث الجو من مصدر صناعي :

2-7- الرسم على الزيوت :

2-8- رسم التشجيع لعدم تخزين الفضلات الخاصة :

2-9-رسم على تخزين فضلات المستشفيات والعيادات الصحية :

2-10-الرسم الصحي على اللحوم :

2-11- الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية بموجب قانون المناجم :

الموارد غير الجبائية :

المطلب الثاني :مصادر التمويل الخارجية: إن التأكيد على أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الاستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية لأن ذلك قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية وتتمثل فيمايلي :

- أ- الإعانات الحكومية :هي تلك المبالغ المالية التي تساهم بها الدولة في الإنفاق على التنمية المحلية ونفقات الجماعات المحلية ،قصد تكملة الموارد المالية للهيئات المحلية ،وتقليل الفوارق بينها لتحقيق التوازن والملائمة بين حاجات المجتمع المحلي ،من السلع والخدمات المقدمة

القروض .الهبات والوصايا.

المطلب الثالث :الإعانات المقدمة للجماعات المحلية:

من أجل تدعيم الجماعات المحلية ،تخصص الدولة مبالغ مالية من ميزانيتها الخاصة بالمساهمة في تمويل مشاريع التنمية و الإستثمار للبلديات والولايات ،وهذه الأموال تمنح على شكل إعانات أو مخصصات في إطار تمويل الصندوق المشترك للجماعات المحلية وكذلك المخططات البلدية للتنمية.

1-إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية :يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ،تتمتع بالإستقلالية المالية وبالشخصية المعنوية [1]،ويوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالداخلية، بحيث يخصص منه إجمالي التسيير بنسبة **60%**يوجه هذا التخصيص إلى قسم التسيير لميزانيات البلديات والولايات ،ويتضمن هذا التخصيص ما يلي :

منح معادلة التوزيع بالتساوي.

تخصيص الخدمة العمومية.

إعانات إستثنائية.

إعانات التكوين ،الدراسات والبحوث.

-تخصيص إجمالي للتجهيز والإستثمار بنسبة **40%** يسمح هذا التخصيص بإنجاز برامج تجهيز وإستثمار بهدف المساعدة في تطويرها ،وخاصة المناطق الواجب ترقيتها مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 116/14مؤرخ في 2014/03/22المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،للعدد 19،المادة 2.

-**صندوق الضمان للجماعات المحلية:** يخصص الصندوق الولائي والبلدي للضمان لتعويض نواقص القيمة على تقديرات الإيرادات الجبائية في مجال الجباية المحلية المقيدة في ميزانية الولاية.

2-إعانات مخططات التنمية: تعتبر آلية أخرى لتدخل الدولة بالتمويل عن طريق مخططات التنمية ،التي تدخل ضمن إطار سياسة الدولة في التوازن الجهوي للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، كالمخطط البلدي للتنمية(**PCD**) ،المخطط القطاعي للتنمية (**PSD**)،وكذلك المخططات المرفقة بالبرامج الخاصة أي المخططات القطاعية الممركزة للتنمية(**PSC**).

المبحث الثاني :التنمية المحلية المستدامة ودور التمويل المحلي في تحقيقها .

المطلب الأول :آليات مساهمة التمويل المحلي في التنمية المحلية المستدامة.

إن الأزمة التي عاشتها الجزائر ،وكذا نقص الموارد المالية أدى بها إلى الإهتمام بتلك الموارد والإمكانات المحلية التي من شأنها دفع عجلة التنمية الإقتصادية من جديد لإعادة الإعتبار لمناطق كانت مهمشة من جراء الفوارق بين المناطق ،هذا ما أدى إلى بروز مشاكل وتوترات عديدة ولضمان نجاح برامج التنمية المحلية واستدامتها قامت السلطات المركزية بعدة إصلاحات مالية لصالح الجماعات المحلية التي تمثل عصب التنمية ،لكن لتحقيق هذه التنمية لابد من توفر الموارد المالية اللازمة ،فكلما إستطاعت الجماعات المحلية تعبئة المزيد من الموارد المالية ،كلما ساعد ذلك على تحقيق التنمية المحلية المستدامة ومن أهم الإجراءات المتخذة من أجل زيادة مساهمة التمويل المحلي في عملية التنمية المحلية المستدامة ،وذلك من خلال العناصر التالية:

-الجباية المحلية كآلية لتمويل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

-التمويل المركزي للتنمية المحلية.

1-الجباية المحلية كآلية للتمويل ودعم التنمية المحلية في الجزائر:

التمويل المحلي والضريبة مرتبطان ارتباطا وثيقا ،فعن طريق الضرائب يمكن تشجيع التنمية ،ويتجلى ذلك في تطبيق سياسة ضريبية رشيدة ،ويظهر ذلك من خلال محاربة البطالة بتوفير مناصب شغل جديدة عن طريق الإستثمار المحلي وتدعيمه عن طريق الإعفاءات الضريبية خصوصا في الأنشطة الإقتصادية التي يمارسها الشباب المستثمر والممارسة في المناطق المراد ترقيتها ،وهكذا فالمشاريع الإستثمارية قد تفرض عليها ضرائب ورسوم تمكن من زيادة الموارد المالية للجماعات المحلية وللدولة على حد سواء .

2-التمويل المركزي للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة في إطار تفعيل دور التمويل المحلي وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة باعتبار التمويل المحلي الركيزة الأساسية من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة وعلى ضوء ذلك قامت بالعديد من الإصلاحات وسن القوانين والتشريعات فيما يخص هذا الجانب ،وذلك من خلال إصلاح قوانين المالية وكذلك سن التشريعات والقوانين والمتمثلة أساسا في قانون الولاية 07/12وقانون البلدية 11/10،فقد نص قانون الولاية على أن تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية الإطار المعيشي

للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الإختصاص المخولة لها بموجب القانون [1]،وتتوفر الولاية بصفتها الجماعة الإقليمية اللامركزية ،على ميزانية خاصة بها لتمويل الأعمال والبرامج المصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية المحلية ومساعدة البلديات .[2]

كما تسعى السلطات المركزية إلى دعم التمويل المحلي وذلك عن طريق مخططات البلدية للتنمية **(pcd)** أي ما يعرف حاليا بإسم مشاريع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية للجماعات المحلية حيث تحاول من خلالها إعطاء ديناميكية أكثر للتنمية المحلية المستدامة في مختلف بلديات الوطن ،ونجد أيضا المخططات القطاعية للتنمية(psd) والذي يكون موجه للولاية من أجل الشروع في تطبيق برامجها التنموية .[3]

فالموارد للجماعات المحلية سواء كانت ذاتية أو خارجية فإنها تشكل الرصيد المالي الذي يمكنها من التحرك في مختلف المجالات والميادين المرتبطة بالتنمية المحلية ،إذ أنه بزيادة مواردها المالية تزداد نسبة تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

المطلب الثاني :معوقات تمويل التنمية المحلية المستدامة.

تعتمد عملية تحقيق التنمية المحلية المستدامة بكل أبعادها في جوهرها على مدى فاعلية المصادر التمويلية سواءا الداخلية أو الخارجية ،إضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه الجماعات المحلية في سبيل تحقيق هذه العملية .

وهذا ما يجبرنا إلى تحديد معوقات مصادر التمويل من جهة للوقوف على أهم الإختلالات التي يعاني منها جهاز التمويل ،ومن جهة أخرى المعوقات التي تواجه الجمعات المحلية وأهم مشاكل الإدارة المحلية.

1-معوقات المصادر الداخلية: وتتمثل في المعوقات الجبائية وغير الجبائية ،فالمعوقات الجبائية ورغم كثرتها إلا أنها غير فعالة وذات مردودية ضعيفة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها :

1-1-التهرب الضريبي :ويقصد به ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول من خلاله المكلف بالضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر. وعلى هذا الأساس نميز بين شكلين من التهرب الضريبي :التجنب الضريبي (التهرب المشروع) ،والغش الضريبي (التهرب الغير المشروع).

ترجع أسباب التهرب الضريبي إلى عدة أسباب أهمها:

-عدم مراعاة المشرع عند فرض الضريبة أو زيادة نسبة الضريبة مدى العبئ الضريبي الذي يتحمله الفرد سيوف يؤدي بالفرد إلى مواجهة هذا العبئ عن طريق التهرب الضريبي.

-عدم كفاية الإدارة الضريبية ،وانتشار الفساد فيها الذي يؤدي إلى ظلم المكلفين بالضريبة وسيتم مواجهة هذا الظلم عن طريق التهرب الضريبي .

-ضعف الوعي الضريبي من جهة ،ومن جهة أخرى ضعف الرقابة الضريبية.

---

[1] **قانون الولاية** رقم 07/12المؤرخ في 2012/02/21 ،.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد: 12 ،المادة1ص9.

[2] **قانون الولاية** رقم 07/12المؤرخ في 2012/02/21 ،.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد: 12 ،المادة3 ص9.

[3] - بوعفار عبد الحق ،**التمويل المحلي والتنمية المحلية في الجزائر** ،رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ص60.

1-2-كثرة الإعفاءات :حيث أن كثرة الإعفاءات الضريبية تعتبر نعمة على الإقتصاد ونقمة على إيرادات الجماعات المحلية .

1-3- تمركز الجباية في يد السلطة المركزية :الدولة هي الوحيدة التي لها الحق في القيام بتعديل القوانين الخاصة بالضرائب المحلية ،وكذا توزيع الناتج الضريبي بينها
وبين الجماعات المحلية.

1-4- الضغط الضريبي .

1-5- الإزدواج الضريبي .

أما المعوقات غير الجبائية تتمثل فيمايلي :

معوقات مداخيل الأملاك :وهذا راجع لعدم تمكن الجماعات المحلية في التحكم في ممتلكاتها وإهمالها وعدم متابعتها للتحصيل .

-معوقات موارد الإستغلال .

-معوقات التمويل الذاتي .

2-معوقات المصادر الخارجية :عندما لا تستطيع الجماعات المحلية تغطية كافة حاجات سكانها بمواردها الداخلية بحيث أنها تواجه معوقات تلك المصادر الخارجية ولعل أهمها :

أ -معوقات دور الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ب-معوقات المخططات القطاعية: مثلا سوء تسيير المشاريع.

ج-معوقات المخططات البلدية للتنمية: ويتمثل ذلك في الإختلاف بين وجهة النظر المركزية ووجهة النظر المحلية .

ت-معوقات اللجوء إلى القرض البنكي : بحيث يتم اللجوء إلى القروض البنكية نظرا لضعف المالية الجبائية.

ث- زيادة الإختلالات في الميزانية.

خ- تراكم مديونية الجماعات المحلية.

المطلب الثالث :آفاق إصلاح تمويل التنمية المحلية المستدامة.

إن إصلاح السياسات المنتهجة والمطبقة من طرف الدولة ليس من السهولة ،وهذا لابد من مواجهة كل الصعوبات والتحديات التي نعيشها من خلال العولمة وتنامي الوعي الشعبي والمطالبة بالإصلاح في كل الميادين ،يفرض على الدولة والجماعات المحلية إعادة النظر في السياسات المتبعة خصوصا المالية منها ،والبحث عن أفكار وطرق جديدة تساهم في تحسين أداء وتوفر متطلبات المواطنين .وتتمثل في العناصر التالية:

1-سياسة إصلاح الجباية المحلية.

2-الهيئات والأجهزة المستحدثة للتمويل ودعم الإستثمار المحلي.

3-الزكاة كأداة لتمويل التنمية المحلية.

1-سياسة إصلاح الجباية المحلية :يعتبر إعطاء المزيد من الأهمية للجباية المحلية،الهدف الرئيسي للدولة الجزائرية وذلك لإلتزام السلطات المركزية بضرورة تعزيز نظام الإدارة اللامركزية بالجزائر

،فبادرت بالعديد من الإجراءات والإصلاحات مما يسعى وقفة تفحصية لهيكل الجباية المحلية ،والإسراع في معالجة جوانب الإختلال عن طريق الأخذ بإستراتيجية واضحة للإصلاح ،وتنمية موارد الجباية المحلية ،والتي يجب أن تبنى على المحاور التالية :

*تثمين الثروات المحلية حيث يجب على الجماعات المحلية أن تقوم بجرد ممتلكاتها بدقة .

*إعطاء أهمية أكثر للجباية الخضراء حيث يجب تعزيز الرسوم المحلية في هذا الشأن ،لأن السياسة الجبائية تعتبر وسيلة تمكن من التنمية الإقتصادية وإحترام البيئة.

*مكافحة الغش والتهرب الضريبي وهذا من خلال إتخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية لجعل القوانين الجبائية مرنة.

*التحكم في النفقات المحلية وذلك بترشيد سياسة الإنفاق وإعادة النظر في توزيع الأعباء بين السلطات المركزية والسلطات المحلية .

*إمكانية إعطاء حق تأسيس الضرائب والرسوم للجماعات المحلية .

*فرض حقوق على بعض الخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية للمواطنين .

*إبراز دور المنتخبين المحليين في البحث المستمر عن مصادر التمويل المحلي المختلفة ،بخلق أوعية جبائية التي بدورها تؤدي إلى زيادة المردود المالي للضرائب.

2-الهيئات والأجهزة المستحدثة للتمويل ودعم الإستثمار:

لقد أخذت الجزائر بمجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل توفير الموارد المالية اللازمة وذلك من أجل تلبية متطلبات التنمية المحلية واستدامتها وكذا زيادة قدرة الهيئات المحلية على تسيير شؤونها ،فعملت على خلق أجهزة وهيئات من أجل دعم الإستثمار المحلي الذي بدوره يؤدي إلى توفير الموارد المالية ومن بين هذه الأجهزة والهيئات نجد :

- الأجهزة المكلفة بخلق المؤسسات الصغيرة.

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEG .

-المبحث الثالث: دراسة حالة تطبيقية لدورالتمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبد المالك رمضان(2018-2022)

-تتمتع البلية بالإستقلالية المالية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه السياسة الإقتصادية للدولة ،حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى النمو الإقتصادي والتنمية المحلية ودوام واستدامتها ،غير أن، الإستقلال الممنوح للبلدية ليست لها هذه الصفة من جهة حدود الميزانية ،وإمكانيات البلدية المادية والمالية ومن جهة المراقبة التي تقوم بها السلطات المركزية ،وسنتطرق في هذه الدراسة التطبيقية بتحليل نتائج إيرادات ميزانية بلدية بن عبد المالك رمضان على مدى خمس (05)سنوات من 2018إلى2022.

المطلب الأول : مصادر التمويل المحلي الداخلية التي تدخل في الإيرادات لبلدية بن عبد المالك رمضان :يمكن شرح مصادر التمويل المحلي من خلال الجدول التالي:[1]

-**الجدول(04)** يمثل مصادر التمويل المحلي الداخلية للفترة (2022/2018) لبلدية بن عبد المالك رمضان.

ر.ح	مصادر التمويل الداخلية	المبلغ(دج) 2018	المبلغ(دج) 2019	المبلغ(دج) 2020	المبلغ(دج) 2021	المبلغ(دج) 2022
761	الرسم على النشاط المهني	11.234.735.88	4.386.235.66	4.637.358.70	2.975.224.86	4.586.200.12
763	الضريبة الجزافية الوحيدة	2.878.487.74	/	1.397.013.60	1.433.570.02	1.733.297.02
760	الرسم العقاري والتطهير	706.762.00	2.534.107.00	686.341.93	2.251.843.55	2.754.506.00
751	الرسم على الذبح	31.875.00	24.937.50	14.962.50	/	/
734	رسم الحفلات	154.500.00	90.000.00	7.500.00	/	81.000.00
715	الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات	393.150.00	429.150.00	235.690.00	45.070.00	184.590.00
-764 765	ضرائب ورسوم أخرى	1.454.731.00	1.573.282.00	401.707.00	756.547.75	1.202.701.15
750	الرسم على القيمة المضافة	81.466.35	86.998.20	339.586.20	109.199.30	98.004.30
-714 719	تأجير المنقولات والعقارات	11.768.700.71	2.010.992.55	3.887.197.50	11.815.100.00	25.956.416.50
-700 707	بيع المنتجات	1.441.360.00	177.980.00	555.180.00	1.083.780.00	1.562.720.00
	نسبة التمويل الذاتي	4.966.157.93	5.415.104.88	4.922.250.67	4.511.131.67	8.981.942.01

المصدر:من إنجاز الطلبة بالإعتماد على معطيات من حسابات التسيير للبلدية .

[1] حساب التسيير للبلدية لسنة:2018.2019.2020.2021.2022.

-تحليل الإيرادات المحلية الداخلية التي تدخل في تمويل ميزانية البلدية.

نلاحظ من خلال دراستنا لخمس سنوات (2018-2022) لمداخيل للبلدية التي تتحصل عليها من الموارد المالية الداخلية أن سنة 2018 هي التي إرتفعت فيها إيرادات الضرائب المباشرة ،كما نلاحظ في كل سنة بأن الرسم على النشاط المهني يأخذ حصة الأسد بحيث أنه يقدر بحوالي من 45 حتى 70من مجموع الضرائب المباشرة ،وهذا يرجع على أنه يلزم على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون أنشطة تخضع أرباحها للضريبة على النشاط المهني ،كما أنه نلاحظ إنخفاض في مداخيل الضرائب للفترة الممتدة 2019-2022 وهذا راجع إلى تعليق معظم الأنشطة بسبب جائحة كورونا وهذا ما أثر سلبا على نسب الضرائب المباشرة ،وبالرغم من كل هذا فإن التمويل الذاتي يساهم بنسبة **10%** على في مشاريع التنمية المحلية المستدامة أي إقتطاع من إيرادات قسم التسيير لتمويل المشاريع **(p100)** وسنقوم بحوصلة عامة لنسب مساهمة التمويل الذاتي في مشاريع التنمية المحلية المستدامة ونوضح ذلك من خلال الجدول الأتي:[1]

الجدول(05):حوصلة مساهمة التمويل الذاتي في التنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبد المالك رمضان للفترة **(2018-2022)** .

السنة / المصادر	2018	2019	2020	2021	2022
التمويل الذاتي	4.966.157.93	5.415.104.88	4.922.250.67	4.511.131.67	8.981.942.01
مجموع مشاريع التنمية المحلية المستدامة	77.492.903.54	86.190.216.89	43.679.277.25	90.023.784.61	76.230.435.93
نسبة المساهمة في التنمية المحلية المستدامة	%6.40	%6.28	%11.27	%5.01	%11.78

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على حسابات التسيير الخاصة بالبلدية(2018-2022)

-تحليل مساهمة مصادر التمويل الداخلية(التمويل الذاتي) في تمويل مشاريع التنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبد المالك رمضان (2018-2022).

[1] حساب التسيير للبلدية لسنة:2018.2019.2020.2021.2022.

من خلال تحليل نتائج الجدول نلاحظ أن نسب مساهمة التمويل الذاتي في التنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبد المالك رمضان خلال الخمس سنوات(2018-2022) كانت محصورة ما بين **5 %** إلى **11 %**أي نسبة منخفضة جدا وهذا راجع إلى إنخفاض مداخيل الجباية المحلية بسبب الغش والتهرب الضريبيين وكذلك مداخيل الأملاك العامة لذا يجب جرد كل أملاك البلدية بدقة وإعادة تثمين مداخيل الإيجار ،ومحاربة كل أشكال الفساد.

-ومن ما سبق نستنتج أن التمويل المحلي أنه من بين الركائز الأساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ،وهذا مايثبت **صحة الفرضية(01) الأولى .**

المطلب الثاني: دور مصادر التمويل المحلي الخارجية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبد المالك رمضان(2018-2022):

الجدول (06) :يمثل حوصلة لمساهمة إعانات الدولة في التنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبد المالك رمضان (2018-2022).

مصادر التمويل المحلي الخارجية	المبلغ(دج) 2018	المبلغ(دج) 2019	المبلغ(دج) 2020	المبلغ(دج) 2021	المبلغ(دج) 2022
التمويل بإعانات الدولة	112.652.325.02	81.714.646.45	21.685.750.00	60.410.550.13	46.070.654.76
مجموع مشاريع التنمية المحلية المستدامة	77.492.903.54	86.190.216.89	43.679.277.25	90.023.784.61	76.230.435.93
نسبة المساهمة في التنمية المحلية المستدامة	%145.37	%94.08	%49.64	%67.10	%60.43

-تحليل نتائج الجدول: نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة إعانات الدولة لسنة 2018 في التنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبد المالك رمضان هي أعلى نسبة أي أن مبلغ الإعانات غطى **100%**من نفقات مشاريع التنمية المحلية المستدامة وبقي الفائض لإستغلاله في السنوات الموالية ،أما بالنسبة للسنوات الثلاث الأخيرة نلاحظ إرتفاع نفقات المشاريع التنموية مقارنة مع مبالغ الإعانات وهذا راجع

لإستغلال الفائض المرحل من السنوات السابقة **2018 و2019** وكذلك إنخفاض الدعم من الدولة بسبب جائحة كورونا وتم توجيه الإعانات في النفقات الأخرى لمواجهة الجائحة وتجميد بعض المشاريع للتنمية المحلية المستدامة.

--مما سبق نستنتج أن البلدية أعتمدت في تمويل مشاريع التنمية المحلية المستدامة خلال خمس سنوات على الإعانات بنسب مرتفعة وهذا ما يثبت **صحة الفرضية (02)** الثانية، أن التمويل المحلي في الجزائر يعتمد على الإعانات.

-المطلب الثالث:دراسة مقارنة بين مساهمة مصادر التمويل الداخلية والخارجية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبد المالك رمضان (2018-2022).

يمكن دراسة هذه المقارنة بالإعتماد على نسب المساهمة في تجسيد مشاريع التنمية المحلية المستدامة في الجدول الآتي :[1]

الجدول(07) يمثل مساهمة مصادر التمويل الداخلية(التمويل الذاتي) والخارجية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبد المالك رمضان (2018-2022).

	المبلغ(دج) 2018	المبلغ(دج) 2019	المبلغ(دج) 2020	المبلغ(دج) 2021	المبلغ(دج) 2022
نسبة مساهمة مصادر التمويل الداخلية في التنمية المحلية المستدامة	%6.40	%6.28	%11.27	%5.01	%11.78
نسبة مساهمة مصادر التمويل الخارجية في التنمية المحلية المستدامة	%145.37	%94.08	%49.64	%67.10	%60.43

المصدر:من إنجاز الطلبة بالإعتماد على معطيات من حسابات التسيير للبلدية .

تحليل حوصلة نسب مساهمة مصادر التمويل المحلي الداخلية والخارجية في تمويل التنمية المحلية المستدامة.

من خلال الجدول نلاحظ أنه خلال السنوات الخمس هناك فوارق كبيرة في نسب مساهمة مصادر التمويل الداخلية مقارنة مع نسب مساهمة مصادر التمويل الخارجية وهذا دليل على تمويل الدولة لميزانية الجماعات الإقليمية من خلال حساب معادلة التوزيع نسبة **70**% من التمويل المركزي ،لأن نسبة مساهمة الموارد الذاتية في التمويل المحلي للتنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبد المالك رمضان لنفس السنوات كانت منخفضة جدا مقارنة مع نسب مساهمة إعانات الدولة خاصة سنة**2018** كانت أكبر من **145%**نتيجة إستغلال الفائض المرحل للسنة المالية الماضية إلا أنه تبقى نسبة مساهمة مصادر التمويل الخارجية أكبر بكثير من نسب مساهمة مصادر التمويل الذاتي.

[1] حساب التسيير للبلدية لسنة 2018.2019.20202021.2022.

-أما فيما يخص طبيعة مشاريع التنمية المحلية المستدامة لبلدية بن عبدالمالك رمضان **(2018-2022)** معظمها خاصة بإنجاز شبكات التطهير وربط الدواوير بشبكة المياه الصالحة للشرب، وهذا لمكافحة التلوث والحفاض على البيئة وهذا ما يثبت صحة **الفرضية (03) الثالثة** أي أن الدولة أعطت أهمية كبيرة للتنمية المحلية المستدامة من خلال الإنجازات التي قامت بها من مجهودات ودعمها لمكافحة التلوث.

خلاصة :

لقد تناولنا في هذا الفصل بأن التمويل المحلي لابد منه في عملية التنمية المحلية المستدامة ،وهو الأمر الذي سعت له الجزائر من أجل تفعيل دوره كركيزة أساسية في عملية التنمية المحلية المستدامة ،حيث ومن خلال إعتمادها على سياسة الإصلاحات المتعلقة بالجباية المحلية إلى إبراز دورها في عملية التنمية المحلية المستدامة ،كما بينا من خلال هذا الفصل إلى تفعيل دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية . كما تجدر الإشارة إلى أن هناك معوقات تحول دون تحقيق التنمية وتعترضها ولعل أخطرها الفساد الإداري كونه يؤدي إلى تدني الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ومن ثم المجتمع ككل ،وكذا ضعف التمويل المحلي وعدم نجاعته المرتبطة بعوامل تنظيمية وتخطيطية وتسييرية ،وهذا ما أدى بالدولة الجزائرية بإصلاحاتها الرامية إلى دفع عجلة التنمية ،وذلك من خلال استحداث ميكانيزمات جديدة متعلقة بالتمويل والإستثمار المحليين .أما بالنسبة الدراسة التطبيقية لحالة بلدية بن عبد المالك رمضان للفترة (2018-2022) .

الخاتمة

الخـاتــمــة:

من خلال دراستنا تبين لنا أن التمويل المحلي يكتسي أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وذلك عن طريق الإستغلال العقلاني والأمثل للموارد وتنفيذ البرامج بطرق رشيدة إنفاق ما ينبغي ضمان تحقيق الأهداف التنموية الإقتصادية لضمان إستمرار الموارد للأجيال المقبلة إذ أنه كلما إرتفعت نسبة التمويل المحلي وتحققت التنمية المحلية المستدامة ،وممول هذه الإستثمارات بطبيعة الحال هي إعانات الدولة والضرائب والرسوم المحلية لما لها من فعالية في التمويل المحلي والتنمية المحلية المستدامة .

ومن هنا توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات والمتمثلة في :

النتائج:

-أن التمويل المحلي في الجزائر لم يصل بعد إلى المرحلة التي يمكن من خلالها الإعتماد عليه في عملية التنمية المحلية المستدامة وذلك راجع لضعف الموارد المحلية وصعوبة تحصيلها بالطرق القانونية .

-هناك عوامل كثيرة تحد من عدم فاعلية التمويل المحلي ودوره في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ومن أهمها الفساد الإداري ،إضافة إلى الغش والتهرب الضريبيين الذي يعتبر من أهم موارد تمويل التنمية المحلية المستدامة .

-إن تحقيق التنمية المحلية المستدامة لا يمكن أن يتجسد إلا بتوفر عنصر التمويل المحلي ،لذلك تطرقنا لهذا العنصر بإعتباره كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية المستدامة على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم إستقلالية الجماعات المحلية عن الحكومة المركزية ،ولابد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل والذي يحقق أهداف التنمية المحلية المستدامة بفعالية وبكفاءة.

-ظهور عوامل تعرقل عملية التنمية وتحد من فعالية الإدارة المشرفة على تنفيذ مشاريعها وبرامجها ،كتهميش المشاركة الشعبية الحقيقية وإنعدام الشفافية ،نقص المعلومات اللازمة ،إنتشار الفساد الإداري وغياب الإعلام المحلي.

بالنسبة لمصادر التمويل المحلي الداخلية والخارجية فإنها غير كافية لتغطية العجز الحاصل في الكثير من الولايات والبلديات كما أن التدخل المستمر للسلطة المركزية عن طريق المشاريع التنموية والإعانات لا يعزز إستقلالية هذه الهيئات .

-أن السلطة المركزية في الجزائر تلعب دور كبير في عملية التنمية المحلية المستدامة وذلك من خلال الإعانات التي تقدمها إلى الهيئات المحلية وهو دور سلبي إذ لا يعزز إستقلالية هذه السلطات .وهناك عوامل كثيرة تحد من عدم فاعلية التمويل المحلي و دوره في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

-إن تطبيق التنمية المستديمة يعني أننا مطالبون سكاناً وصناع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئاتنا المحلية والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسة هي: المحافظة على البيئة، تحقيق نمو اقتصادي معقول، تحقيق العدالة الاجتماعية. إن السير في هذه الاتجاهات بشكل متواز ومتوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.

-أن نسب التمويل الذاتي لبلدية بن عبد المالك رمضان فيم تمويل مشاريع التنمية المحلية المستدامة بنسبة كبيرة على إعانات الدولة.

-أن بلدية بن عبد المالك رمضان تعتمد في تمويل مشاريع التنمية المحلية المستدامة بنسبة كبيرة على إعانات الدولة.

- إن تحقيق التنمية المحلية المستدامة لا يمكن أن يتجسد إلا بتوفير عنصر التمويل المحلي بإعتباره كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية المستدامة على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم إستقلالية الجماعات المحلية عن الحكومة المركزية .

التوصيات:

- ✓ يجب محاربة الغش والتهرب الضريبيين والصرامة في تطبيق قوانين التحصيل الجبائي ويجب الاهتمام بالموارد التي لها دور تمويلي لمشاريع التنمية المحلية المستدامة .
- ✓ يجب إدراك وفهم مصطلح التنمية المستدامة جيدا حتى يتسنى تحقيق الإهداف المنشودة.
- ✓ استغلال الموارد المتجددة التي تزخر بها الجزائر أحسن استغلال من خلال تعزيز سبل التبادل والتعاون في مجال اقتصاديات الطاقة المتجددة بين كل الدول،
- ✓ الدولة الجزائرية وفي إطار الجهود التي تبذلها للتحضير لمرحلة ما بعد النفط وسعيها الحثيث لتحقيق برنامج التنمية المحلية المستدامة، عليها أن تعمل على وضع أسس واستراتيجيات تتناسب وتلبية الاحتياجات الحالية دون الإضرار بحق الأجيال القادمة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال وضع آليات على أرضع الواقع ترسم هدفا رئيسيا تسعى كل مكونات المجتمع إلى تحقيقه وهو الحفاظ على البيئة وتحقيق النمو الإقتصادي المستديم.
- ✓ يجب على الجزائر تعويض جزء مهم من الطاقة التقليدية بطاقة متجددة وصديقة للبيئة، وذلك بتبني استراتيجية خضراء، مما سيحقق مكاسب طويلة الأجل.
- ✓ من الضروري إنشاء أجهزة تسهر على متابعة النصوص القانونية في إطار التنمية المحلية المستدامة.
- ✓ ضرورة أن تبذل البلدية قصارى جهدها اكثر من أي وقت مضى في التحكم الجيد في صرف أموالها وتخصيصها تخصيصا أمثل لتحقيق أهدافها والنهوض بالتنمية المحلية المستدامة.

آفاق الدراسة:

إن موضوعنا هذا عالج مساهمة التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر من خلاله بينا أن للتمويل المحلي دور كبير في تحقيق التنمية المحلية المستدامة باعتباره كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية المستدامة.بحيث أن الدولة الجزائرية تعتمد بنسة كبيرة على الإعانات الحكومية.

لذا يطرح السؤال التالي:

متى نصل إلى نظام إقتصادي متوازن مستديم وتنمية محلية مستدامة شاملة تكون عن طريق موارد مالية محلية دون الإعتماد على الإعانات الحكومية؟

المصادرو المراجع

المـلخــص

1)قائمة المصادر:

قائمة القوانين:

1- الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادر بتاريخ: 20 يوليو 2003.

2- الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ: 15 ديسمبر 2001.

3- الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادر بتاريخ: 12 فيفري 2002.

4- الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادر بتاريخ: 14 ماي 2002.

5- الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر بتاريخ: 22 نوفمبر 2006.

6- الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر بتاريخ: 18 أوت 2004.

7- الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادر بتاريخ: 27 جوان 2004.

8- الجريدة الرسمية ، العدد 12، الصادر بتاريخ :2012/02/21.

9- الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادر بتاريخ: 13 ماي .2007

10 الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر بتاريخ:12مارس2023.

11 -قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،المديرية العامة للضرائب،وزارة المالية،2023.

قائمة المراجع:

قائمة الكتب

1- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، قطر، الطبعة الأولى، 2008.

2- عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي،دار الجامعة الجديدة،الأسكندرية، 2011.

3- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد ابو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

4- أحمد جابر بدران، اقتصاد البيئة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر، الطبعة الأولى، 2013.

5- عودة راشد الجيوشي، الاسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة، مؤسسة فريد ريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، النسخة الثانية، 2013.

6- رامي لطفي كلاوي، حوار حول هدي الاسلام في التنمية المستدامة، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخير، ادارة البحوث، دبي،الطبعة الأولى، 2012.

7- فاروق احمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة دراسة انثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011.

8- جمال حلاوة، علي صالح ، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، القاهرة، 2010.

9- التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مركز الانتاج العالمي، جامعة الملك عبد العزيز، 2006.

10- محمد سمير مصطفى، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، بيروت، 2005.

11- ابراهيم محمد البطاينة، زينب نوري الغريري، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

12- أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الإقتصادية رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007

13- عبد الحميد براهيمي، العدالة الإجتماعية والتنمية في الإقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997.

14- رشيد حيمران، مبادئ الإقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة، الطبعة الأولى، 2003.

15- إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996.

16- عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الإقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، السعودية، الطبعة 2011.

17- فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الاسلامي وتطوره، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، 2003.

18- طارق أحمد محمد فرج الله، المنهج الإسلامي في الإستدامة وأثره في بناء البيئة العمرانية المعاصرة، مذكرة ماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية غزة ،1432-2011.

19- جاسر عودة، فقه المقاصد إناطة الأحكام الشرعية بمقاصدها، المعهد العالي للفكر الاسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2006.

20- يوسف أحمد البدوي، مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، دار النفائس، الأردن، 1999.

21- ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008.

22- عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.

23- محمد صابر، الإنسان وتلوث البيئة، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، 2000.

24- المجلس الأعلى للتعليم، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002، قطر.

قائمة المذكرات والأطروحات:

1- علي العرنان عماد، قطاع التعليم وأثره على التنمية المستدامة، مذكرة تخرج ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة،2013.

2- جودي ليلى، الاستقرار البيئي في ضل قيود تميل التنمية المستدامة مع الإشارة "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2006.

3- راشي طارق، الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية(الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة - SOMIPHOS-، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011.

4- عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.

5- زواوية أحلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية –دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس-، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013.

6- نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2012.

7- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية-حالة الجزائر-، مذكرة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013.

8- ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر)، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009.

9- محي الدين حمداني ، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

10- سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013.

11- عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة ماجستير في علوم التسيير

12- جامعة فرحات عباس سطيف1، 2015.

13- مريم بولمخال، ادماج أبعاد التنمية المستدامة في الادارة الاستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012.

14-محمد عبد الحميد محمد، مذكرة دكتوراه بعنوان: تحقيق التنمية المستدامة في اطار الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للوقف الاسلامي، معهد الدراسات البيئية، جامعة الخرطوم، السودان، 2012

15-علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول أقل نموا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، .2014

16-بوسبعين تسعديت، أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة إستشرافية- ، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2015.

17-جودي ليلى، الإستقرار البيئي في ظل قيود تمويل التنمية المستدامة مع الإشارة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007.

18- يوسفي نور الدين ،الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة ولاية البويرة)،(رسالة ماجيستر غير منشورة،جامعة بومرداس ،2010/2009).

19- خيضر خنفري ،تمويل التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)،رسالة ماجيستر غير منشورة ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية ،2011/2010)

20- بركاهم عدة ،إشكالية تمويل التنمية المحلية في الجزائر في ظل تراجع أسعار موارد الطاقة –دراسة تقييمية من 2001إلى 2019،أطروحة دكتوراة،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة خميس مليانة،سنة .2020

21- زيتوني أحمد،شاري عبد القادر ،التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي ،مذكرة ماستر أكاديمي ،شعبة العلوم الإقتصادية ،جامعة تيارت،2017.

قائمة المقالات والمجلات والمؤتمرات:

1-نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، جمهورية مصر العربية.

2-حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2007.

3-ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009.

4-زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائرمن خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 ،2009، المركز الجامعي خنشلة، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010.

5-ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، بحث حول التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، *2005./5/9*

6-معاوية أحمد حسين، البعد البيئي في خطط التنمية الإقتصادية، مقال، جامعة ظفار، كلية التجارة وإدارة الأعمال.
7-سمر خيري مرسي غانم، مقالة بعنوان: معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الاسلامي، دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية.
8-عبد الرحمان محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ملتقى حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.
9-رحامنية سعيدة، مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى حول تحليل الواقع الجزائري، جامعة قسنطينة، 2009
10-تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون، 2015.
11-تقرير منظمة الايسيسكو، العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة.
12-السعيد دراجي، مقالة بعنوان: التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الاسلامي.
13-عبد اللطيف الشيخ توفيق الصباغ، مقاصد الشريعة والمعاملات الإقتصادية والمالية، قدمه لحوار الأربعاء في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلام بتاريخ 2009./02/11
14-محمد رفيع، البناء المقاصدي للبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الاسلامي، ثلاثون عاما من البحث العلمي في الإقتصاد الإسلامي.
15-محمد ناجي بن عطية، البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية الواقع وآفاق التطوير، دراسة ميدانية قام بها الباحث على المنظمات الخيرية في أمانة العاصمة صنعاء – الجمهورية اليمنية، 2006م.
16-أحمد محي الدين أحمد، حدود الهيئات الشرعية وإدارات المؤسسات المالية الإسلامية في التأكد من الإلتزام بالأحكام الشرعية، المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، 2003.
17-الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد رقم 16، 2016.
18- أقوجيل أيوب ،يرقي جمال ،الجباية المحلية ومساهمتها في التمويل المحلي والتنمية المحلية المستدامة ،دراسة حالة بلدية تازولت ولاية باتنة للفترة (2015-2018)،جامعة المدية الجزائر.
19- أمال موساوي ،حياة قريشي، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة إبن خلدون،العدد2020،01.
20- بركات ربيعة ،الجماعات المحلية كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة –حالة الجزائر-جامعة بسكرة،الجزائر،2021.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1-SAFER KHADIDJA, cours en environnement et développement durable, Université des Sciences et de la Technologie d'Oran,2015.

2-Sommet mondial sur le développement durable 2002, Ministère des Affaires Etrangères Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, la France.

3-article intitulé : le concept de développement durable.

4- Bruno Kestemont, Les indicateurs de développement durable Fondements et applications, Thèse Doctorat, Centre d'Etude du Développement Durable, Université Libre de Bruxelles, 2010.

5-M. Philippe Le Clézio, Les indicateurs De Développement Durable ET L'EMPREINTE ECOLOGIQUE, Conseil Economique, Social et Environnemental, République Française, 2009.

6- Achieving Sustainable Development and Promoting Development Cooperation, Dialogues at the Economic and Social Council, United Nations Publications, 2008.

7- Rapport sur les objectifs de développement durable pour la sous-région de l'Afrique du Nord, Nations Unies, Commission économique pour a l'Afrique, Addis-Abeba, Ethiopie, 2015.

قائمة المو اقع الإلكترونية:

1- www.startimes.com/?t=23090653

2- http://www.sidielhadjaissa.com/article-37051247.html

-3http://www.mree.gov.dz/reglementation/sous-secteur-de-lenvironnement.

الملاحق

COMMUNE : **DE B A RAMADANE**

BORDEREAU RECAPITULATIF D] OPERATION 2018

QUA PRESENT A LA COUR DES COMPTES M BOUMRA A E K
RECEVEUR DES IMPOT CHARGE DES FONCTIONS DE RECEVEUR ,COMMUNAL POUR LE
RECEVEUR DES IMPOT CHARGE DES FONCTIONS DE RECEVEUR ,COMMUNAL POUR LE
HORS BUDGET ET SUR LES AVANCES

BALANCE GENERALE

ES / NT	RESULTAT AU 31/DEC.2018	RESULTAT AU 31/MARS.2019	B - SERVICE HORS BUDGET
GES			EXCEDENT AU 31.12.2017
	23 849 905,65	23 849 905,65	RECOUVREMENTS EFFCTUES
	105 721 600,98	115 800 926,29	TOTAL DES RECETTE
	129 571 506,63	139 650 831,94	PAIEMENTS EFFCTUES
	114 092 872,70	129 539 459,28	
	15 478 633,93	10 111 372,66	EXCEDENT DE RECETTES
UBLIC			C) COMPTE D'AVVANCES
NSES			RESTANT A REGLUARISER 31.12.2017
	27 746 417,07	27 746 417,07	DEPENSE EFFCTUES
	77 354 322,95	117 618 482,95	TOTAL DES AVANCES
	105 100 740,02	145 364 900,02	
	64 379 156,63	77 492 903,54	REGULARISATIONS OPEREES
	40 721 583,39	67871996,48	RESTES A REGULARISER
CONOMIQUE			SITUATION DU COMPTABE (2)
NSES			AU 31DECEMBER 2018
			EXCEDENT GLOBALE DE L'EXERCIC
			PRECEDENT (A+B-C)
			RECETTES GLOBALES (A+B+C)
			REALISATIONS GLOBALES
			DEPENSES GLOBALES (A+B+C)
			EXCEDENT GLOBAL { DE RECETT / DE DEPENS
OGETAIRES			(1) REULTATS A REPORTER LA BALANCE GE
			l'éxercice 2015 pour établir la Situation du :
ENSES	51596322,72	51 596 322,72	COMPTABEL AU 31-12-2015
7	183 075 923,93	233 419 409,24	
ECETTES	234 672 246,65	285 015 731,96	(2) CONFORME AUX RESULTATS DU COMPT
EPENSE	178 472 029,33	207 032 362,82	DECOULANTS DE LA BALANCE VISEE PAR
E RECETTE	56 200 217,32	77 983 369,14	ET DE LA CHEMISE H 35.
DEPENSES			

ires effectuées du 1er Janvier 2014 au 31 Mars 2015 qui s'élevent comme suit
K CENT TRENTE TROIS MILLION QUATRE CENT DIX NEUF MILLE QUATRE CE
es à la somme de:DEUX CENT SEPT MILLION TRENTE DEUX MILLE TROIS CENT SOIX
s peine de droit , que les recettes et les dépenses portées dans ces comptes sont, sons exception
aites pour le service de : **B A RAMDANE**

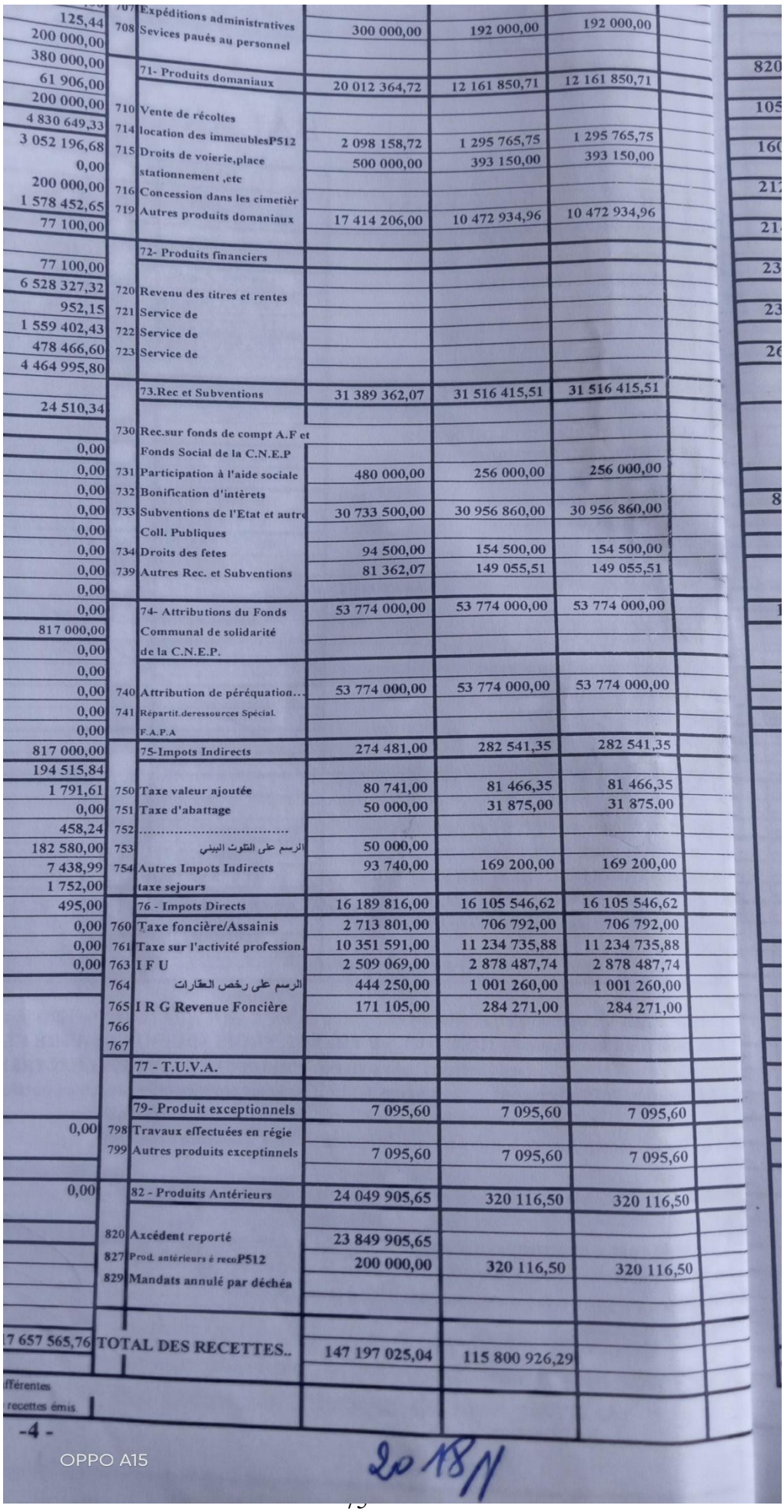

125,44	707	Expéditions administratives				
200 000,00	708	Sevices paués au personnel	300 000,00	192 000,00	192 000,00	
380 000,00		71- Produits domaniaux	20 012 364,72	12 161 850,71	12 161 850,71	820
61 906,00						
200 000,00	710	Vente de récoltes				105
4 830 649,33	714	location des immeublesP512	2 098 158,72	1 295 765,75	1 295 765,75	
3 052 196,68	715	Droits de voierie,place	500 000,00	393 150,00	393 150,00	160
0,00		stationnement ,etc				
200 000,00	716	Concession dans les cimetièr				21
1 578 452,65	719	Autres produits domaniaux	17 414 206,00	10 472 934,96	10 472 934,96	
77 100,00						21
		72- Produits financiers				
77 100,00						23
6 528 327,32	720	Revenu des titres et rentes				
952,15	721	Service de				23
1 559 402,43	722	Service de				
478 466,60	723	Service de				26
4 464 995,80						
		73.Rec et Subventions	31 389 362,07	31 516 415,51	31 516 415,51	
24 510,34						
	730	Rec.sur fonds de compt A.F et				
0,00		Fonds Social de la C.N.E.P				
0,00	731	Participation à l'aide sociale	480 000,00	256 000,00	256 000,00	
0,00	732	Bonification d'intèrets				
0,00	733	Subventions de l'Etat et autre	30 733 500,00	30 956 860,00	30 956 860,00	8
0,00		Coll. Publiques				
0,00	734	Droits des fetes	94 500,00	154 500,00	154 500,00	
0,00	739	Autres Rec. et Subventions	81 362,07	149 055,51	149 055,51	
0,00						
0,00		74- Attributions du Fonds	53 774 000,00	53 774 000,00	53 774 000,00	
817 000,00		Communal de solidarité				
0,00		de la C.N.E.P.				
0,00						
0,00	740	Attribution de péréquation...	53 774 000,00	53 774 000,00	53 774 000,00	
0,00	741	Répartit.deressources Spécial.				
0,00		F.A.P.A				
817 000,00		75-Impots Indirects	274 481,00	282 541,35	282 541,35	
194 515,84						
1 791,61	750	Taxe valeur ajoutée	80 741,00	81 466,35	81 466,35	
0,00	751	Taxe d'abattage	50 000,00	31 875,00	31 875,00	
458,24	752	.....				
182 580,00	753	الرسم على التلوث البيئي	50 000,00			
7 438,99	754	Autres Impots Indirects	93 740,00	169 200,00	169 200,00	
1 752,00		taxe sejours				
495,00		76 - Impots Directs	16 189 816,00	16 105 546,62	16 105 546,62	
0,00	760	Taxe foncière/Assainis	2 713 801,00	706 792,00	706 792,00	
0,00	761	Taxe sur l'activité profession.	10 351 591,00	11 234 735,88	11 234 735,88	
0,00	763	I F U	2 509 069,00	2 878 487,74	2 878 487,74	
	764	الرسم على رخص العقارات	444 250,00	1 001 260,00	1 001 260,00	
	765	I R G Revenue Foncière	171 105,00	284 271,00	284 271,00	
	766					
	767					
		77 - T.U.V.A.				
		79- Produit exceptionnels	7 095,60	7 095,60	7 095,60	
0,00	798	Travaux effectuées en régie				
	799	Autres produits exceptinnels	7 095,60	7 095,60	7 095,60	
0,00		82 - Produits Antérieurs	24 049 905,65	320 116,50	320 116,50	
	820	Axcédent reporté	23 849 905,65			
	827	Prod. antérieurs é reco P512	200 000,00	320 116,50	320 116,50	
	829	Mandats annulé par déchéa				
7 657 565,76		TOTAL DES RECETTES..	147 197 025,04	115 800 926,29		

fférentes
recettes émis

-4 -

OPPO A15

2018/1

REALISATIONS DE LA S/SECTION D'EQUIPEMENT PUBLIC (1)

LE	P.	N.	R.	TOTAUX DE L'EXERCICE	OPERATIONS HORS-PROGRAMMES (Pour Mémoire)
SES	1 130 500,99	63 154 463,68	13 207 938,87	77 492 903,54	
NT					
NT					
S					
S MATERIEL	262 800,00	13 064 153,66	5 254 653,25	18 581 606,91	
	867 700,99	50 090 310,02	7 953 285,62	58 911 296,63	
ETAT OU S					
ETTES	3 695 688,68	113 852 325,02	70 469,25	117 618 482,95	
moire		6 008 074,64	21 738 342,43	27 746 417,07	
IQUE					
ES DE	3 695 688,68	1 200 000,00	70 469,25	4 966 157,93	
		112 652 325,02		112 652 325,02	
T		47 006 425,96		47 006 425,96	
LAYA		62 245 900,00		62 245 900,00	
IDARITE		3 400 000,00		3 400 000,00	
ATERIEL					
AT ATIONAUX					

MMUNE : DE B A RAMADANE

RDEREAU RECAPITULATIF DI OPERATION 2019.

A PRESENT A LA COUR DES COMPTES M BOUMRA A E K
CEVEUR DES IMPOT CHARGE DES FONCTIONS DE RECEVEUR ,COMMUNAL POUR LES RECETTE
CEVEUR DES IMPOT CHARGE DES FONCTIONS DE RECEVEUR ,COMMUNAL POUR LES RECETTE
RS BUDGET ET SUR LES AVANCES

BALANCE GENERALE

RESULTAT AU 31/DEC.2019	RESULTAT AU 31/MARS.2020	B - SERVICE HORS BUDGET	RES 31/1
		EXCEDENT AU 31.12.2018	
10 111 372,66	10 111 372,66	RECOUVREMENTS EFFCTUES	
129 216 145,00	129 765 805,65	TOTAL DES RECETTE	2
139 327 517,66	139 877 178,31	PAIEMENTS EFFCTUES	
111 404 826,77	136 866 847,56		
27 922 690,89	3 010 330,75	EXCEDENT DE RECETTES	
		C) COMPTE D'AVVANCES	
		RESTANT A REGLUARISER 31.12.2018	
67 871 996,48	67 871 996,48	DEPENSE EFFCTUES	
87 047 756,53	87 129 751,33	TOTAL DES AVANCES	
154 919 753,01	155 001 747,81		
77 980 360,77	86 190 216,89	REGULARISATIONS OPEREES	
76 939 392,24	68811530,92	RESTES A REGULARISER	
		SITUATION DU COMPTABE (2) AU 31DECEMBER 2019	
		EXCEDENT GLOBALE DE L'EXERCICE PRECEDENT (A+B-C)	
		RECETTES GLOBALES (A+B+C)	
		REALISATIONS GLOBALES	
		DEPENSES GLOBALES (A+B+C)	
		EXCEDENT GLOBAL { DE RECETTE / DE DEPENSES	
77983369,14	77 983 369,14	COMPTABEL AU 31-12-2018	
216 263 901,53	216 895 556,98		
294 247 270,67	294 878 926,12		
189 385 187,54	223 057 064,45		
104 862 083,13	71 821 861,67		

(1) REULTATS A REPORTER LA BALANCE GENERALE DE LA GE
l'éxercice 2018 pour établir la Situation du :

(2) CONFORME AUX RESULTATS DU COMPTE 402-002 L
DECOULANTS DE LA BALANCE VISEE PAR LE TRESORIER DE
ET DE LA CHEMISE H 35.

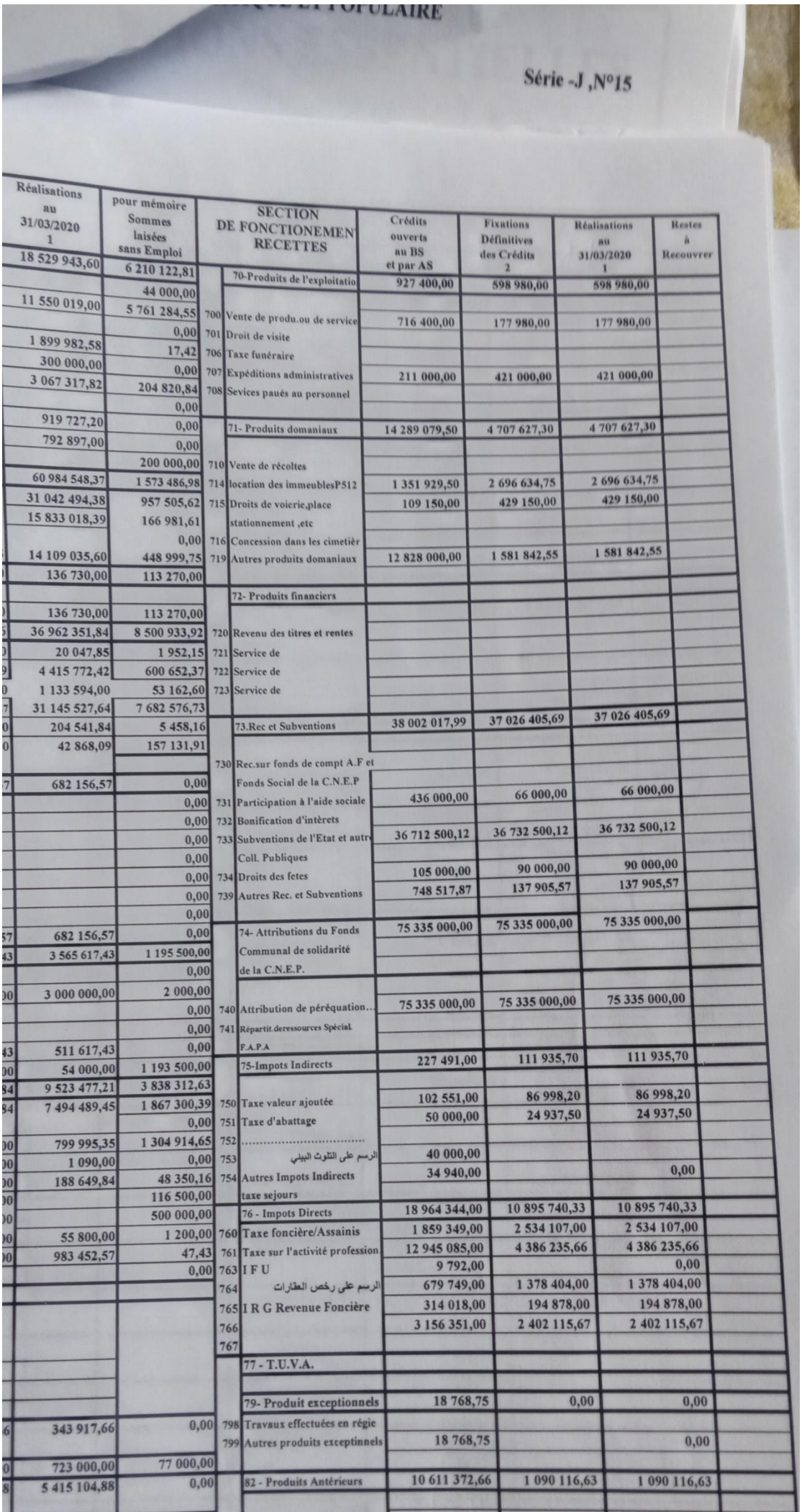

...ULAIRE

Série -J ,N°15

Réalisations au 31/03/2020 1	pour mémoire Sommes laisées sans Emploi		SECTION DE FONCTIONEMEN RECETTES	Crédits ouverts au BS et par AS	Fixations Définitives des Crédits 2	Réalisations au 31/03/2020 1	Restes à Recouvrer
18 529 943,60	6 210 122,81		70-Produits de l'exploitatio	927 400,00	598 980,00	598 980,00	
	44 000,00						
11 550 019,00	5 761 284,55	700	Vente de produ.ou de service	716 400,00	177 980,00	177 980,00	
	0,00	701	Droit de visite				
1 899 982,58	17,42	706	Taxe funéraire				
300 000,00	0,00	707	Expéditions administratives	211 000,00	421 000,00	421 000,00	
3 067 317,82	204 820,84	708	Sevices paués au personnel				
	0,00						
919 727,20	0,00		71- Produits domaniaux	14 289 079,50	4 707 627,30	4 707 627,30	
792 897,00	0,00						
	200 000,00	710	Vente de récoltes				
60 984 548,37	1 573 486,98	714	location des immeublesP512	1 351 929,50	2 696 634,75	2 696 634,75	
31 042 494,38	957 505,62	715	Droits de voierie,place	109 150,00	429 150,00	429 150,00	
15 833 018,39	166 981,61		stationnement ,etc				
	0,00	716	Concession dans les cimetièr				
14 109 035,60	448 999,75	719	Autres produits domaniaux	12 828 000,00	1 581 842,55	1 581 842,55	
136 730,00	113 270,00						
			72- Produits financiers				
136 730,00	113 270,00						
36 962 351,84	8 500 933,92	720	Revenu des titres et rentes				
20 047,85	1 952,15	721	Service de				
4 415 772,42	600 652,37	722	Service de				
1 133 594,00	53 162,60	723	Service de				
31 145 527,64	7 682 576,73						
204 541,84	5 458,16		73.Rec et Subventions	38 002 017,99	37 026 405,69	37 026 405,69	
42 868,09	157 131,91						
		730	Rec.sur fonds de compt A.F et				
682 156,57	0,00		Fonds Social de la C.N.E.P				
	0,00	731	Participation à l'aide sociale	436 000,00	66 000,00	66 000,00	
	0,00	732	Bonification d'intèrets				
	0,00	733	Subventions de l'Etat et autr	36 712 500,12	36 732 500,12	36 732 500,12	
	0,00		Coll. Publiques				
	0,00	734	Droits des fetes	105 000,00	90 000,00	90 000,00	
	0,00	739	Autres Rec. et Subventions	748 517,87	137 905,57	137 905,57	
	0,00						
682 156,57	0,00		74- Attributions du Fonds	75 335 000,00	75 335 000,00	75 335 000,00	
3 565 617,43	1 195 500,00		Communal de solidarité				
	0,00		de la C.N.E.P.				
3 000 000,00	2 000,00						
	0,00	740	Attribution de péréquation...	75 335 000,00	75 335 000,00	75 335 000,00	
	0,00	741	Répartit.deressources Spécial				
511 617,43	0,00		F.A.P.A				
54 000,00	1 193 500,00		75-Impots Indirects	227 491,00	111 935,70	111 935,70	
9 523 477,21	3 838 312,63						
7 494 489,45	1 867 300,39	750	Taxe valeur ajoutée	102 551,00	86 998,20	86 998,20	
	0,00	751	Taxe d'abattage	50 000,00	24 937,50	24 937,50	
799 995,35	1 304 914,65	752	.....				
1 090,00	0,00	753	الرسم على التلوث البيئي	40 000,00			
188 649,84	48 350,16	754	Autres Impots Indirects	34 940,00		0,00	
	116 500,00		taxe sejours				
	500 000,00		76 - Impots Directs	18 964 344,00	10 895 740,33	10 895 740,33	
55 800,00	1 200,00	760	Taxe foncière/Assainis	1 859 349,00	2 534 107,00	2 534 107,00	
983 452,57	47,43	761	Taxe sur l'activité profession	12 945 085,00	4 386 235,66	4 386 235,66	
	0,00	763	I F U	9 792,00		0,00	
		764	الرسم على رخص العقارات	679 749,00	1 378 404,00	1 378 404,00	
		765	I R G Revenue Foncière	314 018,00	194 878,00	194 878,00	
		766		3 156 351,00	2 402 115,67	2 402 115,67	
		767					
			77 - T.U.V.A.				
			79- Produit exceptionnels	18 768,75	0,00	0,00	
343 917,66	0,00	798	Travaux effectuées en régie				
		799	Autres produits exceptinnels	18 768,75		0,00	
723 000,00	77 000,00						
5 415 104,88	0,00		82 - Produits Antérieurs	10 611 372,66	1 090 116,63	1 090 116,63	

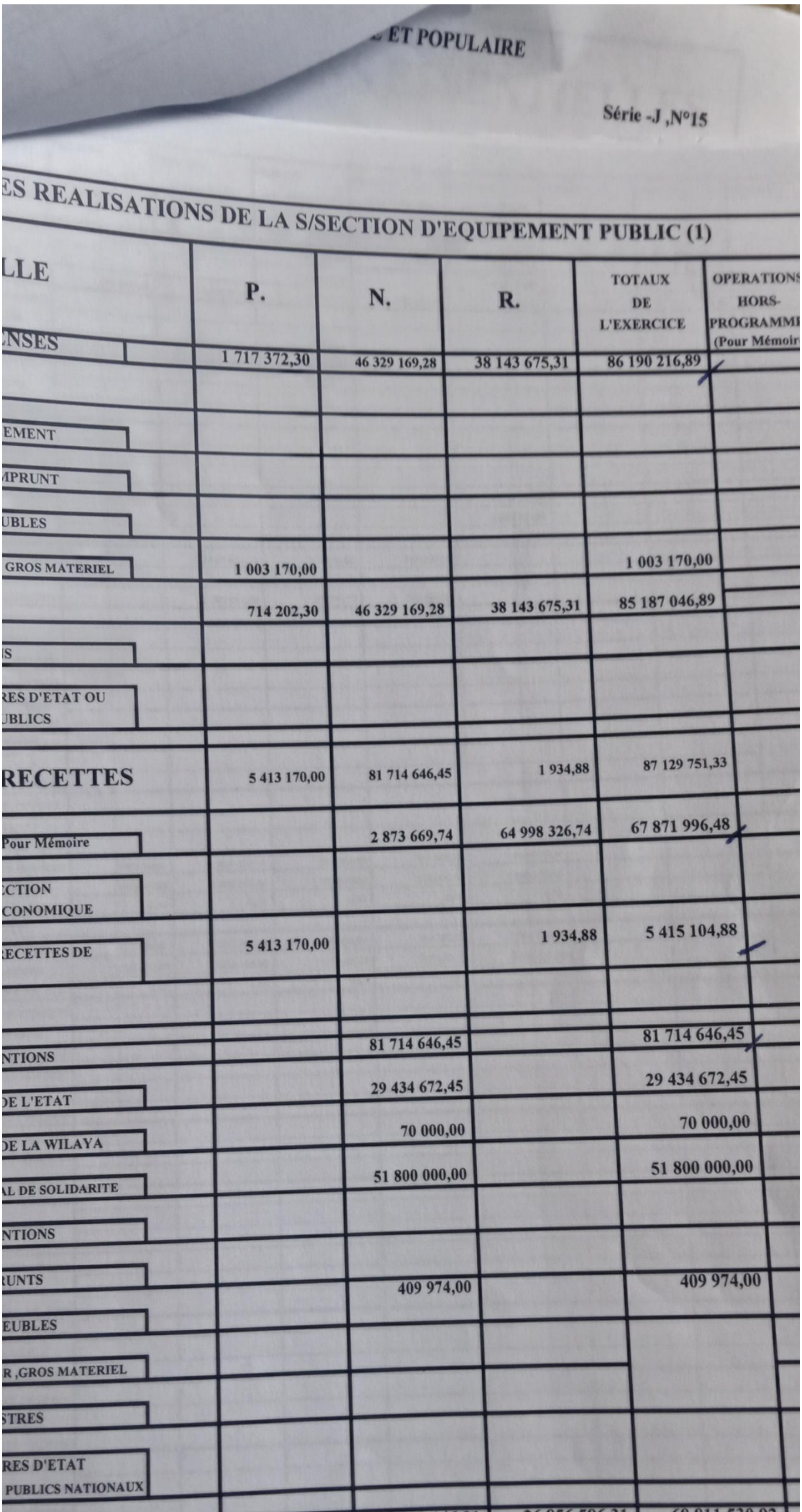

ET POPULAIRE

Série -J ,N°15

ES REALISATIONS DE LA S/SECTION D'EQUIPEMENT PUBLIC (1)

LLE	P.	N.	R.	TOTAUX DE L'EXERCICE	OPERATIONS HORS-PROGRAMME (Pour Mémoir
NSES	1 717 372,30	46 329 169,28	38 143 675,31	86 190 216,89	
EMENT					
MPRUNT					
UBLES					
GROS MATERIEL	1 003 170,00			1 003 170,00	
	714 202,30	46 329 169,28	38 143 675,31	85 187 046,89	
S					
RES D'ETAT OU UBLICS					
RECETTES	5 413 170,00	81 714 646,45	1 934,88	87 129 751,33	
Pour Mémoire		2 873 669,74	64 998 326,74	67 871 996,48	
CTION CONOMIQUE					
ECETTES DE	5 413 170,00		1 934,88	5 415 104,88	
NTIONS		81 714 646,45		81 714 646,45	
DE L'ETAT		29 434 672,45		29 434 672,45	
DE LA WILAYA		70 000,00		70 000,00	
AL DE SOLIDARITE		51 800 000,00		51 800 000,00	
NTIONS					
RUNTS		409 974,00		409 974,00	
EUBLES					
R ,GROS MATERIEL					
STRES					
RES D'ETAT PUBLICS NATIONAUX					

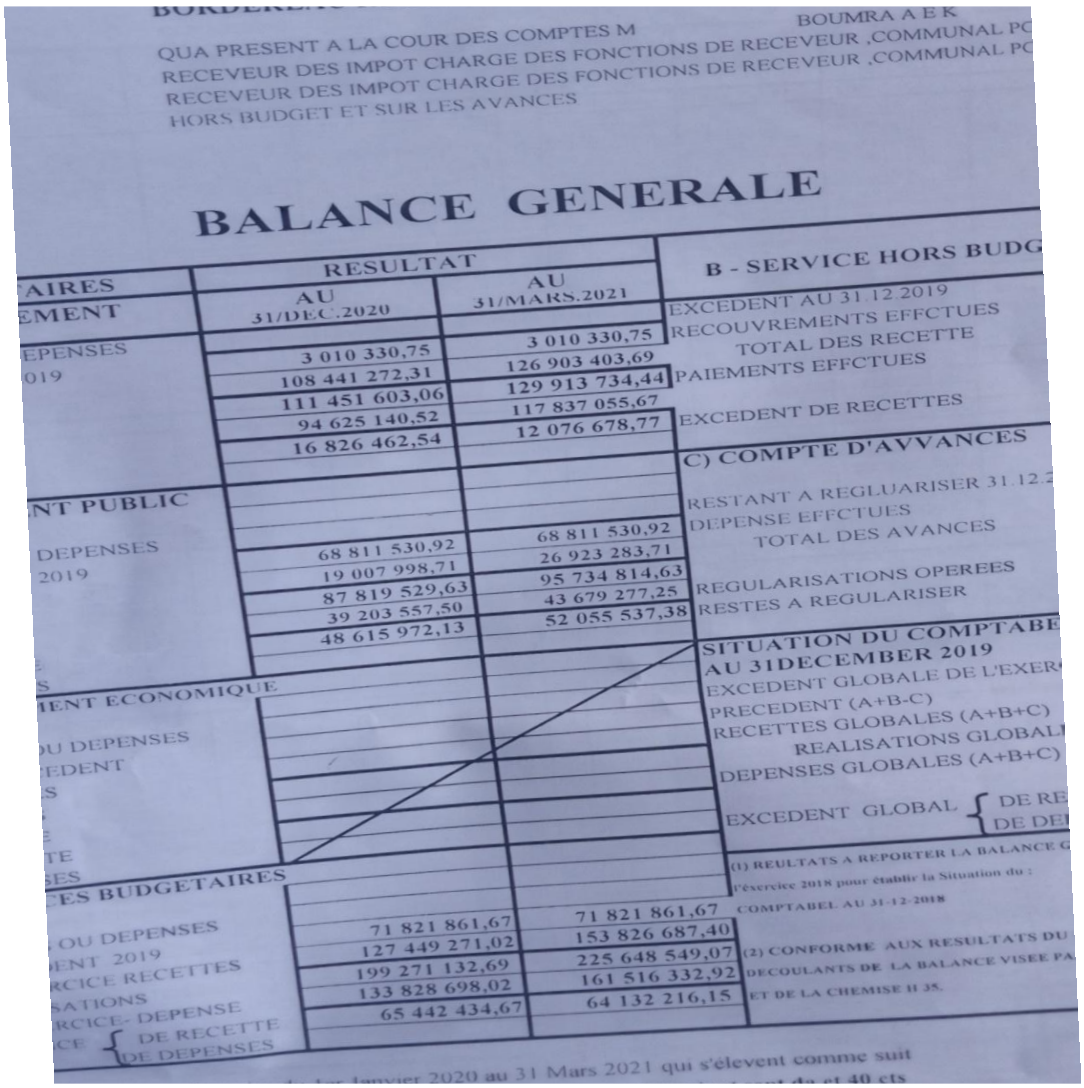

QUA PRESENT A LA COUR DES COMPTES M — BOUMRA A E K
RECEVEUR DES IMPOT CHARGE DES FONCTIONS DE RECEVEUR ,COMMUNAL PC
RECEVEUR DES IMPOT CHARGE DES FONCTIONS DE RECEVEUR ,COMMUNAL PC
HORS BUDGET ET SUR LES AVANCES

BALANCE GENERALE

AIRES / EMENT	RESULTAT AU 31/DEC.2020	RESULTAT AU 31/MARS.2021	B - SERVICE HORS BUDG
EPENSES 019	3 010 330,75	3 010 330,75	EXCEDENT AU 31.12.2019
	108 441 272,31	126 903 403,69	RECOUVREMENTS EFFCTUES
	111 451 603,06	129 913 734,44	TOTAL DES RECETTE
	94 625 140,52	117 837 055,67	PAIEMENTS EFFCTUES
	16 826 462,54	12 076 678,77	EXCEDENT DE RECETTES
			C) COMPTE D'AVVANCES
NT PUBLIC			RESTANT A REGLUARISER 31.12.2
DEPENSES 2019	68 811 530,92	68 811 530,92	DEPENSE EFFCTUES
	19 007 998,71	26 923 283,71	TOTAL DES AVANCES
	87 819 529,63	95 734 814,63	
	39 203 557,50	43 679 277,25	REGULARISATIONS OPEREES
	48 615 972,13	52 055 537,38	RESTES A REGULARISER
			SITUATION DU COMPTABE AU 31DECEMBER 2019
IENT ECONOMIQUE			EXCEDENT GLOBALE DE L'EXER
U DEPENSES EDENT S TE ES			PRECEDENT (A+B-C)
			RECETTES GLOBALES (A+B+C)
			REALISATIONS GLOBALI
			DEPENSES GLOBALES (A+B+C)
			EXCEDENT GLOBAL { DE RE / DE DE
CES BUDGETAIRES			(1) REULTATS A REPORTER LA BALANCE G
			l'exercice 2018 pour établir la Situation du :
OU DEPENSES	71 821 861,67	71 821 861,67	COMPTABEL AU 31-12-2018
ENT 2019	127 449 271,02	153 826 687,40	
RCICE RECETTES	199 271 132,69	225 648 549,07	(2) CONFORME AUX RESULTATS DU
SATIONS	133 828 698,02	161 516 332,92	DECOULANTS DE LA BALANCE VISEE PA
RCICE- DEPENSE	65 442 434,67	64 132 216,15	ET DE LA CHEMISE II 35.
CE { DE RECETTE / DE DEPENSES			

1er Janvier 2020 au 31 Mars 2021 qui s'elevent comme suit

الموازنة العامة لبلدية بن عبد المالك رمضان لسنة 2020 .

حصيلة الإيرادات لبلدية بن عبد المالك رمضان لسنة 2020.

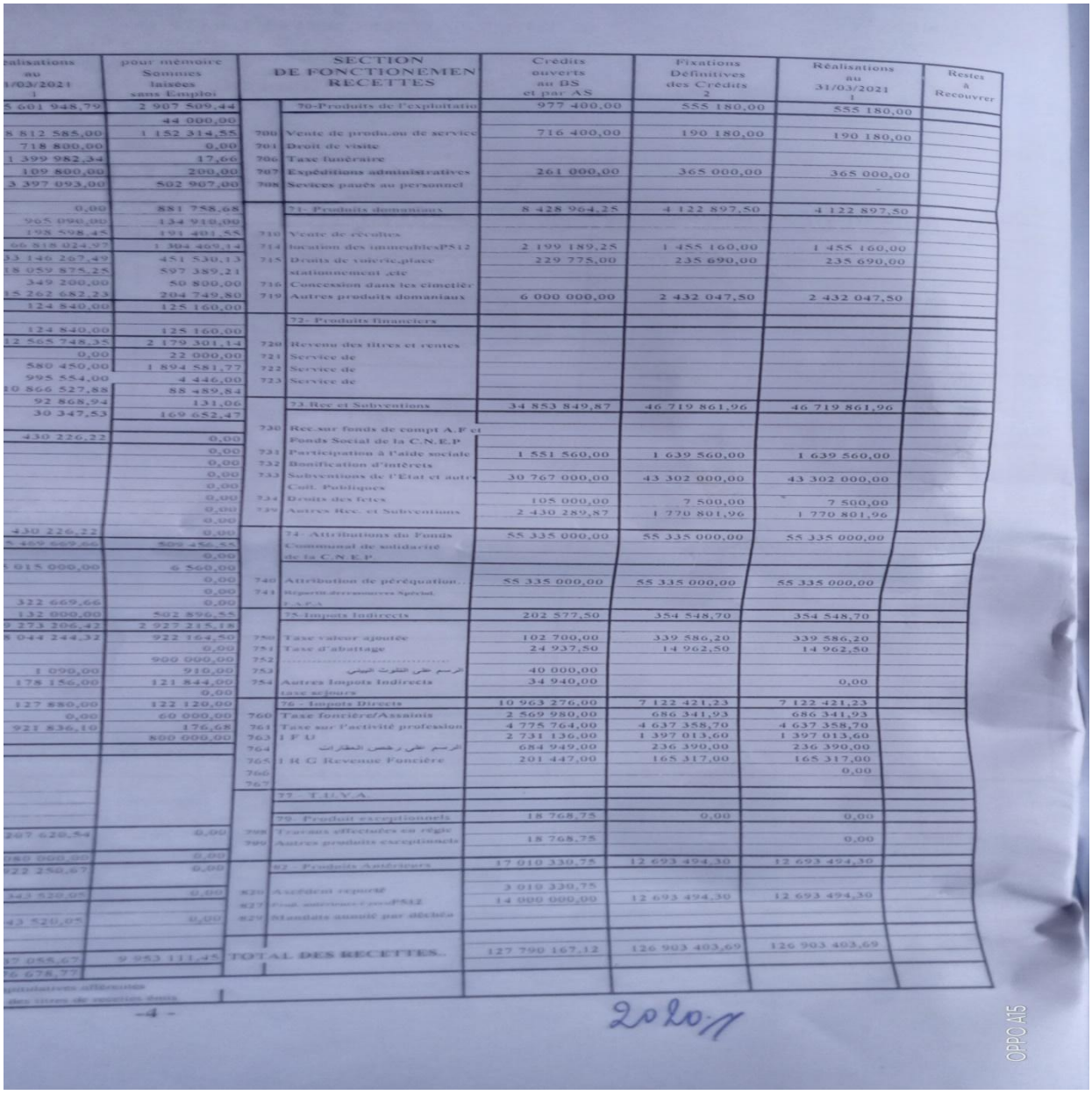

lisations au 1/03/2021 1	pour mémoire Sommes laisées sans Emploi	SECTION DE FONCTIONEMEN RECETTES		Crédits ouverts au BS et par AS	Fixations Définitives des Crédits 2	Réalisations au 31/03/2021 1	Restes à Recouvrer
5 601 948,79	2 907 509,44		70-Produits de l'exploitatio	977 400,00	555 180,00	555 180,00	
	44 000,00						
8 812 585,00	1 152 314,55	700	Vente de produ.ou de service	716 400,00	190 180,00	190 180,00	
718 800,00	0,00	701	Droit de visite				
1 399 982,34	17,66	706	Taxe funéraire				
109 800,00	200,00	707	Expéditions administratives	261 000,00	365 000,00	365 000,00	
3 397 093,00	502 907,00	708	Sevices payés au personnel			-	
0,00	881 758,68		71- Produits domaniaux	8 428 964,25	4 122 897,50	4 122 897,50	
965 090,00	134 910,00						
198 598,45	191 401,55	710	Vente de récoltes				
66 818 024,97	1 304 409,14	714	location des immeublesPS12	2 199 189,25	1 455 160,00	1 455 160,00	
33 146 267,49	451 530,13	715	Droits de voirie,place stationnement ,etc	229 775,00	235 690,00	235 690,00	
18 059 875,25	597 389,21						
349 200,00	50 800,00	716	Concession dans les cimetiè				
15 262 682,23	204 749,80	719	Autres produits domaniaux	6 000 000,00	2 432 047,50	2 432 047,50	
124 840,00	125 160,00						
			72- Produits financiers				
124 840,00	125 160,00						
12 565 748,35	2 179 301,14	720	Revenu des titres et rentes				
0,00	22 000,00	721	Service de				
580 450,00	1 894 581,77	722	Service de				
995 554,00	4 446,00	723	Service de				
10 866 527,88	88 489,84						
92 868,94	131,06		73 Rec et Subventions	34 853 849,87	46 719 861,96	46 719 861,96	
30 347,53	169 652,47						
		730	Rec.sur fonds de compt A.F et				
430 226,22	0,00		Fonds Social de la C.N.E.P				
	0,00	731	Participation à l'aide sociale	1 551 560,00	1 639 560,00	1 639 560,00	
	0,00	732	Bonification d'intérets				
	0,00	733	Subventions de l'Etat et autr	30 767 000,00	43 302 000,00	43 302 000,00	
	0,00		Coll. Publiques				
	0,00	734	Droits des frtes	105 000,00	7 500,00	7 500,00	
	0,00	739	Autres Rec. et Subventions	2 430 289,87	1 770 801,96	1 770 801,96	
	0,00						
430 226,22	0,00		74 - Attributions du Fonds	55 335 000,00	55 335 000,00	55 335 000,00	
5 469 669,66	509 456,55		Communal de solidarité de la C.N.E.P.				
	0,00						
1 015 000,00	6 560,00						
	0,00	740	Attribution de péréquation..	55 335 000,00	55 335 000,00	55 335 000,00	
	0,00	741	Reports de ressources Spécial.				
322 669,66	0,00		F.C.F.A				
132 000,00	502 896,55		75-Impots Indirects	202 577,50	354 548,70	354 548,70	
2 273 206,42	2 927 215,18						
8 044 244,32	922 164,50	750	Taxe valeur ajoutée	102 700,00	339 586,20	339 586,20	
	0,00	751	Taxe d'abattage	24 937,50	14 962,50	14 962,50	
	900 000,00	752	.....				
1 090,00	910,00	753	الرسم على النفقات العيني	40 000,00			
178 156,00	121 844,00	754	Autres Impots Indirects	34 940,00		0,00	
	0,00		taxe séjours				
127 880,00	122 120,00		76 - Impots Directs	10 963 276,00	7 122 421,23	7 122 421,23	
0,00	60 000,00	760	Taxe foncière/Assainis	2 569 980,00	686 341,93	686 341,93	
921 836,10	176,68	761	Taxe sur l'activité profession	4 775 764,00	4 637 358,70	4 637 358,70	
	800 000,00	763	I F U	2 731 136,00	1 397 013,60	1 397 013,60	
		764	الرسم على رخص العقارات	684 949,00	236 390,00	236 390,00	
		765	I R G Revenue Foncière	201 447,00	165 317,00	165 317,00	
		766				0,00	
		767					
			77 T.U.V.A				
			79- Produit exceptionnels	18 768,75	0,00	0,00	
267 620,54	0,00	798	Travaux effectués en régie				
280 000,00	0,00	799	Autres produits exceptionnels	18 768,75		0,00	
922 250,67	0,00		83 - Produits Antérieurs	17 010 330,75	12 693 494,30	12 693 494,30	
443 520,05	0,00	826	Accident reporté	3 010 330,75			
		827	Fnd. antérieur/ PS12	14 000 000,00	12 693 494,30	12 693 494,30	
443 520,05	0,00	829	Mandats annulé par décisio				
17 058,67	9 953 111,45		TOTAL DES RECETTES..	127 790 167,12	126 903 403,69	126 903 403,69	
76 678,77							

-4 -

2020/1

نفقات مشاريع التنمية لبلدية بن عبد المالك رمضان لسنة2020.

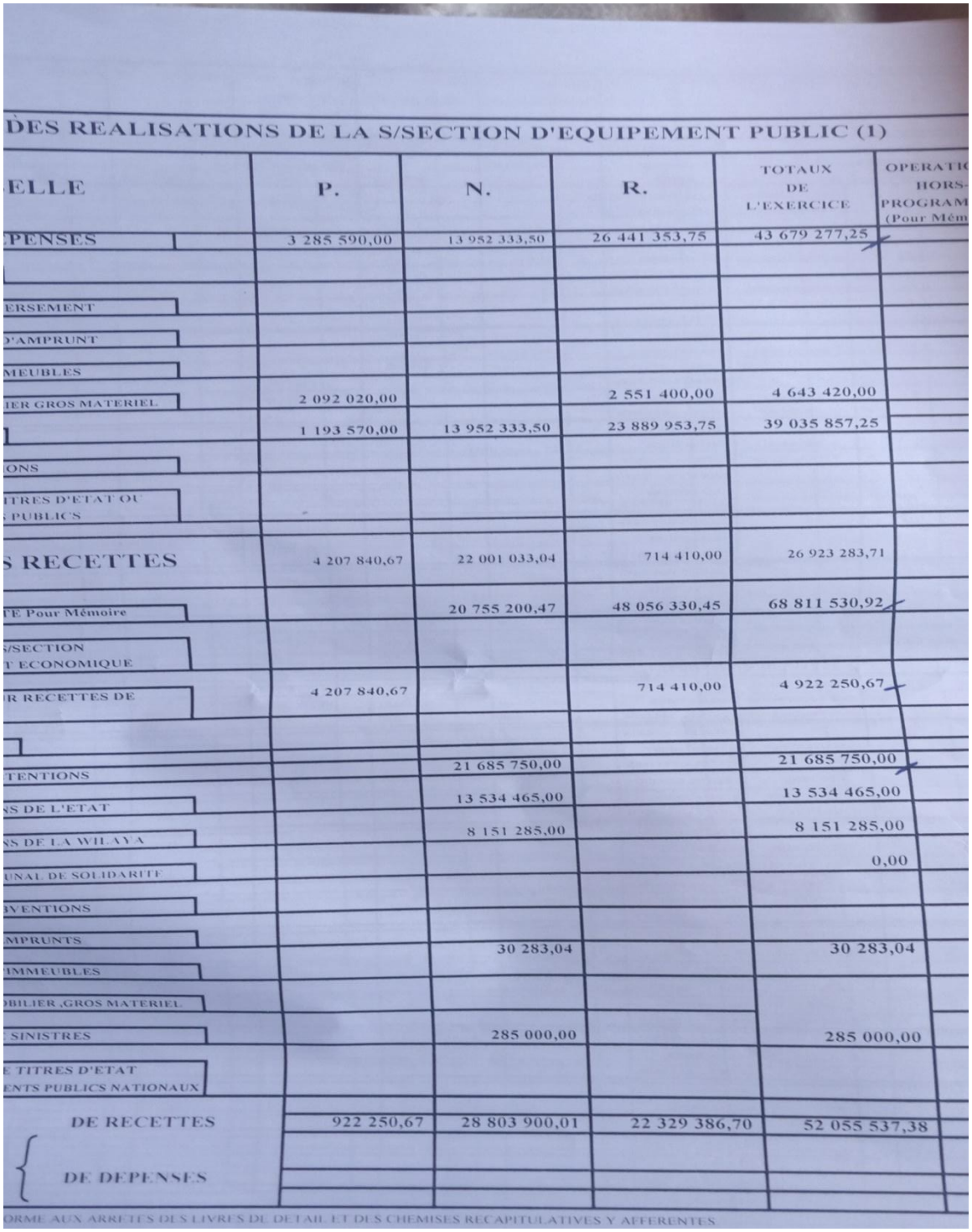

DES REALISATIONS DE LA S/SECTION D'EQUIPEMENT PUBLIC (1)

ELLE	P.	N.	R.	TOTAUX DE L'EXERCICE	OPERATIO HORS- PROGRAM (Pour Mém
PENSES	3 285 590,00	13 952 333,50	26 441 353,75	43 679 277,25	
ERSEMENT					
D'AMPRUNT					
MEUBLES					
IER GROS MATERIEL	2 092 020,00		2 551 400,00	4 643 420,00	
	1 193 570,00	13 952 333,50	23 889 953,75	39 035 857,25	
ONS					
ITRES D'ETAT OU PUBLICS					
S RECETTES	4 207 840,67	22 001 033,04	714 410,00	26 923 283,71	
TE Pour Mémoire		20 755 200,47	48 056 330,45	68 811 530,92	
S/SECTION T ECONOMIQUE					
R RECETTES DE	4 207 840,67		714 410,00	4 922 250,67	
TENTIONS		21 685 750,00		21 685 750,00	
NS DE L'ETAT		13 534 465,00		13 534 465,00	
NS DE LA WILAYA		8 151 285,00		8 151 285,00	
UNAL DE SOLIDARITE				0,00	
NVENTIONS					
MPRUNTS					
		30 283,04		30 283,04	
IMMEUBLES					
OBILIER ,GROS MATERIEL					
SINISTRES		285 000,00		285 000,00	
E TITRES D'ETAT ENTS PUBLICS NATIONAUX					
DE RECETTES	922 250,67	28 803 900,01	22 329 386,70	52 055 537,38	
DE DEPENSES					

ORME AUX ARRETES DES LIVRES DE DETAIL ET DES CHEMISES RECAPITULATIVES Y AFFERENTES

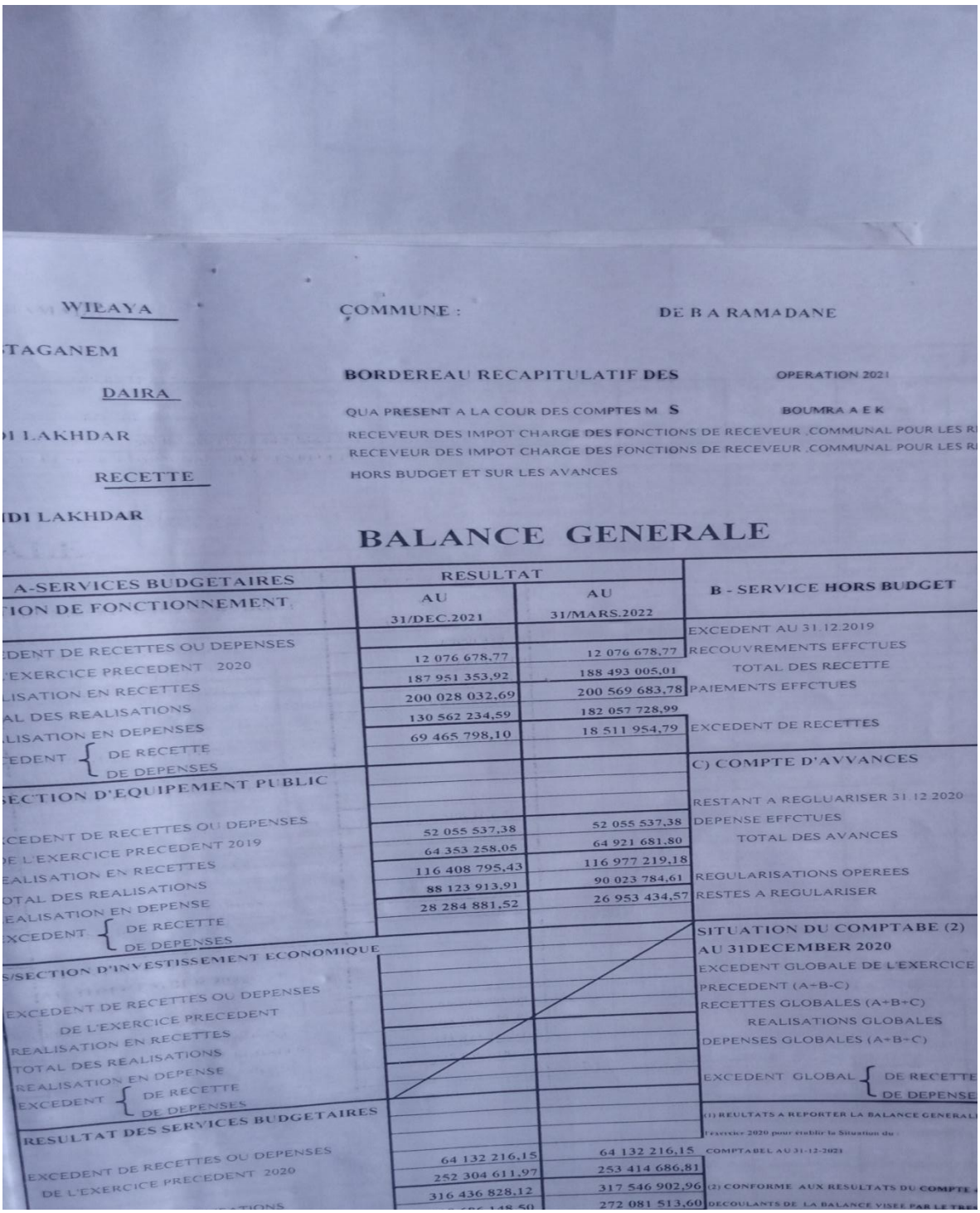

WILAYA
TAGANEM
DAIRA
DI LAKHDAR
RECETTE
IDI LAKHDAR

COMMUNE : DE B A RAMADANE

BORDEREAU RECAPITULATIF DES OPERATION 2021

QUA PRESENT A LA COUR DES COMPTES M S BOUMRA A E K

RECEVEUR DES IMPOT CHARGE DES FONCTIONS DE RECEVEUR ,COMMUNAL POUR LES R

RECEVEUR DES IMPOT CHARGE DES FONCTIONS DE RECEVEUR ,COMMUNAL POUR LES R

HORS BUDGET ET SUR LES AVANCES

BALANCE GENERALE

A-SERVICES BUDGETAIRES	RESULTAT AU 31/DEC.2021	RESULTAT AU 31/MARS.2022	B - SERVICE HORS BUDGET	
TION DE FONCTIONNEMENT				
DENT DE RECETTES OU DEPENSES	12 076 678,77	12 076 678,77	EXCEDENT AU 31.12.2019	
'EXERCICE PRECEDENT 2020	187 951 353,92	188 493 005,01	RECOUVREMENTS EFFCTUES	
LISATION EN RECETTES	200 028 032,69	200 569 683,78	TOTAL DES RECETTE	
AL DES REALISATIONS	130 562 234,59	182 057 728,99	PAIEMENTS EFFCTUES	
LISATION EN DEPENSES	69 465 798,10	18 511 954,79	EXCEDENT DE RECETTES	
EDENT { DE RECETTE / DE DEPENSES				
SECTION D'EQUIPEMENT PUBLIC			C) COMPTE D'AVVANCES	
CEDENT DE RECETTES OU DEPENSES	52 055 537,38	52 055 537,38	RESTANT A REGLUARISER 31.12.2020	
DE L'EXERCICE PRECEDENT 2019	64 353 258,05	64 921 681,80	DEPENSE EFFCTUES	
EALISATION EN RECETTES	116 408 795,43	116 977 219,18	TOTAL DES AVANCES	
OTAL DES REALISATIONS	88 123 913,91	90 023 784,61	REGULARISATIONS OPEREES	
EALISATION EN DEPENSE	28 284 881,52	26 953 434,57	RESTES A REGULARISER	
XCEDENT { DE RECETTE / DE DEPENSES				
S/SECTION D'INVESTISSEMENT ECONOMIQUE			SITUATION DU COMPTABE (2) AU 31DECEMBER 2020	
EXCEDENT DE RECETTES OU DEPENSES DE L'EXERCICE PRECEDENT			EXCEDENT GLOBALE DE L'EXERCICE PRECEDENT (A+B-C)	
REALISATION EN RECETTES			RECETTES GLOBALES (A+B+C)	
TOTAL DES REALISATIONS			REALISATIONS GLOBALES	
REALISATION EN DEPENSE			DEPENSES GLOBALES (A+B+C)	
EXCEDENT { DE RECETTE / DE DEPENSES			EXCEDENT GLOBAL { DE RECETTE / DE DEPENSE	
RESULTAT DES SERVICES BUDGETAIRES			(1) REULTATS A REPORTER LA BALANCE GENERALI	
EXCEDENT DE RECETTES OU DEPENSES DE L'EXERCICE PRECEDENT 2020	64 132 216,15	64 132 216,15	l'exercice 2020 pour établir la Situation du : COMPTABEL AU 31-12-2021	
	252 304 611,97	253 414 686,81		
	316 436 828,12	317 546 902,96	(2) CONFORME AUX RESULTATS DU COMPTE	
		272 081 513,60	DECOULANTS DE LA BALANCE VISEE PAR LE TRE	

الموازنة العامة لبلدية بن عبد المالك رمضان لسنة2021 .

المـلخــص

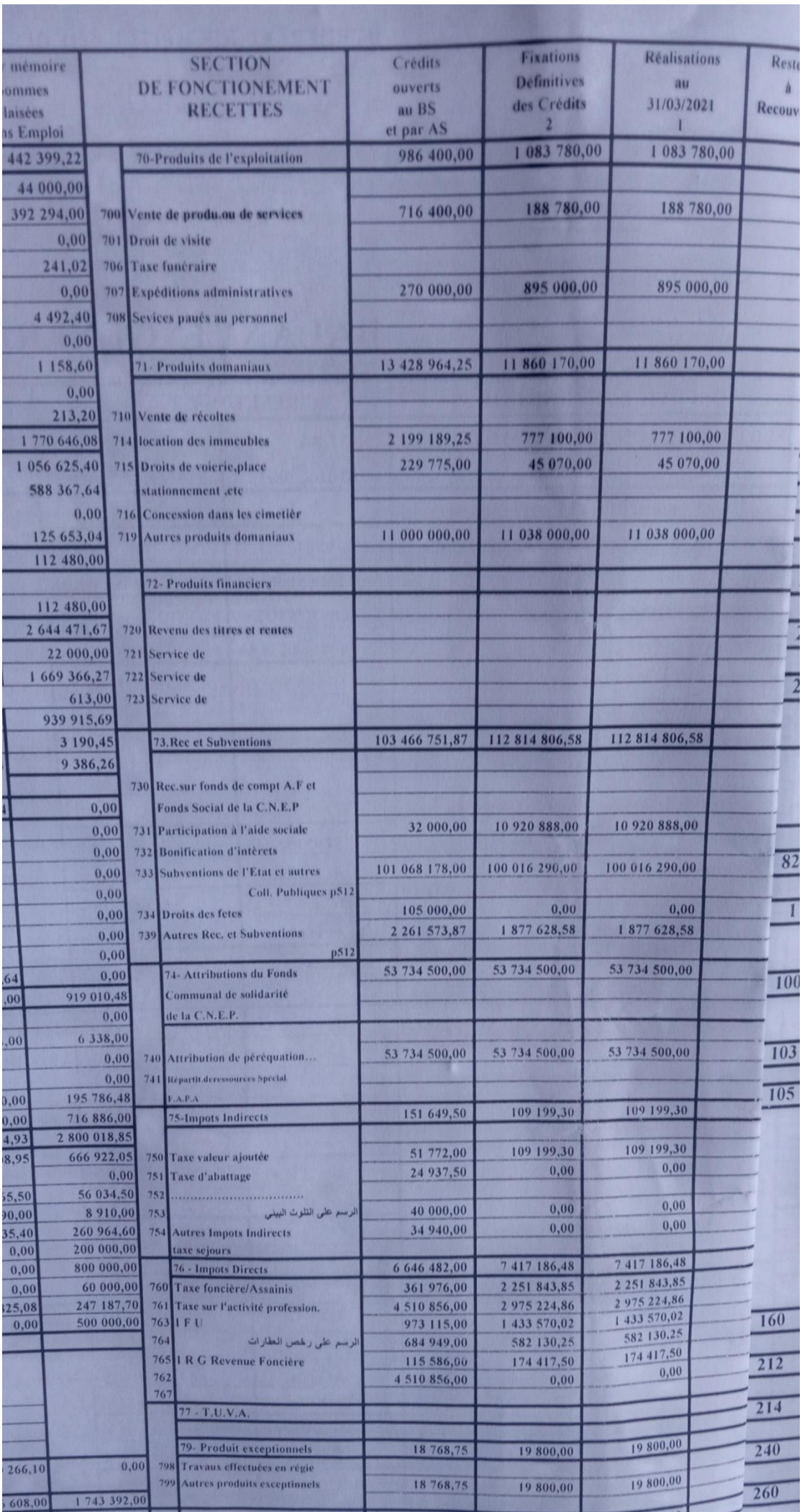

mémoire ommes laisées s Emploi		SECTION DE FONCTIONEMENT RECETTES	Crédits ouverts au BS et par AS	Fixations Définitives des Crédits 2	Réalisations au 31/03/2021 1	Reste à Recouv
442 399,22		70-Produits de l'exploitation	986 400,00	1 083 780,00	1 083 780,00	
44 000,00						
392 294,00	700	Vente de produ.ou de services	716 400,00	188 780,00	188 780,00	
0,00	701	Droit de visite				
241,02	706	Taxe funéraire				
0,00	707	Expéditions administratives	270 000,00	895 000,00	895 000,00	
4 492,40	708	Sevices pauès au personnel				
0,00						
1 158,60		71- Produits domaniaux	13 428 964,25	11 860 170,00	11 860 170,00	
0,00						
213,20	710	Vente de récoltes				
1 770 646,08	714	location des immeubles	2 199 189,25	777 100,00	777 100,00	
1 056 625,40	715	Droits de voierie,place	229 775,00	45 070,00	45 070,00	
588 367,64		stationnement ,etc				
0,00	716	Concession dans les cimetièr				
125 653,04	719	Autres produits domaniaux	11 000 000,00	11 038 000,00	11 038 000,00	
112 480,00						
		72- Produits financiers				
112 480,00						
2 644 471,67	720	Revenu des titres et rentes				
22 000,00	721	Service de				
1 669 366,27	722	Service de				
613,00	723	Service de				
939 915,69						
3 190,45		73.Rec et Subventions	103 466 751,87	112 814 806,58	112 814 806,58	
9 386,26						
	730	Rec.sur fonds de compt A.F et				
0,00		Fonds Social de la C.N.E.P				
0,00	731	Participation à l'aide sociale	32 000,00	10 920 888,00	10 920 888,00	
0,00	732	Bonification d'intèrets				
0,00	733	Subventions de l'Etat et autres	101 068 178,00	100 016 290,00	100 016 290,00	
0,00		Coll. Publiques p512				
0,00	734	Droits des fetes	105 000,00	0,00	0,00	
0,00	739	Autres Rec. et Subventions	2 261 573,87	1 877 628,58	1 877 628,58	
0,00		p512				
0,00		74- Attributions du Fonds	53 734 500,00	53 734 500,00	53 734 500,00	
919 010,48		Communal de solidarité				
0,00		de la C.N.E.P.				
6 338,00						
0,00	740	Attribution de péréquation...	53 734 500,00	53 734 500,00	53 734 500,00	
0,00	741	Répartit.deressources Spécial				
195 786,48		F.A.P.A				
716 886,00		75-Impots Indirects	151 649,50	109 199,30	109 199,30	
2 800 018,85						
666 922,05	750	Taxe valeur ajoutée	51 772,00	109 199,30	109 199,30	
0,00	751	Taxe d'abattage	24 937,50	0,00	0,00	
56 034,50	752	.....				
8 910,00	753	الرسم على النلوث البيئي	40 000,00	0,00	0,00	
260 964,60	754	Autres Impots Indirects	34 940,00	0,00	0,00	
200 000,00		taxe sejours				
800 000,00		76 - Impots Directs	6 646 482,00	7 417 186,48	7 417 186,48	
60 000,00	760	Taxe foncière/Assainis	361 976,00	2 251 843,85	2 251 843,85	
247 187,70	761	Taxe sur l'activité profession.	4 510 856,00	2 975 224,86	2 975 224,86	
500 000,00	763	I F U	973 115,00	1 433 570,02	1 433 570,02	
	764	الرسم على رخص العقارات	684 949,00	582 130,25	582 130,25	
	765	I R G Revenue Foncière	115 586,00	174 417,50	174 417,50	
	762		4 510 856,00	0,00	0,00	
	767					
		77 - T.U.V.A.				
		79- Produit exceptionnels	18 768,75	19 800,00	19 800,00	
266,10 0,00	798	Travaux effectuées en régie				
	799	Autres produits exceptinnels	18 768,75	19 800,00	19 800,00	
608,00 1 743 392,00						

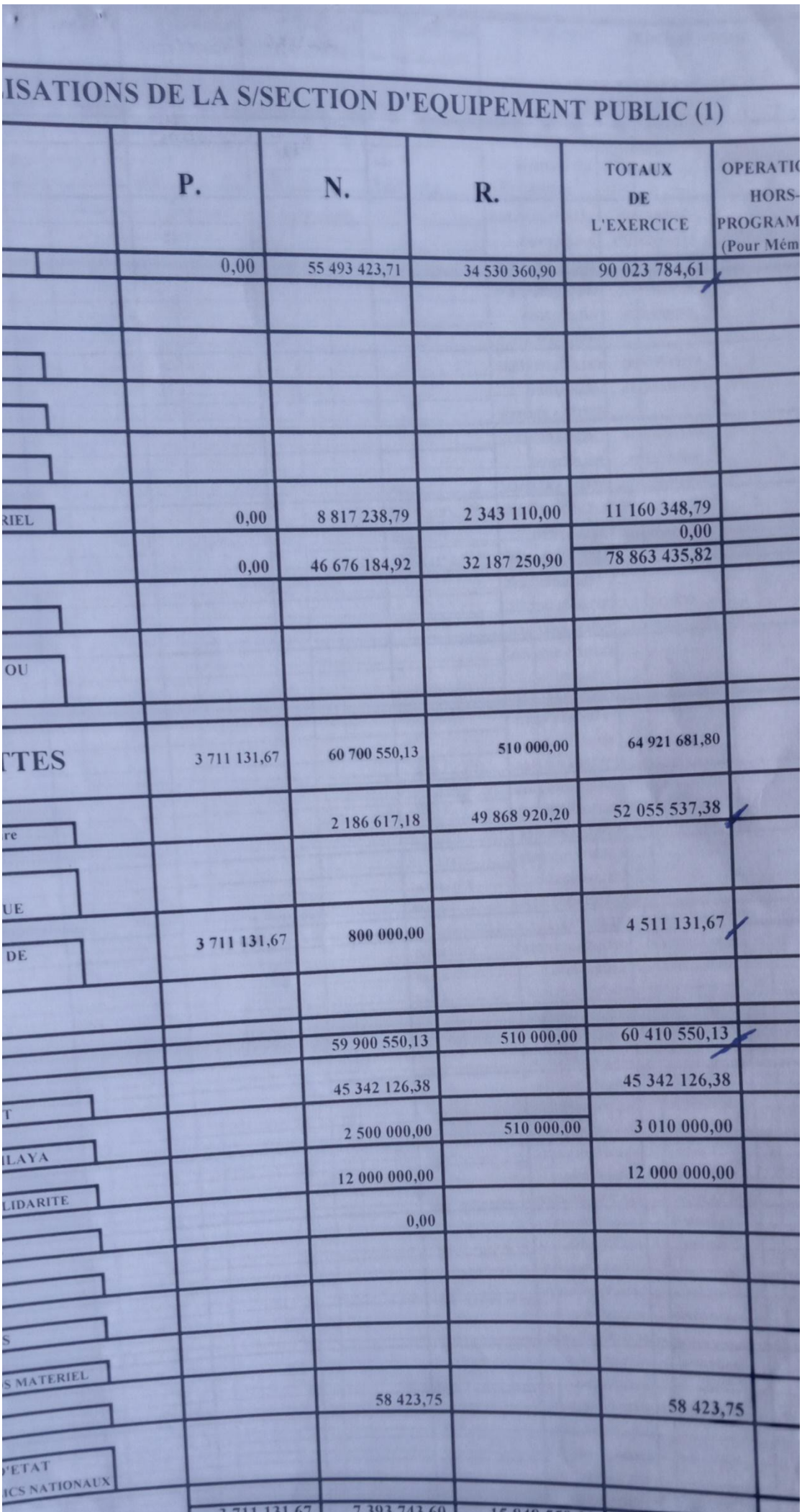

ISATIONS DE LA S/SECTION D'EQUIPEMENT PUBLIC (1)

	P.	N.	R.	TOTAUX DE L'EXERCICE	OPERATIONS HORS-PROGRAM (Pour Mém
	0,00	55 493 423,71	34 530 360,90	90 023 784,61	
RIEL	0,00	8 817 238,79	2 343 110,00	11 160 348,79	
				0,00	
	0,00	46 676 184,92	32 187 250,90	78 863 435,82	
OU					
TTES	3 711 131,67	60 700 550,13	510 000,00	64 921 681,80	
re		2 186 617,18	49 868 920,20	52 055 537,38	
UE					
DE	3 711 131,67	800 000,00		4 511 131,67	
		59 900 550,13	510 000,00	60 410 550,13	
		45 342 126,38		45 342 126,38	
T		2 500 000,00	510 000,00	3 010 000,00	
LAYA		12 000 000,00		12 000 000,00	
LIDARITE		0,00			
S					
S MATERIEL					
		58 423,75		58 423,75	
'ETAT ICS NATIONAUX					
	3 711 131,67	7 393 743,60			

حصيلة الإيرادات لبلدية بن عبد المالك رمضان لسنة 2022.

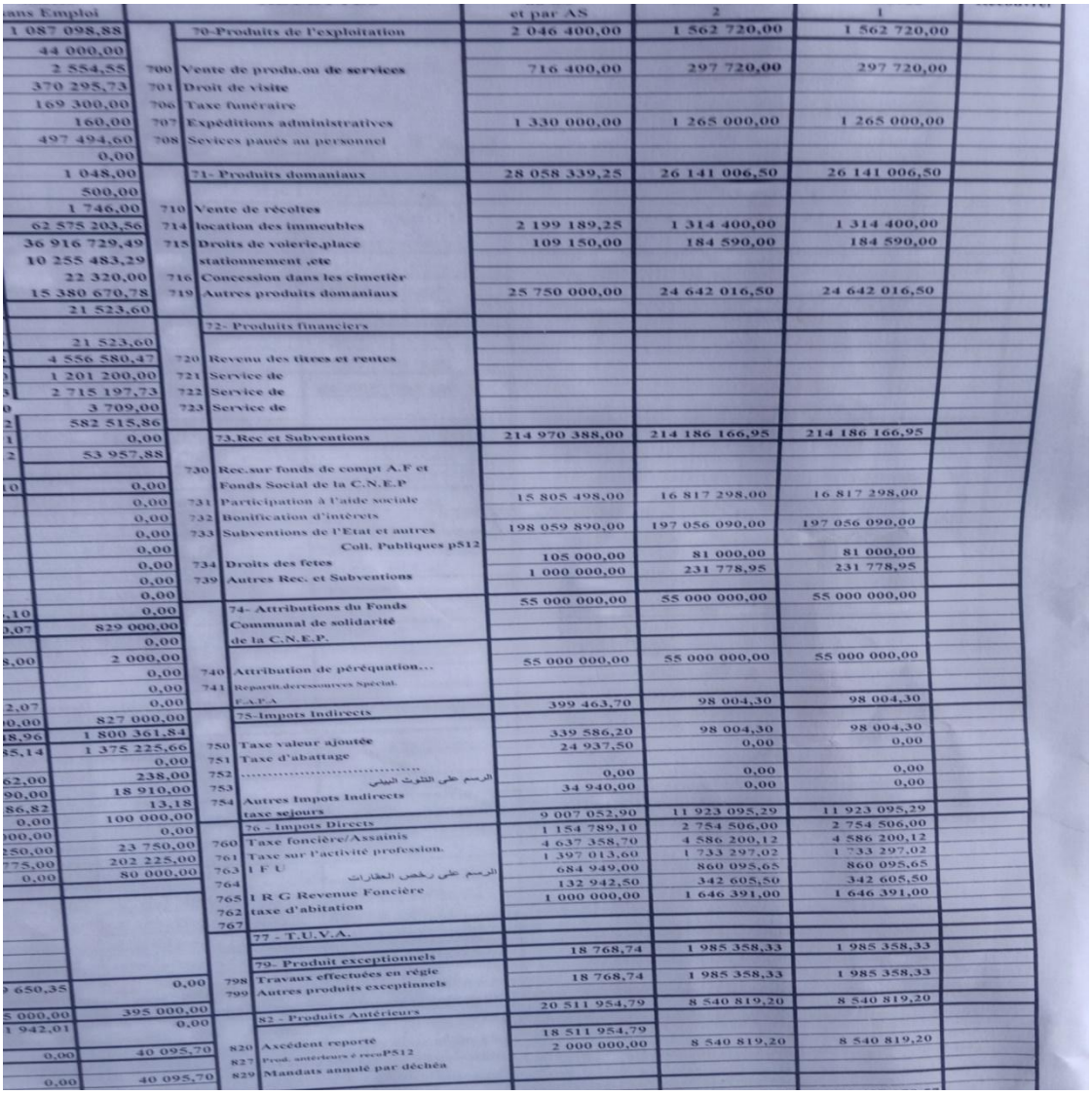

ans Emploi			et par AS	2	1
1 087 098,88		70-Produits de l'exploitation	2 046 400,00	1 562 720,00	1 562 720,00
44 000,00					
2 554,55	700	Vente de produ.ou de services	716 400,00	297 720,00	297 720,00
370 295,73	701	Droit de visite			
169 300,00	706	Taxe funéraire			
160,00	707	Expéditions administratives	1 330 000,00	1 265 000,00	1 265 000,00
497 494,60	708	Sevices payés au personnel			
0,00					
1 048,00		71- Produits domaniaux	28 058 339,25	26 141 006,50	26 141 006,50
500,00					
1 746,00	710	Vente de récoltes			
62 575 203,56	714	location des immeubles	2 199 189,25	1 314 400,00	1 314 400,00
36 916 729,49	715	Droits de voierie,place	109 150,00	184 590,00	184 590,00
10 255 483,29		stationnement ,etc			
22 320,00	716	Concession dans les cimetièr			
15 380 670,78	719	Autres produits domaniaux	25 750 000,00	24 642 016,50	24 642 016,50
21 523,60					
		72- Produits financiers			
21 523,60					
4 556 580,47	720	Revenu des titres et rentes			
1 201 200,00	721	Service de			
2 715 197,73	722	Service de			
3 709,00	723	Service de			
582 515,86					
0,00		73.Rec et Subventions	214 970 388,00	214 186 166,95	214 186 166,95
53 957,88					
	730	Rec.sur fonds de compt A.F et Fonds Social de la C.N.E.P	15 805 498,00	16 817 298,00	16 817 298,00
0,00	731	Participation à l'aide sociale			
0,00	732	Bonification d'intérets	198 059 890,00	197 056 090,00	197 056 090,00
0,00	733	Subventions de l'Etat et autres Coll. Publiques pS12	105 000,00	81 000,00	81 000,00
0,00	734	Droits des fetes	1 000 000,00	231 778,95	231 778,95
0,00	739	Autres Rec. et Subventions			
0,00					
0,00		74- Attributions du Fonds Communal de solidarité de la C.N.E.P.	55 000 000,00	55 000 000,00	55 000 000,00
829 000,00					
0,00					
2 000,00	740	Attribution de péréquation...	55 000 000,00	55 000 000,00	55 000 000,00
0,00	741	Repartit.dersssources Spécial.			
0,00		F.A.F.A	399 463,70	98 004,30	98 004,30
827 000,00		75-Impots Indirects			
1 800 361,84	750	Taxe valeur ajoutée	339 586,20	98 004,30	98 004,30
1 375 225,66	751	Taxe d'abattage	24 937,50	0,00	0,00
0,00	752	..... الرسم على اللتوث البياني	0,00	0,00	0,00
238,00	753		34 940,00	0,00	0,00
18 910,00	754	Autres Impots Indirects			
13,18		taxe sejours	9 007 052,90	11 923 095,29	11 923 095,29
100 000,00		76 - Impots Directs	1 154 789,10	2 754 506,00	2 754 506,00
0,00	760	Taxe foncière/Assainis	4 637 358,70	4 586 200,12	4 586 200,12
23 750,00	761	Taxe sur l'activité profession.	1 397 013,60	1 733 297,02	1 733 297,02
202 225,00	763	I F U الرسم على رخص العقارات	684 949,00	860 095,65	860 095,65
80 000,00	764		132 942,50	342 605,50	342 605,50
	765	I R G Revenue Foncière	1 000 000,00	1 646 391,00	1 646 391,00
	762	taxe d'abitation			
	767				
		77 - T.U.V.A.			
		79- Produit exceptionnels	18 768,74	1 985 358,33	1 985 358,33
0,00	798	Travaux effectuées en régie	18 768,74	1 985 358,33	1 985 358,33
395 000,00	799	Autres produits exceptinnels			
0,00		82 - Produits Antérieurs	20 511 954,79	8 540 819,20	8 540 819,20
			18 511 954,79		
40 095,70	820	Excédent reporté	2 000 000,00	8 540 819,20	8 540 819,20
	827	Prod. antérieurs à recoP512			
40 095,70	829	Mandats annulé par déchéa			

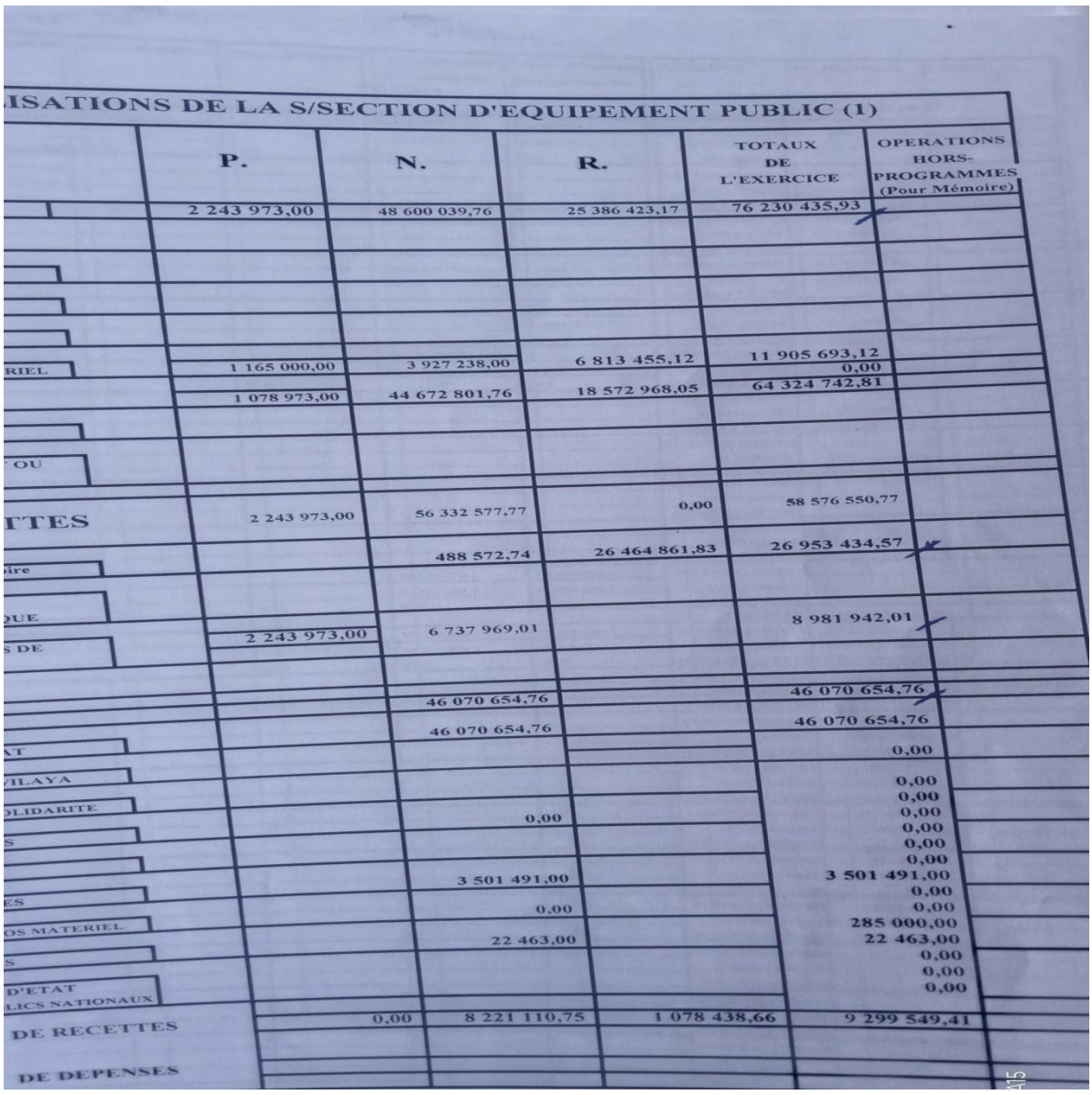

ISATIONS DE LA S/SECTION D'EQUIPEMENT PUBLIC (1)

	P.	N.	R.	TOTAUX DE L'EXERCICE	OPERATIONS HORS-PROGRAMMES (Pour Mémoire)
	2 243 973,00	48 600 039,76	25 386 423,17	76 230 435,93	
RIEL	1 165 000,00	3 927 238,00	6 813 455,12	11 905 693,12	
				0,00	
	1 078 973,00	44 672 801,76	18 572 968,05	64 324 742,81	
OU					
ITES	2 243 973,00	56 332 577,77	0,00	58 576 550,77	
		488 572,74	26 464 861,83	26 953 434,57	
ire					
QUE					
S DE	2 243 973,00	6 737 969,01		8 981 942,01	
		46 070 654,76		46 070 654,76	
		46 070 654,76		46 070 654,76	
AT				0,00	
ILAYA				0,00	
OLIDARITE				0,00	
S			0,00	0,00	
				0,00	
				0,00	
		3 501 491,00		3 501 491,00	
ES				0,00	
OS MATERIEL		0,00		0,00	
		22 463,00		285 000,00	
S				22 463,00	
D'ETAT				0,00	
LICS NATIONAUX				0,00	
DE RECETTES	0,00	8 221 110,75	1 078 438,66	9 299 549,41	
DE DEPENSES					

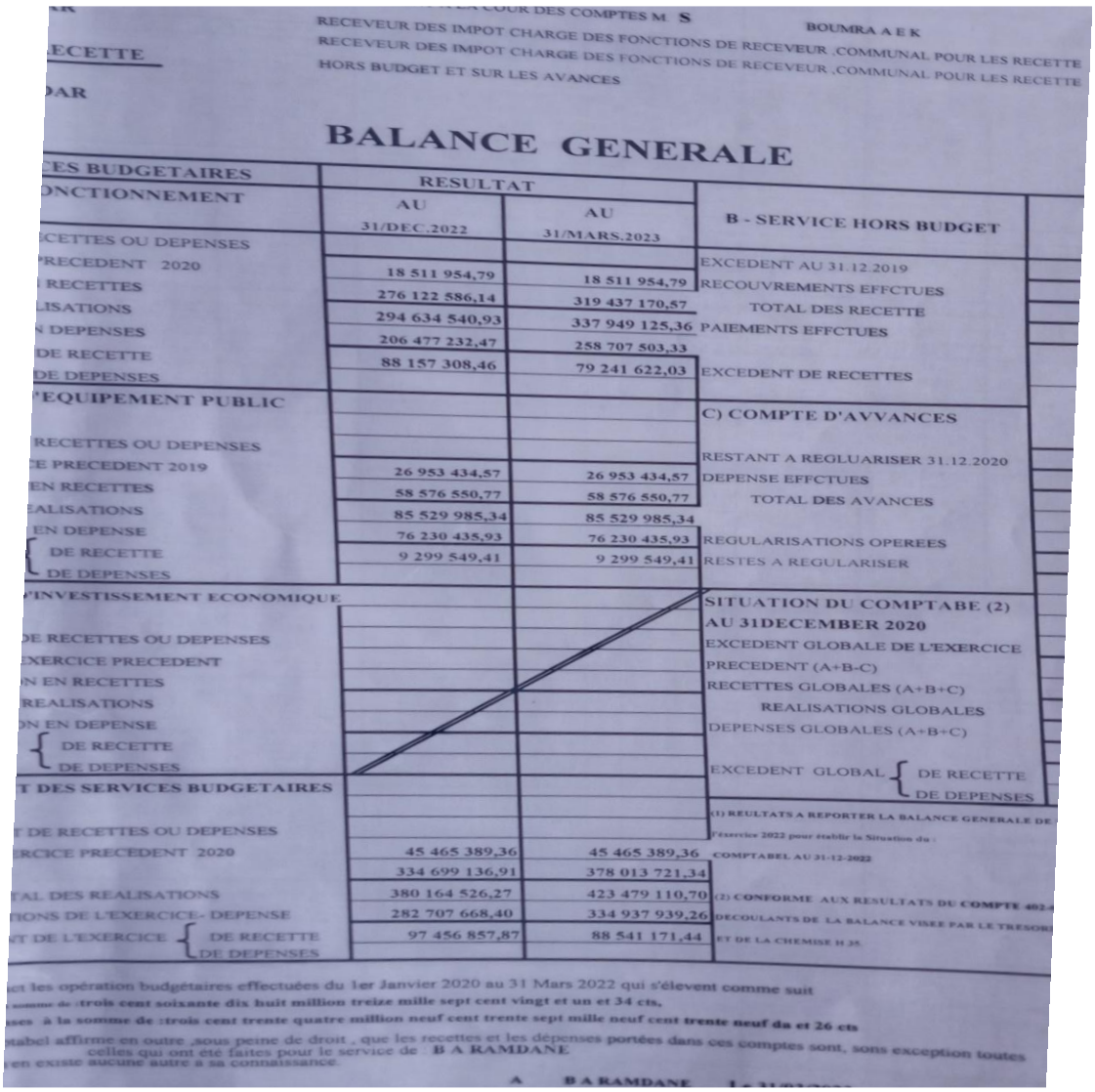

RECEVEUR DES IMPOT CHARGE DES FONCTIONS DE RECEVEUR ,COMMUNAL POUR LES RECETTE
HORS BUDGET ET SUR LES AVANCES

BOUMRA A E K

BALANCE GENERALE

	RESULTAT AU 31/DEC.2022	RESULTAT AU 31/MARS.2023	B - SERVICE HORS BUDGET
ES BUDGETAIRES			
ONCTIONNEMENT			
CETTES OU DEPENSES			EXCEDENT AU 31.12.2019
RECEDENT 2020	18 511 954,79	18 511 954,79	RECOUVREMENTS EFFCTUES
RECETTES	276 122 586,14	319 437 170,57	TOTAL DES RECETTE
LISATIONS	294 634 540,93	337 949 125,36	PAIEMENTS EFFCTUES
DEPENSES	206 477 232,47	258 707 503,33	
DE RECETTE	88 157 308,46	79 241 622,03	EXCEDENT DE RECETTES
DE DEPENSES			
EQUIPEMENT PUBLIC			C) COMPTE D'AVVANCES
RECETTES OU DEPENSES			
E PRECEDENT 2019	26 953 434,57	26 953 434,57	RESTANT A REGLUARISER 31.12.2020
EN RECETTES	58 576 550,77	58 576 550,77	DEPENSE EFFCTUES
ALISATIONS	85 529 985,34	85 529 985,34	TOTAL DES AVANCES
EN DEPENSE	76 230 435,93	76 230 435,93	REGULARISATIONS OPEREES
DE RECETTE	9 299 549,41	9 299 549,41	RESTES A REGULARISER
DE DEPENSES			
INVESTISSEMENT ECONOMIQUE			SITUATION DU COMPTABE (2)
			AU 31DECEMBER 2020
E RECETTES OU DEPENSES			EXCEDENT GLOBALE DE L'EXERCICE
XERCICE PRECEDENT			PRECEDENT (A+B-C)
N EN RECETTES			RECETTES GLOBALES (A+B+C)
REALISATIONS			REALISATIONS GLOBALES
N EN DEPENSE			DEPENSES GLOBALES (A+B+C)
DE RECETTE			
DE DEPENSES			EXCEDENT GLOBAL { DE RECETTE / DE DEPENSES
T DES SERVICES BUDGETAIRES			(1) REULTATS A REPORTER LA BALANCE GENERALE DE
F DE RECETTES OU DEPENSES			l'exercice 2022 pour établir la Situation du :
RCICE PRECEDENT 2020	45 465 389,36	45 465 389,36	COMPTABEL AU 31-12-2022
	334 699 136,91	378 013 721,34	
AL DES REALISATIONS	380 164 526,27	423 479 110,70	(2) CONFORME AUX RESULTATS DU COMPTE 402
ONS DE L'EXERCICE- DEPENSE	282 707 668,40	334 937 939,26	DECOULANTS DE LA BALANCE VISEE PAR LE TRESOR
T DE L'EXERCICE { DE RECETTE / DE DEPENSES	97 456 857,87	88 541 171,44	ET DE LA CHEMISE H 25.

ct les opération budgétaires effectuées du 1er Janvier 2020 au 31 Mars 2022 qui s'élevent comme suit
somme de :**trois cent soixante dix huit million treize mille sept cent vingt et un et 34 cts,**
ses **à la somme de :trois cent trente quatre million neuf cent trente sept mille neuf cent trente neuf da et 26 cts**
tabel affirme en outre ,sous peine de droit , que les recettes et les dépenses portées dans ces comptes sont, sons exception toutes
celles qui ont été faites pour le service de : **B A RAMDANE**
en existe aucune autre a sa connaissance.

A B A RAMDANE

الموازنة العامة لبلدية بن عبد المالك رمضان لسنة 2022.